رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الدراسات الانسانيّة

٣

تحديث اللغة العربيّة

أثر القراءات القرآنية في تطوّر الدرس النحوي

د. عفيف دمشقية

معهد الانماء العربي

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

أثر القـــراءات القرآنيـــة
في تطور الدرس النحـــوي

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

معهد الانماء العربي

المركز الرئيسي : ص.ب : ٨٠٠٤ طرابلس
الجماهيرية العربيّة الليبيّة الشعبيّة الاشتراكيّة

فرع لبنان : ص.ب : ١٤/٥٣٠٠ - بيروت

حقوق النشر محفوظة

الطبعة الاولى
بيروت - ١٩٧٨

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

تمهيد

لعلّه يجدر بنا في معرض التمهيد لهذا البحث : « أثر القراءات القرآنية في تطور الدرس النحوي » ، أن نقول بأن خير ما ينطلق منه الباحث ، إذا أراد لبحثه أن يكون علمياً ، هو النصوص المتعارف على ثبوت صحتها ، المتفق على ان الباطل لا يأتيها من بين يديها ولا من خلفها .

وأي نص خير من « القرآن الكريم » ينطبق عليه ذلك ؟ أليس في طليعة النصوص التي تتوافر فيها الشروط المطلوبة في كل مستند علمي ، إن لم نقل بأنه النص الوحيد ، نظراً لإجماع الامتين الإسلامية والعربية على استبعاد أي شك في صحته قراءة وكتابة ؟

فعلى الرغم من أن « المصحف » الشريف المتداوَل اليوم في أقطار العالمين الاسلامي والعربي يستند إلى أربع روايات هي الأكثر شهرة ، عنينا رواية « حفص » التي يقرأ بها أهل مصر ، وشرق افريقيا ، والشرقين الأوسط والأقصى ورواية « ورش » التي يقرأ بها سكان شمال افريقيا ووسطها وغربها ، ورواية « قالون » التي يتلو بها معظم أهل ليبيا وموريتانيا ، وبعض سكان تونس والجزائر ، ورواية « الدوري » التي يقرأ بها أكثر أهل السودان ، نقول : انه على الرغم من هذه الروايات الأربع ، فإن الفوارق بينها تكاد لا تتعدى « بعض حركات الضبط ، ومنهـــا الامالة ، أو نقط بعض الكلمات ، أو تصريف بعض الأفعال ، وعدد آيات القرآن ، وما إلى ذلك من اختلافات

طفيفة لا تغير شيئاً من صلب القرآن ومعناه . فمثلاً في سورة الاعراف ، والفرقان ، والنمل ، « الرياح بشراً » في حفص ، تقرأ وتُكتب « نشراً » ، بالنون ، في ورش . وفي سورة يس كلمة « سداً » ، بفتح السين في حفص ، تُقرأ « سُداً » بالضم ، في ورش . وفي سورة الحديد « فإن الله هو الغني الحميد » ، في حفص ، تُقرأ « فان الله الغني الحميد » ، بحذف « هو » ، في ورش . وفي سورة الشمس « ولا يخاف » في حفص ، تُقرأ « فلا يخاف » ، بالفاء ، في ورش . أما اختلاف عدد آيات القرآن في حفص وورش ، فمرجعه إلى تقسيم الآية الواحدة إلى آيتين ، أو إدماج آيتين في آية واحدة »(١).

أما نحن فسوف نعتمد « المصحف العثماني » برواية حفص ، لدى مقابلة القراءات بعضها ببعض ، وبيان وجوه الاختلاف بينها ، معتبرين هذه الرواية « القراءة المشهورة » . ولا ننس ، قبل الخوض في بحثنا ، أن نذكر بأن غايتنا الأولى من هذه الدراسة إظهار أثر القراءات في الدرس النحوي بمعناه الوظيفي ، أي بمعزل عن كل ما انضوى تحت كلمة « نحو » على مر الأيام والعصور ، من فروع اللغة المختلفة ، راجين السداد والتوفيق إلى ما فيه خير اللغة التي هي فخر الأمة العربية جمعاء .

المؤلِّف

(١) ملحق « المصحف المعلم مقاس رقم ٢ » ، نشر دار المصحف : شركة مكتبة ومطبعة عبدالرحمن محمد – ١٣ شارع الصنادقية بالأزهر .

ملاحظة : ما زال الذين يقرأون بروايتي « قالون » و« الدوري » يستنسخون مصاحفهم بأيديهم ، لأن الروايتين لم تطبعا – فيما نعلم – حتى الآن .

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الفصل الاول

« الأحرف السبعة » والقراءات

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

ليس من شأن هذه الدراسة التأريخ لكتابة الوحي الكريم في زمن النبي عليه الصلاة والسلام ، ولا لجمعه بين دفتي « مصحف » في زمن أبي بكر رضي الله عنه ، ولا للدوافع التي حدت به وبمن أشاروا عليه بمثل هذا العمل ، كمقتل كثير من حَفَظَة القرآن في ألواح الصدور ، خلال معركة اليمامة ، وفي أثناء حروب الردة . كما ليس من شأنها التعرض إلى ما قام به الخليفة الثالث عثمان بن عفان رضي الله عنه من توحيد المصاحف ، وبثّ عدد من نسخ « المصحف العثماني » في الأمصار ، والأمر بإحراق ما كان بين أيدي الناس من المصاحف ، خوفاً من فتنة كبرى بين المسلمين لاتهامهم بعضهم بعضاً بالانحراف عن سواء السبيل عند تلاوة كل فريق بشكل يغاير أحياناً ما يتلو به الفريق الآخر .

نقول : ليس من شأن دراستنا البحث في كل هذه الأمور ، لأنها أشهر من أن يُخاض فيها ، ولأن مظانها أكثر من أن تُحصى ، والرجوع اليها من السهولة بمكان . لكن الأمر الوحيد الذي يستوقفنا من ذلك كله ، هو ما حدث سنة ثلاثين للهجرة . ففي هذه السنة هال حذيفة بن اليمان (المتوفى عام ٣٦هـ) فاتح نهاوند ، ما رأى من تناحر أهل الشام وأهل العراق من جنده أثناء غزواته في اذربيجان وأرمينية ، لخلافات كان يلاحظها كل فريق لدى قراءة الفريق الآخر آي الذكر الحكيم . فما كان منه إلا أن هُرع إلى عثمان رضي الله عنه مصوراً له خطورة الأمر ، راجياً إياه العمل على وضع حد لتلك الخلافات ، كيلا يصير أمر المسلمين إلى ما صار إليه أمر غيرهم من أهل الديانات الأولى .

ونرى كتب التاريخ والمؤلفات في علوم القرآن تكاد تُجمع على أن تلك الخلافات بين المسلمين في قراءة الذكر الحكيم مردها إلى اختلاف نسخ المصاحف التي كان يقرأ بها أهل الامصار ، كمصحف أبي بن كعب الذي كان يقرأ به أهل دمشق ، ومصحف المقداد بن عمرو الذي كان يقرأ به أهل حمص ، ومصحف عبد الله بن مسعود الذي كان يقرأ به أهل الكوفة ، ومصحف أبي موسى الأشعري الذي كان يقرأ به أهل البصرة .

ولكن يبدو أن عمل عثمان رضي الله عنه ، وإن حلّ مشكلة كبرى هي أن يجتمع المسلمون على قراءة نص منظّم من حيث أقسامه وعدد سوره وآياته ، فان ما كان قد فشا من قراءات توارثَها الناس عن الصحابة وتابعيهم ، لم يكن من الممكن حله عن طريق توحيد المصحف ، ولا سيما ان الرسم الاملائي الذي كتب به المصحف العثماني لم يكن بطبيعته يشجع على ذلك . وعلى الرغم من إجماع « الأمة المعصومة من الخطأ على ما تضمنته هذه المصاحف (أي التي وزّعت على الأمصار من المصحف العثماني) وترك ما خالفها من زيادة ونقص ، وإبدال كلمة بأخرى ، مما كان مأذوناً فيه توسعة عليهم ، ولم يثبت عندهم ثبوتاً مستفيضاً انه من القرآن »(١) ظلّ « الاعتماد على الحفظ لا على مجرد الخط »(٢) .

وإذا أخذنا بعين الاعتبار ما يقرّره ابن الجزري من أن أهل كل مصر قرأوا في مصحفهم وتلقوا ما فيه عن الصحابة الذين تلقوه من رسول الله صلى الله عليه وسلّم ، وأصبحوا بدورهم مقرئين ، من أمثال سعيد بن المسيب (المتوفى عام ٩٤ هـ) ، ومعاذ بن الحارث (المتوفى عام ٦٣ هـ) وعروة بن الزبير (المتوفى عام ٩٥هـ) ، وكانوا في المدينة ؛ وعبيد بن عمير الليثي (المتوفى عام ٧٤هـ) ، وطاووس بن كيسان (المتوفى عام ١٠٦هـ) ، وعكرمة بن خالد بن العاص (المتوفى عام ١١٥هـ) ، وكانوا في مكة ؛ وعلقمة بن قيس (المتوفى عام ٦٢هـ) ومسروق بن الأجدع بن مالك (المتوفى عام ٦٣هـ) ، والأسود بن يزيد (المتوفى عام ٧٥هـ) ، وزر بن حبيش (المتوفى عام ٨٢هـ) ، وسعيد بن جبير (المتوفى عام ٩٥هـ) (٣)، وابراهيم النخعي (المتوفى عام ٩٦هـ) ، وعبد الله بن

(١) و (٢) ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر ، ج ١ ص ٧ – ٨ .

(٣) عرض هذا التابعي القرآن الكريم على ابن عباس، وعرضه عليه ابو عمرو بن العلاء احد القراء السبعة .

حبيب السلمي (المتوفى عام ٧٤هـ) (١) ، وكانوا في الكوفة ؛ وأبي العاليـــة (رفيع بن مهران) (المتوفى عام ٩٠هـ) ، وأبي رجاء العطاردي (المتوفى عام ١٠٥هـ) ، وجابر بن زيد (المتوفى عام ٩٣هـ) (٢) ، ونصر بن عاصم (المتوفى عام ٨٩هـ) (٣) ، ويحيى بن يعمر (المتوفى عـــام ١٢٩هـ) (٤) ، والحسن البصري (المتوفى عام ١١٠هـ) ، وكانوا في البصرة ؛ وأنه كان منهم بالشام المغيرة بن أبي شهاب المخزومي صاحب عثمان بن عفان في القراءة ، وخليد ابن سعد صاحب أبي الدرداء ، نقول : إذا أخذنا بعين الاعتبار أن هؤلاء وغيرهم كانوا أساتذة لمن تجردوا للقراءة واعتنوا بضبطها أتمّ عناية ، وأجمع العلماء على اعتبارهم أئمة القراءة السبعة ثم العشرة ، أدركنا أن ما جاء عنهم من خلافات تال في الزمن على توحيد المصحف ونشر نسخه في الأمصار .

ولعلّ ما يقوّي هـــذا الظن أن قراءة مثل قراءة عيسى بن عمر الثقفي (المتوفى عام ١٤٩هـ) « هؤلاء بناتي هنّ أطهرَ لكم » [سورة هود/الآية ٧٨]، بنصْب كلمة (أطهر) تعتبر من بين القراءات الشاذة في نظر بعضهم ، مع انه تلقّاها عن الحسن البصري الذي كان يقرأ بها (٥) . ويقويه كذلك ان طريقة الحسن البصري في القراءة « لم تلقَ نجاحاً كبيراً . وقد جعلته الأجيال التاليـــة في عـــداد القراء الاثني عشر . وغطى الحسن البصري شخص آخر هو أبو عمرو بن العلاء . » (٦)

نعود ثانية إلى قضية المصاحف التي سبقت المصحف العثماني ، وكلها منسوبة إلى جماعة من جلّة الصحابة والحفاظ المشهود لهم ، وقد تلقّوا الكتاب الكريم عن الرسول عليه الصلاة والسلام ، فلا يسعنا إلا القول بأنه لم يكن هناك اختلاف كبير بينها « وإن وجد بعض الاختلاف فمرجعه ترتيب السور ،

---

(١) كان هذا التابعي الجليل يعلم القرآن في المسجد الجامع بالكوفة اكثر من اربعين سنة ، وعليه قرأ الحسن والحسين (النشر : ج ١ ، ص ٣) .

(٢) كان من أصحاب عبد الله بن عباس رضي الله عنه .

(٣) و (٤) يعتبر هذان الرجلان من الطبقة الثالثة من النحاة البصريين .

(٥) الحاشية ٣ من ص ٢١٤ من كتاب « البرهان في علوم القرآن » للزركشي ، نقلا عن (القرطبي ج ٩ ، ص ٧٦) .

(٦) شارل بلا ، الجاحظ ، ص ١٢٥ .

لا اختلاف النص بالزيادة أو النقصان . » (١) ويقول ابن الجزري ، بعد أن بيّن أن كثيراً من العلماء نصّوا عـــلى ان الحروف التي وردت عن أبي وابن مسعود وغيرهما مما يخالف المصاحف منسوخة ، يقول : « نعم ، كانوا ربما يدخلون التفسير في القراءة إيضاحاً وبياناً ، لأنهم محققون لما تلقّوه عن النبي صلى الله عليه وسلّم قرآناً ، فهم آمنون من الالتباس . وربما كان بعضهم يكتبونه معه ، لكن ابن مسعود رضي الله عنه كان يكره التفسير في القرآن ، وروى غيره عنه « جرّدوا القرآن ولا تلبسوا به ما ليس منه » (٢) .

ثم ان المرء ليستغرب أشد الاستغراب أن يكون هناك فروق هائلة بين المصحف العثماني ومصحف ابن مسعود مثلاً ، وهو الذي يروى في حقه ان عمر رضي الله عنه قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلّم يسمر عند أبي بكر في الأمر من أمر المسلمين ، وأنه سمر عنده ذات ليلة وأنا معه ، فخرج رسول الله يمشي ، وخرجنا نمشي ، فإذا رجل قائم يصلي في المسجد ، فقام رسول الله صلى الله عليه وسلّم يسمع قراءته . فلما كدنا أن نعرف الرجل قال : من سرّه أن يقرأ القرآن رطباً كما أُنزل ، فليقرأه عـــلى قراءة ابن ام عبـــد » (٣) .

وفي رواية ثانية « قال عمر بن الخطاب : من يدلني على رجل ؟ فقال له رجل : هل لك في رجل يقرأ القرآن عن ظهر قلبه ؟ قال : فتطاول عمر وقال : من هو ؟ قال : ابن ام عبد . فتقاصر عمر وقال : انه لأحراهـــم بـــذلك » (٤) .

ولعلّ خير ما يدفع الاستغراب هو ما قرّره مصطفى صادق الرافعي (٥) من ان « الصحابة كانوا لا يحسنون التهجّي ، وقد يكتبون غير ما يقرأون على

---

(١) القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية ، ص ٩ .

(٢) النشر : ج ١ ، ص ٣٢ .

(٣) ابن أبي داود السجستاني ، كتاب المصاحف ، ص ١٣٧ . وابن ام عبد ، هو عبدالله بن مسعود .

(٤) نفسه ، ص ١٣٦ .

(٥) اعجاز القرآن والبلاغة النبوية ، ص ٤١ .

وجه من وجوه الكتابة ، أو يكتبون بحرف من القراءات كالذي رواه ابن فارس بسنده عن هانىء قال : كنت عند عثمان (رضي الله تعالى عنه) وهم يعرضون المصاحف ، فأرسلني بكتف شاة إلى أبي بن كعب فيها « لم يتسنّ » ، و « فأمهل الكافرين » ، و « لا تبديل للخلق » ، قال : فدعا بالدواة فمحا إحدى اللامين وكتب « لخلق الله » ، ومحا « فأمهل » وكتب « فمهّل » ، وكتب « لم يتسنّه » ، ألحق فيها هاءً ، والقراءة على هذا الرسم . »

ومهما يكن من أمر هذه الاختلافات في القراءة أو التهجّي ، فانها لا تشكل مقنعاً للباحث إذا هو نظر في ما خلفته الكتب من روايات تؤكّد وجود الخلاف في القراءة حتى في زمن النبي عليه الصلاة والسلام ، من مثل ما يروى عن شك عمر (رضي الله عنه) في قراءة هشام بن حكيم في سورة الفرقان بحروف تختلف عن الحروف التي أقرأها النبي صلى الله عليه وسلم عمر ، ثم ما كان منه من جرّه إلى الرسول الذي شهد بأن ما يقرأ به كلاهما صحيح ، لأن القرآن نزل على سبعة أحرف ، وعلى المسلمين أن يقرأوا ما تيسّر منها . ومن مثل ما يروى عن ابن مسعود من انه كان يقول « لا تنازعوا في القرآن فانه لا يختلف » ، إلى أن يقول « ولقد رأيتنا نتنازع فيه عند رسول الله صلى الله عليه وسلّم فيأمرنا نقرأ عليه فيخبرنا أن كلنا محسن . » ومن مثل ما يروى عن أبي بن كعب : « دخلت المسجد أُصلي فدخل رجل فافتتح « النحل » فقرأ فخالفني في القراءة ، فلما انفتل قلت : من أقرأك ؟ قال : رسول الله صلى الله عليه وسلم . ثم جاء رجل فقام يصلي فقرأ وافتتح « النحل » فخالفني وخالف صاحبي . فلما انفتل قلت : من أقرأك ؟ قال : رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال : فدخل قلبي من الشك والتكذيب أشدّ مما كان في الجاهلية . فأخذت بأيديهما فانطلقت بهما إلى النبي صلى الله عليه وسلّم فقلت : استقرىء هذين ، فاستقرأ أحدهما ، قال : أحسنت . فدخل قلبي من الشك والتكذيب أشدّ مما كان في الجاهلية . ثم استقرأ الآخر فقال : أحسنت . فدخل صدري من الشك والتكذيب أشدّ مما كان في الجاهلية . فضرب رسول الله صلى الله عليه وسلّم صدري بيده فقال : أُعيذك بالله يا أبي من الشك . ثم قال : ان جبريل عليه السلام أتاني فقال : ان ربك عزّ وجلّ يأمرك أن تقرأ القرآن على حرف واحد ، فقلت : أللهمّ خفّف عن

أُمتي . ثم عاد فقال : ان ربّك عزّ وجلّ يأمرك أن تقرأ القرآن على حرفين ، فقلت : أللهمّ خفِّف عن أُمتي . ثم عاد فقال : ان ربك عزّ وجلّ يأمرك أن تقرأ القرآن على سبعة أحرف ، وأعطاك بكلّ ردة مسألة . » (١)

وهنا لا بدّ من وقفة لاستشفاف المقصود بـ « الأحرف السبعة » وصلتها بالتخفيف عن الأمة ، ومعرفة ما إذا كان لها علاقة باختلاف وجوه القراءة بعد أن أصبحت القراءات السبع ، أو العشر ، قراءات « رسمية » معترفاً بها من علماء المسلمين وفقهائهم ، واعتبر ما خرج عن دائرتها ونطاقها « شاذاً » لا تجوز القراءة به . ونعتقد انه لا محيد ، قبل الخوض في أمر « الأحرف السبعة » ، عن النظر في مدلول كلمة « حرف » .

يبدو لنا ان هناك شبه إجماع على أن المقصود بـ « الحرف » هو « اللغة » ، أي الفارق اللهجي بين قبيلة وأُخرى ، كأن يقرأ ابن مسعود « إن كانت إلا زقية واحدة » ، بدلاً من « إن كانت إلا صيحة واحدة » [سورة يس / الآية ٢٩] ، أو أن يقرأ « كالصوف المنفوش » ، بدلاً من « كالعهن المنفوش » [سورة القارعة/الآية ٥] ، والدليل على ذلك قوله عليه الصلاة والسلام « نزل القرآن على سبعة أحرف كلها شاف كاف ، فاقرأوا كيف شئتم » (٢) . ولكن الكلمة اتخذت في رأينا مدلولاً آخر فيما بعد ، فأصبحت تعني « قراءة قرآنية » بعينها . فأنت تجدهم يقولون : فلان يقرأ بحرف ابن مسعود ، وفلان يقرأ بحرف عاصم (٣) . وقد تعارَف العلماء على عدم جواز الخلط بين عدة « حروف » أثناء التلاوة ، عملاً بقوله عليه الصلاة والسلام « ان هذا القرآن نزل على سبعة أحرف فاقرأوا منه ما تيسّر ، فمن قرأ قراءة عبد الله [أي ابن مسعود] ، فقد قرأ بحرفه ، ومن قرأ قراءة أبي [أي ابن كعب] ، فقد قرأ بحرفه ، ومن قرأ قراءة زيد [أي ابن ثابت] ، فقد قرأ بحرفه » (٤) .

وإذا نحن ربطنا بين « الأحرف السبعة » وبين « التخفيف عن الأمة » .

---

(١) النشر ، ج ١ ، ص ٢٠ .

(٢) ابن قتيبة ، تأويل مشكل القرآن ، ص ٢٦ .

(٣) هو عاصم بن ابي النجود احد القراء السبعة (توفي سنة ١٢٧هـ) .

(٤) تأويل مشكل القرآن ، ص ٢٧ .

قاربنا اليقين بأنه ، مهما قيل في تأويل الأحرف السبعة على مرّ العصور ، فإن أمر هذه الأحرف لا يعدو أن يكون تصويراً للفوارق اللهجية بين القبائل العربية ، توسيعاً من الله على العرب بأن تقرأ كل قبيلة منهم باللهجة التي تلائم إرثها اللغوي ، « وإنما جعلها سبعة رمزاً إلى ما ألفوه من معنى الكمال في هذا العدد ، وخاصة فيما يتعلق بالالهيات ، كالسموات السبع والأرضين السبع ، والسبعة الأيام التي برئت فيها الخليقة ، وأبواب الجنة والجحيم ، ونحوها . » (١) .

لكننا لا نظن على أي حال بأن ما اعتبر « حروفاً » أو « لغات » في القرآن الكريم معناه اختلاف قبيلة وأُخرى في استعمال الكلمة ومرادفها ، كالصيحة والزقية ، أو كالصوف والعهن . وقد رأينا انه نسب إلى ابن مسعود انه استعمل « الزقية » بدلاً من « الصيحة » ، و « الصوف » بدلاً من « العهن » . وابن مسعود هذا هو الذي يقول عنه اليافعي في كتابه « مرآة الجنان » : « كان هو وأُمه من رآهما حسب انهما من أهل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلّم ، من كثرة دخولهما ولزومهما له . » فكيف يعقل ، وهو ربيب البيئة النبوية القرشية الصافية ، أن تستعصي على لسانه لفظتا « صيحة » و « عهنٌ » ، إلاّ أن يكون في هذا اللسان لكنة أعجمية لا تمكنه معها أعضاء نطقه من لفظ حرفي « الحاء » و « العين » ؟ لا شك ان مثل هذه اللكنة لم تكن في لسان ابن مسعود ، وإلاّ كان مضطراً لاستبدال كل كلمة فيها حرف من حروف الهجاء التي لا يحسن نطقها بكلمة مرادفة ، وهذا لعمر الحق مما لا يطيقه بشر .

وإذا كان المراد بـ « الأحرف » حقاً استخدام لفظ بدلاً من لفظ ، فكيف نفسّر حادثة عمر وهشام بن حكيم ، وكلاهما من قريش ، وقد لُقّنا التلاوة عن النبي عليه الصلاة والسلام ؟ ثم ان هناك كتباً خاصة بلغات القرآن . ومنها « كتاب اللغات في القرآن » برواية ابن حسنون المقرىء بإسناده إلى ابن عباس(٢) ، وقد أحصى فيه مؤلفه ما جاء في الكتاب الكريم من

(١) اعجاز القرآن والبلاغة النبوية ، ص ٧٠ .

(٢) حقق هذا الكتاب الدكتور صلاح الدين المنجد .

ألفاظ منسوبة إلى عدة قبائل عربية منها قريش ، وهذيل ، وكنانة ، وتميم ، وقيس عيلان ، وازد شنوءة ، وغسان، ومذحج . وما ورود هذه الألفاظ في الكتاب الكريم إلاّ دليل قاطع على انهـا كانت معروفة للعرب كافة ، أو أن اللهجة القرشية — وهي في رأينا اللغة الأدبية المشتركة بين العرب في ذلك الزمان — كانت قد استقطبتها جميعاً وأصبحت من صميمها . وأكثر من ذلك فإنك ترى انه « ربما استعمل القرآن الكلمة الواحدة على منطق أهل اللغات المختلفة ، فجاء بها على وجهين لمناسبة في نظمه » (١) .

واستناداً إلى هذا كله ، تراه يغلب عـلى ظننا أن المقصود بـ « الأحرف السبعة » ، ليس الفوارق الناجمة عن استخدام ألفاظ بعينها ، وإنما هو تلك الفوارق النطقية التي تميّز بين قبيلة وقبيلة ، كميل إحداها إلى تسهيل الهمز (قريش وأهل الحجاز) ، وميـل الاخريات إلى تحقيقه وإثباته ، وجنوح إحداها إلى الإمالة ، والاخرى إلى إشباع الضمائر (همو ، بدلاً من هم مثلاً) ، وغير ذلك من الأمور التي هي من شأن « علم الصوتيات » ، مثل قراءة « قتلالنسان ما أكفره » بدلاً من « قتل الإنسان ... » ، وقراءة « الحمد لله » بكسر الدال من « الحمد » اتباعاً لكسرة لام الجر في لفظ الجلالة ، وقراءة « ان اعبدوا الله » باشمام نون « ان » الضم تبعاً لضمة الباء في « اعبدوا » ، وقراءة « طلع منضود » ، بدلاً من « طلح منضود » ، وقراءة « عتّى حين » ، بدلاً من « حتّى حين » ، وقراءة حروف المضارعة في الأفعال مكسورة ، « تسود وجوه » بدلاً من فتحها « تَسود وجوه » ، وقراءة « هذه بضاعتنا ردت الينا » ، بكسر حرف الراء من « ردت » ، بدلاً من ضمّها لأن الفعل مبني للمجهول ، الخ ...

وأما ما اعتبر « أحرفاً » مما نجم عن الاجتهاد في تَهجّي بعض الألفاظ مثل « وادّكر بعد أمة » [سورة يوسف / الآية ٤٥] ، بتاء التأنيث المربوطة في « أمة » ، أي بعد حين ، و « ادّكر بعد أمه » ، بهاء وبغير تشديد ، أي بعد نسيان (وهذه الأخيرة هي قراءة ابن عباس) ، أو مثل « إذ تلقّونه

---

(١) اعجاز القرآن والبلاغـة النبوية ، ص ٦٧ . ومن أمثلة ذلك لفظتا « براء » الحجازية ، و « بريء » التميمية . يقال : « انا براء من هذا » و « انا بريء منه ».

بألسنتكم » [سورة النور / الآية ٥١] ، بفتح التاء واللام والقاف المشددة في « تلقونه » ، أي تقبلونه وتقولونه ، و « تلقونه » بفتح التاء وكسر اللام وضم القاف بغير تشديد ، أي من الولق ، وهو الكذب (وهذه الأخيرة قراءة منسوبة إلى عائشة أُم المؤمنين رضي الله عنها) ، نقول بأن مثل هذه الأحرف لا تهم دراستنا ما دامت لا تشكّل فوارق إعرابية . لكننا لا ننسى على كل حال أن نذكر بأن من بين هذه الفروق الناجمة عن الاجتهاد في تهجّي الكلمات ، ما يدخل في نطاق بحثنا ، إذ تترتب عليه وجوه إعرابية متباينة . ومثال ذلك « ربنا باعد بين أسفارنا » [سورة سبأ / الآية ١٩] ، بنصب كلمة « رب » على النداء ، واعتبار « باعد » فعل أمر ، أو برفع « رب » على الابتداء ، واعتبار « باعد » فعلاً ماضياً .

يبقى أن نشير أخيراً إلى أنه ليس من اختصاصنا الخوض في ما ذهب اليه بعض العلماء من تفسير للأحرف السبعة بأنها « سبع لغات في الكلمة » ، أو أنها « حلال وحرام ، وأمر ونهي ، وخبر مـــا كان قبل ، وخبر ما هو كائن بعد ، وأمثال » (١) ، أو ما رواه الطبراني من حديث عمر بن أبي سلمة المخزومي بأن النبي صلى الله عليه وسلّم قال لابن مسعود « ان الكتب كانت تنزل من السماء من باب واحد ، وان القرآن انزل من سبعة أبواب على سبعة أحرف : حـــلال ، وحرام ، ومحكم ، ومتشابه ، وضرب أمثال ، وآمر ، وزاجر ، فأحلّ حلاله وحرّم حرامه ، واعمل بمحكمه ، وقف عند متشابهه ، واعتبر أمثاله ، فإن كلاً من عند الله ، وما يذكر إلا اولو الألباب » (٢) .

ولكن تشاء المصادفة ، أو قل ربما شاء بعضهم ، أن يذكر العدد « سبعة » في بيان وجوه الخلاف في القراءات . فهذا ابن قتيبة يذكر لنا انه تدبّر وجوه الخلاف في القراءات فوجدها سبعة أوجه (٣) :

---

(١) تأويل مشكل القرآن ، ص ٣٦ .

(٢) النشر ، ج ١ ، ص ٢٥ .

(٣) تأويل مشكل القرآن ، ص ٢٨ . وقد نقل عنه ابن الجزري هذه الأوجه في كتاب النشر ، ج ١ ، ص ٢٧ — ٢٨ .

١ ــ الاختلاف في إعراب الكلمة ، أو في حركة بنائها بما لا يزيلها عن صورتها في الكتاب ، ولا يغيِّر معناها ، نحو قوله تعالى : « هؤلاء بناتي هنّ أطهر لكم » [سورة هود / الآية ٧٨] ، برفع « أطهر » ونصبهـــا . و « هل نجازي إلاّ الكفور » [سورة سبأ / الآية ١٧] و « وهل يجازى إلاّ الكفور » (أي بأن يكون فعل المجازاة بالبناء للمعلوم ورد فاعله إلى الله سبحانه وتعالى ، ويكون « الكفور » مفعولاً به ، أو ببنـــاء الفعل للمجهول ويكون « الكفور » نائباً عن الفاعل) . و « ويأمرون الناس بالبخل » [سورة النساء / الآية ٣٧ ، وكذلك سورة الحديد / الآية ٢٤] ، بضم الباء وسكون الخاء من « البخل » ، أو بفتحهما جميعاً فيها . و « فنظرة إلى ميسَرة » [سورة البقرة / الآية ٢٨٠] بفتح السين أو ضمها من كلمة « ميسرة » .

٢ ــ الاختلاف في إعراب الكلمة وحركات بنائها ، بما يغيِّر معناها ولا يزيلها عن صورتها في الكتاب ، نحو قوله تعالى : « ربنا باعد بين أسفارنا » [سورة سبأ / الآية ١٩] ، بنصب « رب » على النداء ، واعتبار « باعد » فعل أمر ، أو رفع « رب » على الابتداء ، واعتبار « باعد » فعلاً ماضياً . و « إذ تلقّونه بألسنتكم » [سورة النور / الآية ١٥] ، بفتح اللام وتشديد القاف من « تلقونه » ، أو كسر اللام وتخفيف القاف من هـــذه الكلمة . و « وادّكر بعد أمة » [سورة يوسف / الآية ٤٥] ، بضم الهمزة وتشديد الميم وبتاء مربوطة في « أمة » ، أو بفتح الهمزة وفتح الميم مخففة وبهاء في الكلمة نفسهـــا .

٣ ــ الاختلاف في حروف الكلمة دون إعرابها بما يغيِّر معناها ولا يزيل صورتها ، نحو قوله « وانظر إلى العظام كيف ننشزها » [سورة البقرة / الآية ٢٥٩] بإبدال كلمة « ننشزها » بـ « ننشرها » . ونحو قوله « حتى إذا فزّع عن قلوبهم » [سورة سبأ / الآية ٢٣] بإبدال « فزّع » بكلمة « فرّغ » .

٤ ــ الاختلاف في الكلمة بما يزيل صورتها ومعناها ، نحو قوله « وطلع منضود » في موضع « وطلح منضود » [سورة الواقعة / الآية ٢٩] .

٥ ــ الاختلاف في الكلمة بما يغير صورتها في الكتاب ولا يغير معناها ،

نحو قوله « إن كانت إلاّ زقية واحدة » في موضع « إن كانت إلاّ صيحة واحدة » [سورة يس / الآية ٢٩] ، و « كالصوف المنفوش » بدلاً من « كالعهن المنفوش » [سورة القارعة / الآية ٥] .

٦ — الاختلاف بالتقديم والتأخير ، نحو قوله « وجاءت سكرة الموت بالحق » [سورة ق / الآية ١٩] ، و « جاءت سكرة الحق بالموت » (١) .

٧ — الاختلاف بالزيادة والنقصان ، نحو قوله تعالى « وما عملت ايديهم » في موضع « وما عملته أيديهم » [سورة يس / الآية ٣٥] ، ونحو قوله « إن الله الغني الحميد » بدلاً من « ان الله هو الغني الحميد » [سورة لقمان / الآية ٢٦] . وقرأ بعض السلف « ان هذا أخي له تسع وتسعون نعجة أُنثى » [سورة ص / الآية ٧٣] (أي بزيادة كلمة « أُنثى ») (٢) ، و « إن الساعة آتية أكاد اخفيها من نفسي فكيف اظهركم عليها » [سورة طه / الآية ١٥] (أي بزيادة « من نفسي فكيف اظهركم عليها ») (٣).

وإذا نظرنا إلى الوجوه التي تدبّرها ابن قتيبة وحاولنا استقراءها على ضوء ما رسمناه لأنفسنا في هذه الدراسة ، خرجنا بالنتائج التالية :

أولاً — ان الرجل وهو من رجال القرن الثالث للهجرة (توفي عام ٢٧٦هـ) ، أي الزمن الذي كانت فيه الحركة اللغوية والنحوية قد قطعت شوطاً بعيداً ، يعتمد في الكشف عن وجوه الاختلاف على الرسم الاملائي في المصاحف قبل كل شيء ، إلاّ حين حدّثنا عن « الزيادة » في قراءة بعض السلف . ومنهجه هذا لا ينير سبيلنا للاهتداء إلى ما إذا كانت هناك « فروق إعرابية » يرجع عهدها إلى الأيام التي بدأ فيها التنازع بين أهل الشام وأهل العراق من جنود المسلمين في فتوحات ارمينية .

---

(١) تنسب هذه القراءة الأخيرة الى ابي بكر الصديق رضي الله عنه .

(٢) تنسب هذه القراءة الى ابن مسعود والحسن البصري ، ويبدو ان زيادة كلمة «انثى» لا تعدو ان تكون من قبيل تفسير كلمة « نعجة » التي هي كناية عن « المرأة » ، وتوهم من سمع التفسير أنها من صلب الآية .

(٣) تنسب هذه القراءة الى ابي بن كعب ، والزيادة هي في رأينا من قبيل التفسير ، وقد وهم من سمعها انها من صميم الآية .

ثانياً ــ ان الخلاف الاعرابي الذي ذكره لنا في رفع كلمة « أطهر » ونصبها يعود تاريخه إلى عصر عبد الله بن أبي إسحق الحضرمي الذي يعتبر بحق أحد مؤسسي مدرسة البصرة النحوية ، إن لم نقل مؤسسها الأول . ولا يخفى أن النحو في هذا العصر كان قد بدأ يرتدي طابع العقلانية ، ويدخل مرحلة طرح المعضلات النحوية ومناقشتها ومحاولة تعليلها . وليس من شأن هذا أن يجلو ما نحن فيه من تساؤل عما إذا كانت قد ظهرت فوارق إعرابية في الأزمنة السابقة على هذه المرحلة من مراحل « علم النحو » .

ثالثاً ــ ان الخلاف الذي ذكره ابن قتيبة ، ومرده إلى الاجتهاد في قراءة « نجازي » و « يجازى » ، وان ترتب عليه بالضرورة « فرق إعرابي » بالنسبة إلى نصب « الكفور » أو رفعه ، فانه لا يشكّل في رأينا مسألة خلاف نحوية كالتي تدور حول نصب « أطهر » أو رفعهـــا ، لأن المسبب ، أو المؤثر ، أو « العامل » اختلف في الأولى ، بينما لم يختلف في الثانية ، ولا بد أن يكون الخلاف فيها نابعاً من نوع من الاجتهاد ، أو قل هو تخريج أو وجه من التخريجات والوجوه الاعرابية التي تمتلىء بها بطون كتب النحو والشروح عليها والحواشي على الشروح ، والتي ستكون محور دراستنا الرئيسي .

رابعاً ــ ان الخلاف الناتج عن استبدال حرف بآخر كما في « ننشزها » و « ننشرها » ، أو «فزّع» و « فرّغ » لا يدخل ضمن نطاق دراستنا ما دام لا ينتج عنه فروق إعرابية ، وإنما هو من اختصاص علم اللغة بمفهومـــه المعجمي .

ونحن ممن يميلون إلى الأخذ بالرأي القائل بأن الرسم الاملائي غير القراءة ، بدليل ما روي من أن عاصماً الجحدري (المتوفى عام ١٢٨هـ) كان يكتب الآيات (٦٣) من سورة طه ، و (١) من سورة النساء ، و (٦٩) من سورة المائدة ، و (١٧٧) من سورة البقرة على ما هي مرسومة عليـــه في المصحف الإمام ، أي (ان هذان لساحران) ، و (المقيمين الصلاة) ، و (ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون) ، و (الصابرين في البأساء والضراء) ، ولكنه كان حين يقرأ يقرأها كما يلي :

— « انّ هذين لساحران » .

— « والمقيمون الصلاة » .

— « ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئين » .

— « والصابرون في البأساء والضراء » (١) .

وعلى الرغم من ذلك فسوف نتوقّف عند هذه « الأحرف » الأربعة قليلاً ، لأنها أثارت مشكلات نحوية وإعرابية أُبدي فيها الكثير وأُعيد ، وأضافت صفحات عدة إلى كتب اللغة والنحو والقراءات وعلوم القرآن .

ينسب إلى ابن كثير (المتوفى عـــام ١٢٠هـ) ، وهو أحد القراء السبعة ، وإلى حفص بن المغيرة (المتوفى عام ١٨٠هـ) ، وهو الذي يقرأ معظم المسلمين اليوم بقراءته في المصحف العثماني ، انهما كانا يقرآن الآية الأولى بتخفيف النون من « إن » وبعدها « هذان لساحران » (٢) . وقرأ باقي القراء (أي باقي العشرة) بتشديد النون ، ولكنهم اختلفوا في « هذان » ، فقرأ أبو عمرو بن العلاء « هذين » ، وقرأ الباقون « هذان » (٣) .

وتقودنا هذه القراءات إلى حصر المشكلة في نقطتين :

الاولى — انسجام القراءة والقاعدة الإعرابية ، وهي تتمثل في :

— تخفيف « ان » وبطلان عملها ، وان يعتبر ما بعدها مبتدأ وخبر . (ابن كثير ، وحفص) .

— تشديد « ان » ونصب اسمها « هـــذين » بالياء لأنه مثنى . (أبو عمرو بن العلاء ، ومن قبله عمر بن عيسى الثقفي أحد نحاة البصرة الأوائل) .

---

(١) تأويل مشكل القرآن ، ص ٣٧ .

(٢) تنسب الى ابن كثير قراءة ثانية هي بتشديد « ان » والابقاء على الألف في « هذان » . النشر ، ج ٢ ، ص ٣٢٠/٣٢١ .

(٣) نفسه .

الثانية — مخالفة القراءة للقاعدة الإعرابيـــة ، وتتجلى في قراءة « ان » بالتشديد واسمها « هذان » بالألف ، ولا داعي طبعاً للشك في صحتها ما دامت قراءة معظم القراء العشرة .

فأما النقطة الاولى التي لا وجود معها لمشكلة إعرابية ، فاننا لا نعلق عليها إلاّ بما أوردوه من تفسير قراءة تخفيف « ان » بأنها متأتية من كون الآية الكريمة مكتوبة في مصحف أبي بن كعب « إنْ ذان إلاّ ساحران » ، وفي مصحف عبـــد الله بن مسعود « واسروا النجوى . أنْ هذان ساحران » بفتح همزة « أن » وتخفيف نونها ، كما لو كانت أداة لبيان ماهية النجوى(١) ، حلت محل فعل « القول » الذي في رأس الآية (٦٣) حسب المصحف العثماني(٢) وهذا يقودنا بالطبع إلى التأكيد بأن مصحف عثمان رضي الله عنه لم يفلح تماماً في إزالة آثار المصاحف التي كانت قبله .

وأما النقطة الثانية ، وهي لبّ المشكلة ، فقـــد دار حولها الكثير من الأخذ والرد .

أوردوا حديثاً منسوباً إلى عائشة ام المؤمنين رضي الله عنها بسند هشام بن عروة عن أبيه ، مفاده أنه سألها عن لحن القرآن « ان هذان لساحران » ، و « المقيمين الصلاة » ، و « والذين هادوا والصابئون » ، فقالت : يا ابن اختي هذا عمل الكتّاب ، أخطأوا في الكتاب . » (٣)

ونسبوا إلى سعيد بن جبير (وهو من التابعين ، توفي عام ٩٥هـ) انه قال : « في القرآن أربعـــة أحرف لحن « الصابئون » و « المقيمين » ، و « فأصدق واكن من الصالحين » [سورة المنافقون / الآية ١٠] و « ان هذان لساحران »(٤).

وهنا نرانا أمام أمرين ، فإما أن نصدق الحديثين وتنتهي المشكلة عند هذا الحد وتنتفي ، وإما أن نعتبرهما من نسج خيال بعض النحاة الذين ذهبوا في

---

(١) لا بد من الاشارة الى ان كلمة « النجوى » هي آخر كلمة في الآية السابقة، أي الآية ٦٢، كما في المصحف العثماني الذي بين أيدينا .

(٢) تأويل مشكل القرآن ، ص ٣٧ .

(٣) و (٤) كتاب المصاحف ، ص ٣٣ — ٣٤ .

المكابرة كل مذهب ، خوفاً على قدسية ما قعّدوه ، حتى بلغوا حد القول بخطأ كل ما خرج عن قواعدهم أو اعتباره شاذاً في أبسط الأحوال . والحق اننا أكثر ميلاً إلى الرأي الثاني ما دمنا من المؤمنين بأن قواعد اللغة ، أية لغة ، تستنبط من تراثها ولا تفرض عليه .

واعتل بعض النحاة لظاهرة « ان هذان لساحران » — بتشديد نون « ان » — بأنها لغة بلحارث بن كعب الذين يحتفظون بصورة واحدة للمثنى رفعاً ونصباً وجراً ، فيقولون « مررت برجلان » و « قبضت منه درهمان ، » و « جلست بين يداه » ، وأنشدوا لهوبر الحارثي :

تزوّد منا بين اذْناه ضربة دعته إلى هابي التراب عقيم (١)

ونميل نحن إلى الظن بأن الاعتلال بلغة بلحارث بن كعب لا يمكن الركون إليه ، لأن هذه « اللغة » لا تعدو أن تكون نمطاً من الفوارق اللهجية الداخلة في « علم الصوتيات » . فقد يكون اولئك القوم كانوا ينطقون في الاسم المثنى بحرف صائت « Voyelle » هو ألف مدّ ممالة أشبه مـــا تكون بصوت حرف « a » باللغة الانكليزية ، بدلاً من الياء الساكنة (وهي غير ياء المد طبعاً) نصف الصائتـــة « Diphtongue » ، فيتوهّم من يسمعهم يقولون « مررت برجلـ a ن » أنهم نطقوها « رجلان » . ولنا دليل على ما نقول في مـــا نسبوه إلى اولئك القوم بالذات من انهم يقولون « ركبت علاه » ، ويقصدون « ركبت عليه » (٢) ، فحرف الجر « على » مضافاً إلى الضمير لا يندرج في باب المثنى . ونطق كلمة « عليه » بشكلهـــا الفصيح مشاكل للنطق بالمثنى المنصوب أو المجرور بالياء ، لأن هذه الياء الساكنة حرف « نصف صائت » .

وأما بيت هوبر الحارثي فلا يمكن اتخاذه حجة أيضـــاً ، لأن رواية « اذنيه » بدلاً من « اذناه » لا تغيّر شيئاً من وزنه الشعري ، ولذا لا يستبعد أن تكون الرواية التي ورد بها البيت من صنع بعض اللغويين والنحاة .

---

(١) هابي التراب عقيم = اي موضع كثير التراب لا ينبت .

(٢) تأويل مشكل القرآن ، ص ٣٦ . وينشدون هذا البيت من الرجز :

أي قـــلوص راكب تراهـــا طاروا علاهن فطر علاها (اي عليها) .

وقد ذهبوا مذاهب شتى في تأويل نصب « المقيمين » في الآية الثانية ، رغم انتفاء الخلاف على قراءتها كذلك (إلاّ فيما خصّ عاصماً الجحدري) . فقال بعضهم بأن المراد من الآية [وهي بتمامها « لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما انزل اليك وما انزل من قبلك ، والمقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة والمؤمنون بالله واليوم الآخر اولئك سنؤتيهم أجراً عظيماً »] : « بما انزل اليك وإلى المقيمين » (١) . وقال آخرون بأن المراد : « وما انزل من قبلك ومن قبل المقيمين » . وكان الكسائي يذهب إلى أن المراد : « يؤمنون بما انزل اليك ويؤمنون بالمقيمين » (٢). وذهب بعضهم إلى انه نصب على المدح. وعزاه أبو عبيدة إلى انه نصب على تطاول الكلام بالنسق ، وأنشد للخرنق بنت هفّان :

لا يبعدن قومي الذين همُ ... سمُّ العداةِ وآفةَ الجزْرِ
النازلين بكلّ معتركٍ ... والطيّبون معاقد الأُزُرِ

وفعلوا الشيء نفسه بالنسبة إلى « الصابرين » في الآية الرابعة ، فقالوا هو نصب على المدح ، والفراء يذهب إلى أن العرب إذا أرادت افراد الممدوح بمدح لم تتبعه لأول الكلام . وقالوا بأن المراد من الآية [وهي بتمامها « ليس البرّ ان تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ، ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتب والنبيين وآتى المال على حبه ذوي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين في الرقاب وأقام الصلاة وآتى الزكاة والموفون بعهدهم إذا عاهدوا والصابرين في البأساء والضراء وحين البأس ، اولئك الذين صدقوا واولئك هم المتقون . »] : « وآتى المال على حبه ذوي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين والصابرين في البأساء والضراء » .

وذهبوا في التعليل لرفع « الصابئون » في الآية الثالثة مذاهب كثيرة ، فقيل فيما قيل ان السبب في رفع الكلمة يعود إلى ان أصل اسم « إن » مرفوع لأنه مبتدأ ، وأن هذا الحرف لا يحدث في الكلام معنى كما يحدثه اخواته مثل

---

(١) و(٢) وعلى هذا يكون لفظ « المقيمين » مجروراً لا منصوباً، وهو مذهب الكوفيين في جواز العطف على الضمير المخفوض من غير حاجة الى تكرار الحرف الخافض . راجع المسألة رقم ٦٥ من كتاب « الانصاف » .

« لعل » التي تحدث معنى الشك ، أو « ليت » التي تحدث معنى التمني (١). وأكثر من ذلك ذهب الكسائي ، وهو أحد القراء السبعة ، ورأس المدرسة الكوفية في النحو إلى أن اتخذ من الآية الكريمة منطلقاً إلى قاعدة كلية هي تجويز العطف على موضع ان واسمها على أساس ان موضعهما الابتداء ، قبل مجيء الخبر ، فتقول مثلا « ان عبد الله وزيدٌ قائمان » . أما البصريون ، وهم لا يجيزون العطف على الموضع قبل تمام الخبر ، ويوجبون « ان عبد الله قائم وزيدٌ » ، فقد وجدوا لرفع « الصابئون » تخريجين :

الأول هو أن خبر « إن » محذوف ، والتقدير « مأجورون » أو « آمنون » ، وأن « الصابئون » مبتدأ خبره « من آمَنَ بالله واليوم الآخر » . وعلى هذا الأساس ، يكون ترتيب الآية تقديراً : « ان الذين آمنوا والذين هادوا [مأجورون] ، والصابئون والنصارى من آمن بالله ... » .

والتخريج الثاني هو ان في الآية تقديماً وتأخيراً ، وعليه يكون « الصابئون » مبتدأ خبره مقدّر بـ « كذلك » . وعندئذ يكون ترتيب الآية حسب هذا التخريج : « ان الذين آمنوا والذين هادوا مَن آمن بالله واليوم الآخر فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون ، والصابئون والنصارى كذلك . » (٢) .

* * *

بعد هذا العرض السريع للمشكلات التي نجمت عن الرسم الاملائي للمصحف ، أو عن اجتهاد القراء في قراءة بعض الكلمات ، نستخلص أنها لم تكن ذات أثر كبير في تطور الدرس النحوي ، وان اسهم بعضها إسهاماً ملحوظاً من حيث التقعيد والتقنين ، أو من حيث المنهجية الخاصة بالبحث النحوي بالنسبة إلى المدارس النحوية ، ولا سيما المدرستين البصرية والكوفية .

---

(١) تأويل مشكل القرآن ، ص ٣٧ . ويبدو ان معنى « التأكيد » الذي يضيفه الحرف « إن » لا يدخل في حساب ابن قتيبة على اعتبار انه لا يحدث تغييراً جذرياً في معنى الكلام . وهو يقول « ألا ترى انك تقول : زيد قائم ، ثم تقول : ان زيداً قائم ، ولا يكون بين الكلامين فرق في المعنى ؟ » .

(٢) راجع المسألة رقم ٢٣ من كتاب « الانصاف » في مسائل الخلاف لابن الانباري .

ولا ننس ، قبل أن نختتم هذا الفصل ، أن نذكر بأن الدراسة التي نحن بصددها تهدف أولاً وقبل كل شيء إلى التصدي لما نشأ عن اختلاف القراءات من تعدُّد الوجوه الإعرابية للكلمة الواحدة ، الأمر الذي أسفر مع الزمن عن فتح باب « الجوازات » على مصراعيه ، وأصاب علم النحو بنوع من «التضخم» أو نوع من « الأورام » ناء بها أبناء العربية جيـــلاً بعد جيل ، وربما ظلوا ينوءون ، إن لم يسع المخلصون سعياً حثيثاً إلى الحـــد من ذلك التضخم ، واستئصال تلك الأورام ، والإلحاح في كل فصل من فصول الإعراب على أصح الوجوه ، وأسهلها على طلاب العربية ، وبخاصة اولئك المبتدئون منهم ، وأقربها متناولاً لتقويم الألسنة ، وتنقية الانشاء من الأخطاء الوظيفية التي يمكن أن يقع فيها العربي وهو يكتب ، ولا سيما إذا لقنّاه هذا الوجه الإعرابي أو ذاك ، وأقنعناه في الوقت نفسه أن الدرس النحوي ليس غاية في حد ذاته ، وإنما هو وسيلة لخدمة المعنى المراد التعبير عنه قراءة وكتابة .

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الفصل الثاني

الرسم الاملائي ووجوه الخلاف

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

يبدو لنا أن التوقف عند قضية الرسم الإمـــلائي للمصحف العثماني ، بالرغم من اختلاف كثير من صوره عن الرسم الإملائي الذي عرف فيما بعد(١) ، لا يعود بكثير من النفع على الباحث في أثر اختلاف القراءات على الدرس النحوي وتطوره . ذلك أن « الاعتماد في نقل القرآن عـــلى حفظ القلوب والصدور ، لا عـــلى حفظ المصاحف والكتب . »(٢) ، ولأن صحابة النبي صلى الله عليه وسلم ، تلقوه عنه « حرفاً حرفاً ، لم يهملوا منه حركة ولا سكوناً ، ولا إثباتاً ولا حذفاً ولا دخل عليهم في شيء منه شك ولا وهم . وكان منهم من حفظه كله ، ومنهم من حفظ أكثره ، ومنهم من حفظ بعضه ، كل ذلك في زمن النبي صلى الله عليه وسلّم . » (٣)

ولقـــد بيّنا في الفصل السابق أن الاختلاف في وجوه القراءات — وعـــلى

---

(١) يضرب ابن قتيبة في « تأويل مشكل القرآن » أمثلة عن صور هذا الاختلاف ، ص ٤١ ، منهـــا :

— « قال رجلن » بدلا من « قال رجلان » [سورة المائدة / الآية ٢٣].

— « فمال الذين كفروا » بدلا من « فما للذين كفروا » [سورة المعارج / الآية ٣٦] ، وهي ما زالت ترسم كذلك .

— « او من ورائي حجاب » بدلا من « او من وراء حجاب » [سورة الشورى/ الآية ٥١].

— « أو لا أذبحنه » بدلا من « او لأذبحنه » [سورة النمل / الآية ٢١] ، وهي ما زالت ترسم كذلك .

هذا بالإضافة إلى رسم كلمة كالصلاه ، والزكاة ، والحياة بالواو بدلا من الألف : « صلوة » و « زكوة » و « حيوة » ، الخ .

(٢) و (٣) النشر في القراءات العشر ، ج ١ ، ص ٦ .

الأخص ما يتعلّق منها بـ « علم الصوتيات » — موغل في القِدم حتى يصل إلى عهد الرسول عليه الصلاة والسلام ، بدليل حادثة عمر مع هشام بن حكيم ، وقضية أبي والرجلين اللذين خالفاه وخالف كل منهما الآخر في قراءة سورة النحل . وهذا أبو عبيد القاسم بن سلام (المتوفى عام ٢٢٤هـ) ، وهو من أوائل من ألفوا في القراءات ، وقد نقل في كتابه قراءات عن خمسة وعشرين قارئاً حسبما يقول ابن الجزري (١) ، يذكر في أول كتابه من نقل عنهم شيء من وجوه القراءة من الصحابة وغيرهم ، فإذا فيهم إلى جانب الخلفاء الراشدين الأربعة ، وثلاث من أزواج النبي صلى الله عليه وسلّم ، هن عائشة وحفصة وأم سلمة ، عدد من الصحابة ممن لا يتجاوز تاريخ وفاتهم العشرة الثانية من القرن الأول للهجرة ، أمثال سالم بن معقل (المتوفى عام ١٢هـ) ، ومعاذ بن جبل (المتوفى عام ١٨هـ) ، وعدد آخر ممن لا يتجاوز تاريخ وفاتهم العشرة الرابعة من القرن ، أمثال عبد الله بن مسعود (المتوفى عام ٣٢هـ) ، وأبي بن كعب (المتوفى عام ٣٥هـ) ، وحذيفة بن اليمان (المتوفى عام ٣٦هـ) . بل ان أبعد وفاة لواحد ممن ذكرهم لا تتجاوز القرن الأول ، وهي وفاة أنس ابن مالك (المتوفى عام ٩١هـ) . وبالرغم من هذا ، فقد كان هذا الصحابي الجليل خادم النبي عليه الصلاة والسلام ، وأحد الرواة عنه .

لكن الأمر الذي يحيِّر الباحث حقاً هو ما إذا كانت قد وجدت في هذا العهد بالذات خلافات تدور في فلك « النحو » بمعناه الوظيفي ، وقبل أن يصبح هذا « النحو » علماً بالمعنى الصحيح على يد الرعيل الأول من نحاة المدرسة البصرية ، أمثال عبد الله بن أبي إسحق الحضرمي (المتوفى عام ١١٧هـ) وعيسى بن عمر الثقفي (المتوفى عام ١٤٩هـ) ، وأبي عمرو بن العلاء (المتوفى عام ١٥٤هـ) . والذي يزيد في حيرة الباحث ، ان الكتب تذكر وجوهاً تدخل في صلب النحو الوظيفي في الآية الرابعة من فاتحة الكتاب « مالكِ يوم الدين » ، والآية السابعة « غير المغضوب عليهم » ، وتعزوها إلى بعض كبار الصحابة .

فقد روي عن عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) أنه قرأ برفع لفظة « غيرِ » . وعزي إلى أبي هريرة (رضي الله عنه) أنه قرأ برفع لفظة « مالك »

(١) النشر في القراءات العشر ، ج ١ ، ص ٣٤

مضافة إلى « يوم » . ونسب إلى علي بن أبي طالب (كرّم الله وجهه) أنه قرأ لفظة « مالك » « ملَكَ » على أنها فعل ماض ، ونصب لفظة « يوم » باعتبارها مفعولاً به للفعل (١) . ولم يفت الرواة طبعاً أن يتكرّموا علينا بتخريج هـذه القراءات ، فإلى جانب تخريج قراءة علي « ملكَ يومَ الدين » ، قالوا بأن عمر رفع لفظة « غيرُ » خبراً لمبتدأ محذوف تقديره « اولئك » ، وان أبا هريرة رفع لفظة « مالكُ » بتقدير مبتدأ محذوف كذلك : « هو » .

وعلى الرغم من تكرُّمهم ، لا يسعنا إلاّ أن نقول : ترى ، هل كان عمر يقرأ « غير » بالرفع على الدوام ، أم انه كان يقرأ تارة بالرفع ، واخرى بالجر ، كما هي القراءة المشهورة ، وثالثة بالنصب على الاستثناء (٢) ، كما هو مروي عن عثمان بن عفان وأبي هريرة (رضي الله عنهما) ، وكما ورد به وجه عن ابن كثير (المتوفى عام ١٢٠هـ) أحد القراء المعترف بقراءتهم رسمياً لأنه من السبعـة ؟

وهل كان أبو هريرة يقرأ حرفه « مالك » بالرفع من غير تنوين وإضافته إلى « يوم » حيناً ، وبالنصب على النداء حيناً آخر ، كما ينسب اليه أيضاً ، أم انه عرف سائر الوجوه وقرأ بها أحياناً ، وهي الجر مع الإضافة على القراءة المشهورة في المصحف العثماني برواية حفص ، والرفع مع التنوين على تقدير مبتدأ « هو » ، ونصب كلمة « يوم » على انها مفعول به لاسم الفاعل ، وهي قراءة مروية عن عاصم الجحدري الذي يقال انه روى حروفاً عن أبي بكر (رضي الله عنه) ؟

---

(١) شارك علياً في هذه القراءة كل من جبير بن مطعم (المتوفى عام ٥٨هـ) ، ويحيى بن يعمر (المتوفى عام ٩٠هـ) وانس بن مالك (المتوفى عام ٩١هـ) ، والحسن البصري (المتوفى عام ١١٠) ، وعاصم الجحدري (المتوفى عام ١٢٨هـ) ، وابو حنيفة (المتوفى عـام ١٥٠هـ) ، وابو حيوه (المتوفى عام ٢٠٣هـ) .

(٢) قال ابن خالويه في « كتاب اعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم » ص ٣٣ – ٣٤ : « لا يجوز في (غير المغضوب) النصب على الحال من الهاء والميم في (عليهم) ، ويجوز النصب على الاستثناء ، وقد قرأ بذلك ابن كثير في رواية الخليل بن احمد » .

ومهما كان من أمر ، فإن قراءة علي « ملك » بتقدير الفعل الماضي ، تظل رغم التخريج ، أغرب تلك الروايات . والسبب في ذلك انه روي عنه كرّم الله وجهه أنه قرأ أيضاً « ملاّك » ، بصيغة المبالغة من اسم الفاعل «مالك» . ولا جدوى بالطبع من التأكيد بأنه أفصح وأجلّ من أن يجهل « اسمية » صيغة المبالغة ، فيجنح تارة إلى اعتبار اللفظة — بالرغم من رسمها الإملائي القديم من غير ألف المد — « فعلاً » ، واعتبارها تارة ثانية « اسماً » .

ثم كيف يقرأ اولئك الصحابة البررة ، وهم أقرب الناس إلى النبي عليه الصلاة والسلام ، وأشدهم ملازمة له ، وأولهم تلقياً عنه بلا وسيط ، الكلمة نفسها على أوجه مختلفة ، إلاّ أن يكون الرواة والنحاة ، وبينهم وبين اولئك الصحابة ما نعرف من فارق زمني ، قد أرادوهم « نحاة » على شاكلتهم ، أو أن يكون الاعراب كان سليقة في اولئك الصحابة — كما يروي ابن فارس — لأنهم كتبوا في القرآن ذوات الواو بالواو وذوات الياء بالياء على طريقة النحاة ؟

وبعد ، فلا مجال للشك في أن أشهر قراءة في « مالك » هي قراءة الجر مع الإضافة إلى « يوم » التي هي رواية حفص بن سليمان بن المغيرة (المتوفى عام ١٨٠هـ) . وقد أخذ حفص القراءة عن زوج أُمه عاصم بن أبي النجود (المتوفى عام ١٢٧هـ) ، أحد القراء السبعة ، الذي قرأ بدوره على ثلاثة من التابعين هم : عبد الله بن حبيب السلمي (المتوفى عام ٧٤هـ) ، وزر بن حبيش (المتوفى عام ٨٢هـ) ، وأبي عمرو الشيباني (المتوفى عـــام ٩٦هـ) . وقرأ هؤلاء الثلاثة على عبد الله بن مسعود (المتوفى عام ٣٢هـ) ، وقرأ أوّلهم على أبي بن كعب (المتوفى عام ٣٥هـ) وعلى زيد بن ثابت (المتوفى عام ٤٥هـ) أيضاً ، كما قرأ الأخيران على عثمان بن عفان (المتوفى عام ٣٥هـ) وعلي بن أبي طالب (المتوفى عام ٤٠هـ) رضي الله عنهما ، وهؤلاء الخمسة (أي ابن مسعود ، وأبي ، وزيد ، وعثمان ، وعلي) تلقّوا جميعاً عن الرسول صلى الله عليه وسلّم (١) .

وتبعاً لهذا الإسناد ، تكون قراءة الجر مع الإضافة في « مالك يوم الدين » ، قراءة النبي عليه الصلاة والسلام ، بل قراءة علي كرّم الله وجهه نفسه . فلماذا

---

(١) النشر في القراءات العشر ، ج ١ ، ص ١٥٥ .

يريدوننا أن نوافق معهم على ان الرجل ، وهو ربيب الرسول وابن عمه ، كان يلجأ في الآية إلى قراءتين اخريين ، إذا كانت إحداهما ، وهي « ملاّك » بصيغة المبالغة ، أقرب إلى القراءة المشهورة لأنهـــا لا تخرج الكلمة عن « اسميتها » ولا غيّرت في إعرابها أو إعراب ما بعدها ، فإن ثانيتهما تبعد بها بعداً شاسعاً وهي تحوّلها من « الاسمية » إلى « الفعلية » ومن حالة « الاعراب » إلى حالة « البناء » ، ثم تغيّر إعراب ما بعدها بنقله من مرتبة « المضاف اليه » إلى مرتبة « المفعول به » ؟

لعل لنا في ما أورده ابن الجزري (١) جواباً شافياً على كل تلك التساؤلات. فقد قال ، بعد أن عدّد الأئمة الذين أجمع أهل بلدهم على تلقّي قراءاتهم بالقبول ، ولم يختلف فيها اثنان ، بأن القراء بعد هؤلاء كثروا ، وكثر بينهم الخلاف ، وقل الضبط ، فقام جماعة يضعون اصولاً تميز بها القراءة المشهورة من القراءة الشاذة . ومن بين تلك الأصول ان القراءة يجب أن توافق العربية ولو بوجه . وتفسير ذلك أن « توافق وجهاً من وجوه النحو ، سواء كان أفصح أم فصيحاً ، مجمعاً عليه أو مختلفاً فيه اختلافاً لا يضر مثله إذا كانت القراءة مما شاع وذاع وتلقاه الأئمة بالاسناد الصحيح ، إذ هو الأصل الأعظم والركن الأقوم . فكم من قراءة أنكرها بعض أهل النحو أو كثير منهم ولم يعتبر إنكارهم ، بل أجمع الأئمة المقتدى بهم من السلف على قبولها . » ومن الأصول أيضاً ان توافق القراءة أحد المصاحف العثمانية « ولو احتمالاً » .

إن قراءة « ملك » — بصيغة الفعل — مما يحتمله رسم المصحف العثماني باعتباره كان يجرد الكلمة أحياناً من ألف المد ، كما في « الرحمن » و «الرجلن» (أي : الرجلان) وغير ذلك . وهي توافق أحد وجوه الإعراب ما دامت تجعل من لفظة « يوم » مفعولاً به للفعل « ملك » الذي يعود إلى الباري عز وجل . ولا عبرة طبعاً بكون الفعل في صيغة الماضي ، لأن القيمة الزمنية للأفعال في العربية يحددها النطاق العام المستعملة فيه ، لا صيغة الفعل نفسها ، كما هي الحال مثلاً في بعض اللغات الأجنبية كالفرنسية والانكليزية . فالقيمة الزمنية

(١) النشر في القراءات العشر ، ج ١ ، ص ٩ .

لـ « ملك » تكمن في فكرة امتـــلاك الله عز وجل يوم الدين منـــذ الأزل وإلى الأبد .

وأما قراءة « ملاّك » فهي في نظر الدكتور عبد الصبور شاهين مخالفة للرسم المصحفي في جميع احتمالاته (١) ، ولكنها تحتمل وجه الإعراب الذي قرئت به ، ولا مجال لإنكار صحتها في هذا الصدد . ومع ذلك تظل القراءتان المنسوبتان إلى علي (رضي الله عنه) في رأينا من الضعف بمكان ، أولاً لأن الاعتماد في القراءة يكون في الدرجة الاولى على الحفظ في القلوب والصدور لا على حفظ المصاحف والكتب ، وثانياً لأن الإمام علياً لم يكن في حاجة للرجوع إلى المصحف ، ولا سيما عند قراءة فاتحة الكتاب (٢) .

هذا من حيث موافقة القراءة للرسم الإملائي . وأما من حيث موافقتها لوجه من وجوه النحو ، فاننا من المؤمنين بأن نحو اللغة — أية لغة — يُبْنَى على تراث الأمة اللغوي ، لا العكس . والقرآن الكريم على رأس التراث اللغوي العربي ، والنحو لاحق له في الزمن لا سابق عليه . وهكذا فإنه من غير المنطقي ولا المعقول أن نجعل من الصحابة (رضي الله عنهم) ، ولا سيما من كان من وزن علي كرّم الله وجهه ، أنداداً للنحاة ، وبخاصـــة المتأخرون منهم ، في تحميل النص كل ما يمكن أن يحتمله من « وجوه النحو » .

ثم ان علينا ألا نغفل أن علي بن أبي طالب كان أحد كَتَبَة الوحي

---

(١) القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ص ٢٤٤ . وقد نقل مؤلف الكتاب قراءة « ملاك » عن كتاب « البحر المحيط » لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي ، دون نسبة الى قارىء بعينـــه .

(٢) يقول الدكتور شاهين « ان عدم التزام الرسم العثماني لم يقع في عهد الصحابة بكثرة إلا من ثلاثة منهم ، هم ابن مسعود ، وابن عباس ، وأبي . أما عائشة وعلي ففي ثلاث روايات [مما قدمه في دراسته] ، وابن عمر في روايتين ، وبقية من ذكر من الصحابة في رواية واحدة ، وهم : عمر ، ومعاذ ، وابن أبي وقاص ، والأشعري ، وأبو حذيفة ، وابن الزبير . وهي مخالفات للرسم لا تكاد تظهر ، أغلبها يرجع الى الحركات الطويلة التي جرى الرسم العثماني على حذفها ، وبخاصة الفتحة الطويلة [أي ألف المد] ، فهي لا تكاد ترسم في المصحف العثماني ... » (القراءات القرآنية في ضوء عـــلم اللغة الحديث)، ص ٢٦١ .

في زمن الرسول عليه الصلاة والسلام إلى جانب عثمان بن عفان وزيد بن ثابت وأبي بن كعب وعبد الله بن مسعود وأنس بن مالك (١) . فكيف يعقل إذن أن يكون علي قد كتب في ام الكتاب « مالك » ، وان بغير ألف المد حسب الإملاء القديم ، ثم يأتي عليه حين من الدهر فيقرأها « ملك » بصيغة الفعل الماضي ، او « ملاّك » بصيغة المبالغة ؟

وهذا أبو بكر بن مجاهد (المتوفى عام ٣٢٤هـ) صاحب « كتاب السبعة في القراءات » الذي يقول فيه ثعلب : « ما بقي في عصرنا هذا أعلم بكتاب الله من أبي بكر بن مجاهد » ، ويقول فيه أبو عمرو الداني إمام القراء في الأندلس : « فاق ابن مجاهد في عصره سائر نظّاره من أهل صناعته مع اتساع علمه وبراعة فهمه وصدق لهجته ونسكه » ، نقول : هذا ابن مجاهد لا يذكر في كتابه مما اختلف فيه في قوله تعالى « مالك يوم الدين » سوى ان كلمة « مالك » قرئت بإثبات الألف وإسقاطها ، وأن كلا الوجهين مروي عن النبي صلى الله عليه وسلّم ، مع إشارة إلى ما أسماه « اختلاس » أبي عمرو بن العلاء كسرة اللام في « ملِك » بحيث تغدو وكأنها ساكنة : « ملْك » . فهل كان الرجل ، على جلال قدره وعلوّ كعبه في موضوع القراءة والقراء ، يجهل قراءتي « ملك » بصيغة الفعل ، و « ملاّك » بصيغة المبالغة ، المذكورتين في كتب المتأخرين من أمثال ابن الجزري وابن حيان ؟ أغلب الظن انه ما كان ليجهلهما . وإذا كان على علم بهما ، ولم يذكرهما في كتابه لأن أحداً من القراء السبعة الذين ترجم لهم ونقل قراءاتهم لم يقرأ بهما ، فمعنى ذلك أنهما لم تكونا من الشهرة بحيث تكتب لهما السيرورة وتصبحان في عداد القراءات الرسمية .

نورد بعد هذا طائفة من الأمثلة توافق فيها القراءة الرسم العثماني لكنها تحوّر صيغة الكلمة بحيث ينتج عن هذا التحوير تبدّل في الصيغة الإعرابية :

---

(١) مقدمة الدكتور شوقي ضيف لكتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد .

أوّلاً – « ألا إنهم يَثْنُون صدورَهم ليستخفوا منه » [سورة هود / الآية ٥] : قرأهـا ابن عباس ، ونصر بن عاصم الليثي ، ويحيى بن يعمر « تثنوني صدورُهم » (١) .

ثانياً – « ارسلْه معنا غـداً يرتعْ ويلعبْ » [سورة يوسف / الآية ١٢] :

قرأها مجاهد بن جبر (المتوفى عام ١٠٣هـ) ، وقتادة السدوسي (المتوفى عام ١١٧هـ) ، وابن محيصن (المتوفى عام ١٢٣هـ) : « نرتعُ » بنون الجمع في أوله وبالرفع (٢) .

ثالثاً – « وعبدَ الطاغوتَ » [سورة المائدة / الآية ٦٠] :

قرأها الحسن البصري « عَبْدَ الطاغوت » (٣) ، وقرأها ابن عباس « عبيدَ الطاغوت » (٤) ، ثم قرأها وتابعه فيهـا سليمان الأعمش (المتوفى عام ١٤٨هـ) « عُبُدَّ الطاغوت » (٥) ، وقرأها علي « عَبَدَةَ الطاغوت » (٦) ، وقرأها مجاهد ويحيى بن وثاب (المتوفى عام ١٠٣هـ) « عُبُدَ الطاغوتِ » (٧) .

رابعاً – « يرثُني ويرثُ من آل يعقوب » [سورة مريم / الآية ٦] :

قرأها علي ، وابن عباس ، ويحيى بن يعمر ، والحسن البصري : « يرثني وارثٌ من آل يعقوب » (٨) .

وهذه طائفة من نوع آخر يختلف فيها الرسم الإملائي في نسخة خاصة من نسخ المصحف العثماني ، هي « مصحف أهل الشام » ، وقد نتج عنها

---

(١) انتقلت لفظة « صدور » من المفعولية إلى الفاعلية .

(٢) حين رد هؤلاء القراء الفعل إلى اخوة يوسف لم يعد من ضرورة لجزمه على جواب الطلب لأن جزم جواب الطلب يكون نتيجة للطلب نفسه . وليس الطلب هنا ارسال الاخوة ، بل إرسال يوسف معهم ، وحين أصبح الفعل لهم ، لم يعد نتيجة للطلب الذي طلبوه إلى أبيهم .

(٣) انتقلت لفظة « عبد » من الفعلية إلى الاسمية وعطفت على « الخنازير » في قوله « وجعل منهم القردة والخنازير » ، ثم اضيفت لفظة الطاغوت اليها . كذلك الأمر بالنسبة إلى (٤) و(٥) و (٦) و (٧) ، إلا ان هذه الأخيرة صور مختلفة لجمع « عبد » أو « عابد » .

(٨) انتقلت لفظة « ويرث » من الفعلية إلى الاسمية وأصبحت فاعلا لـ « يرثني » .

خلاف إعرابي يعزى إلى إمام القراءة في تلك البـــلاد وأحد القرّاء السبعة المشاهير ، عبد الله بن عامر (المتوفى عام ١١٨هـ) .

١ – [سورة النساء / الآية ٦٦] « ما فعلوه إلاّ قليلٌ منهم » . هكذا قرأها القراء الستة . أما الإمام السابع (ابن عامر) فقد قرأ « ما فعلوه إلا قليلا منهم » بنصب كلمة قليـــل ، « وكذلك هي في مصاحفهم » (١) ، أي في مصاحف أهل الشام .

وفي تخريج رواية الرفع يقول أبو البقاء العكبري (٢) : « بالرفع بدلاً من الضمير المرفوع (أي واو الجماعة في « فعلوه ») ، وعليه المعنى ، لأن المعنى : فعله قليل منهم . »

وفي تفسير رواية النصب يقول : « وبالنصب على أصل باب الاستثناء » .

ولا يفوت العكبري أن يقرّر بأن وجه « الرفع » أقوى من وجه « النصب » .

٢ – [سورة الرحمن / الآية ٧٨] « تبـــارك اسم ربك ذي الجـــلال والإكرام » . هكذا قرأ الستة ، وقرأ ابن عامر « تبارك اسم ربك ذو الجلال والإكرام » ، و « كذلك هي في مصاحف أهل الشام » (٣) .

ويعلّق العكبري على ذلك قائلاً : « وذي الجلال نعت لربك ، وهو أقوى من الرفع لأن الاسم لا يوصف ، والله أعلم . » (٤) .

٣ – [سورة الحديد / الآية ١٠] « وكلاً وعـــد الله الحسنى » . هكذا قرأ الستة ، بنصب « كلاً » ، أما ابن عامر فقرأ « وكل بغير ألف رفعاً ، وكذلك هي في مصاحف أهل الشام » (٥) .

ويعتبر العكبري « كلاً » بالنصب مفعولاً أول لـ « وعد » و « الحسنى »

---

(١) ابن مجاهد ، كتاب السبعة في القراءات ، ص ٢٣٥ .
(٢) إملاء ما من بـــه الرحمن ، ج ١ ، ص ١٠٨ .
(٣) السبعة في القراءات ، ص ٦٢١ .
(٤) إملاء ما من به الرحمن ، ج ٢ ، ص ١٣٦ .
(٥) السبعة في القراءات ، ص ٦٢٥ .

مفعولاً ثانياً ، وقراءة « كل » بالرفع بمعنى « كلهم » والعائد محذوف ، أي « وعده الله » (١) .

٤ – [سورة الانعام / الآية ١٣٧] « وكذلك زَيّن لكثير من المشركين قتلَ أولادِهم شركاؤهم » . هكذا قرأ الستة ، أما ابن عامر فقد قرأ « زين » برفع الزايِ (أي ببناء الفعل للمجهول) و « قتلُ » بالرفع (نائباً عن الفاعل) وبنصب الدال من « أولادهم » ، و « شركائهم » بالياء (أي بهمزة مخفوضة) (٢) .

ويعلّق ابن الجزري (٣) على هذه القراءة بأن « جمهور نحاة البصريين على أن هذا (أي الفصل بين المضاف «قتل» والمضاف اليه « شركائهم » بالمفعول وهو « أولادهم ») لا يجوز إلا في ضرورة الشعر ، وتكلم في هذه القراءة بسبب ذلك حتى قال الزمخشري : والذي حمله على ذلك انه رأى في بعض المصاحف (شركائهم) مكتوباً بالياء » ويضيف معلّقاً على رأي الزمخشري « والحق في غير ما قاله الزمخشري ، ونعوذ بالله من قراءة القرآن بالرأي والتشهي ، وهل يحل لمسلم القراءة بما يجد في الكتابة من غير نقل ؟ » ويدافع عن قراءة ابن عامر بقوله « بل الصواب جواز مثل هذا الفصل ... ويكفي في ذلك دليلاً هذه القراءة الصحيحة المشهورة التي بلغت التواتر ، كيف وقارئها ابن عامر من كبار التابعين الذين أخذوا عن الصحابة كعثمان ابن عفان وأبي الدرداء رضي الله عنهما ، وهو مع ذلك عربي صريح من صميم العرب ، فكلامه حجة وقوله دليل لأنه كان قبل أن يوجد اللحن ... ولم يبلغنا عن أحد من السلف رضي الله عنهم ، على اختلاف مذاهبهم وتباين لغاتهم وشدة ورعهم انه أنكر على ابن عامر شيئاً من قراءته ولا طعن فيها ، ولا أشار اليها بضعف . ولقد كان الناس بدمشق وسائر بلاد الشام حتى الجزيرة الفراتية وأعمالها لا يأخذون إلاّ بقراءة ابن عامر ، ولا زال الأمر كذلك إلى

---

(١) إملاء ما من به الرحمن ، ج ١ ، ص ١١٢ ، وذلك في التعليق على الآية ٩٥ من سورة النساء، وهي نفسها .

(٢) السبعة في القراءات ، ص ٢٧٠ .

(٣) النشر في القراءات العشر ، ج ٢ ، ص ٢٦٣ – ٢٦٤ .

حدود الخمسمائة . وأول من نعلمه أنكر هذه القراءة ... ابن جرير الطبري بعد الثلاثمائة ، وقد عد ذلك من سقطات ابن جرير . »

بقيت مسألة لا بد من إيرادها لأنها تتعلق بخلاف نحوي يمكن درجه في عداد المسائل الخلافية بين مدرستي البصرة والكوفة في النحو :

[سورة ابراهيم / الآية ٤٦] « وإن كان مكرهم لتزول منه الجبال » .

قرأها الستة بكسر اللام الاولى وفتح الثانية من « لتزول » ، وقرأها الكسائي وحده بفتح اللام الأولى وضم الثانية (١) .

يقول العكبري (٢) « يقرأ بكسر اللام الاولى وفتح الثانية وهي لام كي ، فعلى هذا في « إن » وجهان : أحدهما هي بمعنى (ما) ، أي (ما كان مكرهم لازالة الجبال) (٣) ، وهو تمثيل أمر النبي صلى الله عليه وسلّم ، والثاني انها مخففة من الثقيلة ، والمعنى انهم مكروا ليزيلوا ما هو كالجبال في الثبوت ، ومثل هذا المكر باطل . ويقرأ بفتح اللام الاولى وضم الثانية ، و « ان » على هذا مخففة من الثقيلة واللام للتوكيد . »

ونحن نعلم أن الكوفيين لا يعترفون باعمال « إن » عمل النفي كـ « ليس » (٤) . والكسائي رأس المدرسة الكوفية ، فطبيعي ألا يعتبرها سوى المخففة من « إنّ » ، ويعتبر اللام مؤكدة ، وكأنه عنى « وعند الله مكرهم حتى ولو كان هذا المكر قادراً على إزالة الجبال . »

* * *

وبعد ، فإننا لم نقصد من هذا العرض السريع لأثر الرسم الإملائي في اختلاف القراءات ، وما نتج عنه أحياناً من مشكلات أو خلافات نحوية ،

---

(١) السبعة في القراءات ، ص ٣٦٣ .
(٢) إملاء ما من به الرحمن ، ج ٢ ، ص ٣٩ .
(٣) تصبح اللام في هذه الحالة « لام الجحود » كما هو معروف .
(٤) راجع المسألة ٢٤ من كتاب « الانصاف في مسائل الخلاف » .

إلاّ التأكيد بأن الروايات المتعددة ، والوجوه المختلفة للقراءة ، سابقة في الزمن على محاولة توحيد المسلمين على رواية واحدة ، عن طريق توحيد المصاحف في نسخة رسمية . فعلى الرغم من اشتراط علماء القراءات موافقة القراءة لأحد المصاحف العثمانية ، ولو احتمالاً ، فإنهم لم يتمكّنوا من الاستغناء عن شرط هام آخر ، وهو أن « يصح سندها » (١) . ذلك أن مشكلة الرسم الإملائي ، في الساميات عامة ، والعربية خاصة ، تتمثل في خلوه من الحروف الصائتة (Voyelles) التي ليس لها رموز خاصة بها ، وإن حاول النحاة ، منذ واجهوا ضرورة الاشتغال لأول مرة في تقنين ظواهر العربية ، أن يجدوا لها رموزاً ، لم تكن حروفاً بالمعنى الحقيقي للكلمة ، كما هي الحال في اللغات الآرية مثلاً ، وإنما كانت مجرد « نقط » كالتي استخدمها أبو الأسود الدؤلي ، وسمّيت نقط الإعراب ، أو حركات كالتي استخدمها الخليـــل ، وهي عبارة عن اختصار للحروف اللينة أو حروف المد ، (الألف والواو والياء) لتكون أقصر منها في اللفظ (٢) .

ولا نظن أن إشارات علمـــاء القراءات من أمثال ابن الجزري إلى أن المصاحف جردت من النقط والشكل ، ليحتملها ما صحّ نقله وثبتت تلاوته عن النبي صلى الله عليه وسلم ، إلا نتيجة طبيعية لوضع الشرط الثالث من شروط صحة القراءة ، أي صحة سندها ، لأن لا شيء يؤكّد بأن الرسم الإملائي كان من الممكن أن يرافقه نقط (للاعجام) أو شكل (لبيان الحروف الصائتة) في العصر الذي كتبت فيه المصاحف العثمانية ، بل على العكس من ذلك ، يمكن الجزم بأن ما تم من محاولات لنقط المصاحف خشية اللحن ، إنما كان في وقت لاحق على الزمن الذي جرى فيه توحيد المصاحف على النسخة العثمانية .

ثم ان لنا دليلاً آخر على أن الرسم الإملائي لم يكن ليحسم الخلاف الدائر حول وجوه القراءات المتواترة في « الصراع الذي دار بين النحاة والقراء ، حول قراءات صحيحة ، رواية وسنداً ، منسوبة إلى قراء كبار ، لهم قدرهم في مجال

---

(١) النشر في القراءات العشر ، ج ١ ، ص ٩ .

(٢) راجع « القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث » ، ص ٢٥٨ وما بعدها .

اللغة والنحو كأبي عمرو بن العلاء في قراءات الإسكان ، ومع ذلك حاول النحاة أن يشككوا في ضبط القراء ، برغم أن وظيفتهم هي الضبط والأداء. فكانوا إذا عجزوا عن تخطئة القراء ، وغلبتهم كثرة الروايات ، لجأوا إلى التأويل والتخريج ، رغبة في فرض قواعدهم ... » (١) . ومع هذا فأنت ترى الكثيرين من النحاة يدافعون عن القراء ويتقبلون وجوه قراءاتهم لأن « الديانة تحظر الطعن على القراءة التي قرأ بها الجماعة ، ولا يجوز أن تكون مأخوذة إلاّ عن النبي صلى الله عليه وسلّم » كما قال أبو جعفر النحاس (المتوفى عام ٣٣٨هـ) عند الكلام على « اختلافهم في ترجيح « فك رقبة » [سورة البلد / الآية ١٣] بالمصدرية على الفعلية (٢) ، فهما قراءتان حسنتان لا يجوز أن تقدّم إحداهما على الاخرى . » (٣)

ومن جهة ثانية فإنك بينما تجد رجلاً كابن مجاهد مثلاً يؤكّد لك بأن ابن عامر قد قرأ في الآية ١٠ من سورة الحـــديد « وكل (بالرفع) وعد الله الحسنى » لأنها كذلك مرسومة في مصحف أهل الشام ، ترى الزركشي (٤) يقرّر بأنه وإن قرأ ابن عامر بالرفع في [سورة الحديد] ، فقد وافق الآخرين على النصب في [سورة النساء / الآية ٩٥] ، لأن الفرق « ان الذي في سورة الحديد شغل الخبر بهاء مضمرة ، وليس قبل هذه الجملة ، جملة فعلية ، فيختار النصب ، فرفع بالابتداء ، وأما التي في سورة النساء فإنما اختير فيها النصب لأن قبله جملة فعلية وهي « فضّل الله المجاهدين » . وعلى هذا الأساس لا يكون للرسم المصحفي في النسخة الشامية دخل في قراءة الرفع ، وإنما يغدو ابن عامر « نحوياً » صاحب قياس وتعليل !

---

(١) القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث ، ص ٢٧٤ – ٢٧٥ .

(٢) قرأ ابن كثير ، وابو عمرو بن العلاء ، والكسائي « فك رقبة » على اعتبار «فك» فعلا ماضياً و « رقبة » مفعولا به . والقراءة المشهورة « فك » مرفوعة غير منونة مع الاضافة إلى «رقبة» .

(٣) البرهان في علوم القرآن ، ج ١ ، ص ٣٣٩ – ٣٤٠ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ٣٠٩ .

ولا بد في ختام هذا الفصل من القول بأن الغرض منه كان ، في الدرجة الاولى ، بيان أن الرسم الإملائي لم يشكّل في يوم من الأيام – على ما نعتقد – ميداناً لخلافات نحوية جوهرية ، إذا نحن أخذنا بعين الاعتبار الاجتهاد في تهجّي الكلمة ، وان ما يمكن اعتباره مشكلات نحوية حقيقية يجب دراسته خارجاً عن نطاق الإملاء المصحفي .

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الفصل الثالث

القراءات ونشأة النحو

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

كنا قد أكّدنا في كتابنا السابق* أن الحركة اللغوية بعامة ، والنحوية بخاصة ، بدأت أول ما بدأت بدافع من إقبال الأقوام الأعجمية الداخلة في دين الله أفواجاً ، على تعلُّم العربية وقراءة القرآن الكريم الذي هو السجل الجامع لأمور الدين ، من عبـــادة ، وتشريع ، وتنظيم لعلاقات المسلمين بعضهم ببعض . فقد كان « من الضرورة الماسة أن يفهم هذا العدد الغفير من الداخلين حديثاً في الإسلام ، والناشئين في بيئات لا تتكلّم العربية ، كلام الله فهماً كاملاً ، وأن يُحسِن أداءَه في الصلاة المفروضة ، ليس هذا فقط ، بل لقد كان من الضرورة الماسة أن تمهّد السبيل أمام هؤلاء الأعاجم إلى امتلاك ناصية الدقائق المعنوية في العربية ، والتضلع من متنها الزاخر بالمفردات ...» (١).

وقلنا كذلك بأن الرعيل الأول من الناهدين لتعليم تلك الأقوام الأعجمية ، كان لا بد أن يصطدموا بمشكلات لغوية أجبرتهم على إجالة النظر في تراثهم اللغوي وفي كتابهم الكريم ، وتسجيل ملاحظاتهم عليها ، فتكوّن من تلك الأنظار وهذه الملاحظات نواة علم « النحو » . ولقد كان أبناء هذا الرعيل ، وكلهم من قراء القرآن والمقرئين ، ورثوا طائفة من وجوه القراءات هي سابقة في الزمن ولا شك على الاشتغال باللغة والنحو . فمن الطبيعي ، والحالة هذه ، أن يورثوها بدورهم تلاميذهم ، وأن يحاول هؤلاء التلاميذ مع الزمن تأويلها وتعليلها حين بدأت تتكوّن مقومات البحث المنهجي العلمي .

وهذا هو بالضبط ما حدث على يد الطبقتين الثالثة والرابعة من نحاة البصرة

---

* « تجديد النحو العربي » — معهد الأنماء العربي — ١٩٧٦ — بيروت .

(١) كارل بروكلمان : تاريخ الشعوب الاسلامية ، ج ٢ ، ص ٢٦ — ٢٧ .

أمثال عبد الله بن أبي إسحق الحضرمي ، وعمر بن عيسى الثقفي ، وأبي عمرو ابن العلاء . لأننا لا ننسى أن الحركة اللغوية والنحوية إنما قامت بالدرجة الاولى لصون القرآن الكريم من اللحن ، وان سيبويه إنما جمع كتابه ليكون مناراً يهدي المتعلمين ، وبخاصة الأعاجم ، إلى لغة القرآن (١) .

لكن التأويلات والتخريجات التي ظهرت في تلك الحقبة من الزمن ، لم تكن – على الرغم مما فيها من خلاف ظاهر بين مؤسسي المدرسة البصرية في النحو أنفسهم – من نوع الخلافات الحادة التي ظهرت فيما بعد بين أقطاب المدرستين البصرية والكوفية وما تبعهما من مدارس ، ولا كان من نوع التأويلات المنطقية التي امتلأت بها بطون كتب النحو المتأخرة ، وإنما كانت ترتدي طابع البساطة ولا تحيد عن طبيعة القراءة بحرف موروث عن أحد السلف الصالح .

وإليك نماذج من هذه الخلافات :

١ – قرأ ابن أبي اسحاق «هؤلاء بناتي هن أطهرَ لكم » [سورة هود/الآية ٧٨] بنصب كلمة « أطهر » . وقد خرج ابن جني هذه القراءة كالتالي في كتابه « المحتسب في القراءات » :

– أن تجعل « هن » أحد جزأي الجملة ، وتجعلها خبراً لـ « بناتي » كقولك (زيد أخوك هو) ، وتجعل « أطهر » حالاً من « هن » أو من « بناتي » والعامل فيه معنى الاشارة ، كقولك : (هذا زيد هو قائماً) .

أما سيبويه فقد ضعّف قراءة النصب هذه ، وحجته في ذلك أن من قرأ بها قد جعل (هنّ) فصلاً ، وليست بين أحد الجزأين اللذين هما مبتدأ وخبر ونحو ذلك ، كقولك (ظننت زيداً هو خيراً منك) ، و (كان زيد هو القائم) .

وقد تابع عيسى بن عمر الثقفي ابن أبي إسحاق في قراءة نصب « أطهر »

---

(١) مقدمة كتاب « القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية » .

فأنكرها عليه معاصره أبو عمرو بن العلاء . ودارت بين الاثنين مناظرة قال فيها أبو عمرو لعيسى : « كيف تقول هؤلاء بنيّ ، هم ماذا ؟ » فقال عيسى : « عشرين رجلاً » ، فأنكر ذلك أبو عمرو (١) . وأنت تستنتج معنا من هذه الرواية أن مناظرة الرجلين لم تتسم بأي طابع من طوابع الجدل المنطقي ، فكلّ ما يُفهَم منها أن عيسى ظلّ منسجماً مع نفسه حين أجاب بـ «عشرين» على قياس « أطهر » (بالنصب) ، ولم يزد أبو عمرو على إنكاره ذاك الجواب كما أنكر قراءة النصب في أطهر .

٢ ــ كان ابن أبي إسحاق يقرأ كلمتي « قبل » و « دبر » [سورة يوسف / الآيتان ٢٦ و ٢٧] بثلاث ضمات في كل منهما من غير تنوين . وقد خرج ابن جني هذه القراءة على أن قارئها جعل من الكلمتين غايتين (أي ظرفين) كقول الله عز وجل « لله الأمر من قبلُ ومن بعدُ » [سورة الروم / الآية ٤] . أي أنه أراد « قدّ قميصه من قبله ، وقدّ قميصه من دبره » ولما حذف المضاف إليه ، وهو الضمير ، صار المضاف غاية بحد ذاته . ومما يؤكد كون (قبل) و (دبر) من الظروف قول الفرزدق :

يطاعن قُبُلَ الخيل وهو أمامها ويطعن عن ادبارها إن تولّتِ

ويؤكّده كذلك قوله سبحانه وتعالى « ومن الليل فسبحه وادبار السجود » [سورة ق / الآية ٤٠] .

٣ ــ وقرأ ابن أبي اسحق ، وتابعه في ذلك عيسى بن عمر الثقفي ، « الزانية والزاني » [سورة النور / الآية ٢٤] و « السارق والسارقة » [سورة المائدة / الآية ٥] بالنصب في كل منها ، وهو خلاف ما قرأ به القراء (٢) ، بل تعتبر من القراءات الشاذة .

٤ ــ وقرأ كذلك « والمقيمي الصلاةَ » (بحذف نون « المقيمين » ونصب كلمة « الصلاة ») [سورة الحج / الآية ٣٥] . وقد خرج ابن جني هذه

---

(١) طبقات الزبيدي ، ص ٤١ .

(٢) طبقات الزبيدي ، ص ٣٣ .

القراءة على أنها من قبيل حذف النون تخفيفاً لا بقصد الإضافة . واستشهد على ذلك بقول الأخطل :

ابني كليب ان عميّ اللذا قتلا الملوك ، وفككا الأغلالا

فحذف نون « اللذان » .

٥ – وقرأ : « يا ليتنا نردّ ولا نكذب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين » [سورة الانعام / الآية ٢٧] بنصب الفعلين (نكذب) و (نكون) ، وكأنه اعتبر (الواو) التي قبل (لا) واو المعية التي تنصب المضارع بعد التمني . ويبدو أن سيبويه لم تكن تعجبه هذه القراءة ، وكان يفضل عليها قراءة الرفع .

٦ – وقرأ : « بلاغاً فهل يهلك إلا القوم الفاسقون » [سورة الاحقاف / الآية ٣٥] بنصب « بلاغ » بدلاً من رفعها كما هي القراءة المشهورة برواية حفص ، وكأنه أضمر له فعلاً ، أي بلغوا بلاغاً » ، كما يقول ابن جني . وتابعه في النصب عيسى بن عمر .

٧ – وقرأ : « ان يكن غنياً أو فقيراً فالله أولى بهما » [سورة النساء / الآية ١٣٥] بنصب « غني » و « فقير » بدلاً من رفعهما كما هي القراءة المشهورة . وقد نسبت هذه القراءة إلى أبي بن كعب كما في «كتاب المصاحف» لابن أبي داود السجستاني .

وأما أبو عمرو بن العلاء فسوف نكتفي هنا بنقل مسألة واحدة عنه ، إذ انه في عداد القراء السبعة ، وسيرد ذكره كثيراً فيما بعد . فقد كان الرجل على ما يبدو يرفض قراءة الرفع في « أيهم » من قوله تعالى « ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد » [سورة مريم / الآية ٦٩] ، بل يصححها لمن يقرأ بها طالباً إليه نصبها . وكان يقول « خرجت من الخندق » ، يعني خندق البصرة ، حتى صرت إلى مكة ، لم أسمع أحداً يقول « اضرب أيّهم أفضل » أي كلهم ينصبون .

ولسوف نرى أن يونس بن حبيب الذي كان من أصحاب أبي عمرو بن العلاء ، كان يقرأ برفع « أيهم » ، ويعلّل لقراءته بأن الكلمة مبتدأ وخبره

« أشد » ، وأن الفعل (لننزعن) بمنزلة الأفعال التي تلغى ولا تعمل . وقد كان لهذا التعليل فيما بعد أثر كبير في المدرسة الكوفية نفسها .

ومع يونس بن حبيب والخليل بن أحمد وتلميذهما النجيب سيبويه على الأخص استوى عود النحو من حيث منهجية البحث ، ورسخت أُسس المدرسة البصرية في النحو ، ولا سيما في مجال القياس . وليس من شك في أن هؤلاء الأقطاب الثلاثة قد أجالوا أنظارهم في مختلف وجوه القراءات وما نتج عنها من خلافات في وجوه الإعراب للكلمة الواحدة . لكن ما نعرفه من منهجهم أنهم استبعدوا الاستشهاد بالقراءات إلاّ إذا كان هنـــاك شعر يسندها ، أو كلام عربي يؤيدها ، أو قياس يدعمها (١) . ثم ان النحاة البصريين الذين تلوهم وقفوا محتارين أمام بعض الظواهر الإعرابية التي وردت بها القراءات ، بعد أن أجمعت الأمة على اختيار أئمة القراءة السبعة ثم العشرة ، فما كان منهم إلاّ أن قالوا بأن القراءة سنة لا يجوز التعرّض لها بنقد أو تخطئة ، وظلوا على موقف أسلافهم في سلك القراءات في فئة على حدة ، وعدم الاستشهاد بها ، ولا سيما إذا كانت مخالفة لقواعدهم .

ولعلنا لسنا بحاجة إلى التأكيد مجدّداً بأن هذا الموقف من البصريين هو من الغرابة بمكان ، لأنه لا خلاف على أن القرآن الكريم أصل من أُصول الدراسات اللغوية بمختلف فروعها ، وكان من المفروض أن يبنى كثير من قواعد النحو على شواهده ، بمختلف وجوه القراءات المتواترة التي صحّ سندها ، بدل أن يحاول العديد من النحاة فرض قواعدهم عـــلى اللغة وتجاهل القرآن والقراءات مع الاعتذار لأنفسهم بأنها سنّة لا يجوز التعرض لها .

وقد يكون بعض المشتغلين بعلوم القرآن الكريم قد قسوا على النحاة إلى درجة اتهامهم بأنهم جعلوا الشعر أصلاً للقرآن ، كما يقول أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري (٢) (المتوفى عام ٣٢٨هـ) . وقد دافع هذا الرجل عن النحويين قائلاً بأن الأمر ليس كذلك و « إنما أرادوا أن يتبينوا الحرف الغريب من القرآن

---

(١) « القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية » ، ص ٩٧ .

(٢) كتاب إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله ، ج ١ ، ص ١٠٠ – ١٠١ .

بالشعر ، لأن الله تعالى قال (إنا جعلناه قرآناً عربياً) [سورة الزخرف / الآية ٣] ، وقال (بلسان عربي مبين) [سورة الشعراء / الآية ١٩٥] . وقال ابن عباس (الشعر ديوان العرب ، فإذا خفي عليهم الحرف من القرآن الذي أنزله الله بلغة العرب رجعوا إلى ديوانها فالتمسوا معرفة ذلك منه) . وعن عكرمة عن ابن عباس انه قال (إذا أعيتكم العربية في القرآن فالتمسوها في الشعر ، فإنه ديوان العرب) » .

* * *

وبعد ، ومهما يكن من أمر ، وسواء كان اختلاف وجوه الإعراب تبعاً لاختلاف وجوه القراءة سابقاً على بداية ميل « النحو » إلى التمذهب مع ظهور فكرة القياس والتعليل ، أو لاحقاً بها ، فاننا سننطلق في دراستنا لها من كونها معطيات أولية ثابتة مذ بدأ الإجماع على قبول القراءات جميعاً على أنها قراءات « رسمية » . ولسوف يكون مقياسنا بالطبع في « القراءة المشهورة » المصحف العثماني برواية حفص . أما الاختلافات في وجوه القراءات ، فسوف نقسمها إلى ثلاث فئات :

- ما فيه وجهان من وجوه الإعراب .
- ما فيه ثلاثة وجـــوه .
- ما فيه أكثر من ذلك تبعاً لكثرة التفصيل والتأويل .

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الفصل الرابع

وجوه القراءات ووجوه الاعراب

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الفئة الأولى
ما فيه وجهان من وجوه الإعراب

– [سورة البقرة / الآية ٣٧]

القراءة المشهورة : « فتلقى آدمُ من ربه كلماتٍ ... » (برفع آدم ونصب كلمات) .

قرأ ابن كثير ، قارىء مكة (المتوفى عام ١٢٠هـ) ، بنصب آدم ورفع كلمـــات .

قال العكبري (١) : « يقرأ برفع آدم ونصب كلمات ، لأن كل ما تلقاك فقد تلقيته » .

وقال ابن خالويه (٢) : « ما تلقاك فقد تلقيته ، وما نالك فقد نلته . وهذا يسميه النحويون : المشاركة في الفعل » .

* * *

– [سورة البقرة / الآية ١٧٧]

القراءة المشهورة : « ليس البرَّ أن تولوا وجوهكم » .

وعن عاصم بن أبي النجـــود ، قارىء الكوفة (المتوفى عام ١٢٧هـ) ،

(١) إملاء ما من به الرحمن ، ج ١ ، ص ١٩ .
(٢) الحجة في القراءات السبع ، ص ٥١ .

أنه قرأ « البرّ » بالنصب وبالرفع . وقال ابن الجزري [النشر ، ج٢ ، ص ٢٢٦] أن حمزة وحفص قرآ بالنصب ، وقرأ الباقون بالرفع .

قال العكبري (١) : « يقرأ برفع الراء فيكون (ان تولوا) خبر ليس . وقوي ذلك لأن الأصل تقديم الفاعل على المفعول (٢) . ويقرأ بالنصب على أنه خبر ليس و (أن تولوا) اسمها . وقوي ذلك عند من قرأ به لأن (ان تولوا) أعرف من البرّ (٣) ، إذ كان كالمضمر في أنه لا يوصف ، والبر يوصف » .

ويضيف ابن خالويه (ص ٦٩) ان دليل من قرأ بالنصب « ان ليس واخواتها إذا أتى بعدهن معرفتان ، كنت مخيراً فيهما ، وان أتى بعدهن معرفة ونكرة ، كان الاختيار أن تجعل المعرفة الاسم ، والنكرة الخبر . » .

* * *

— [سورة البقرة / الآية ١٩٧]

القراءة المشهورة : « الحج أشهر معلومات ، فمن فرض فيهن الحج فلا رفثَ ولا فسوقَ ولا جدالَ في الحج ... » بفتح كل من « رفث » و « فسوق » و « جدال » .

قرأ ابن كثير ، وأبو عمرو بن العلاء برفع « رفث » ، و « فسوق » منونين ، وقرأ جميع السبعة « جدال » بالفتح .

وفي قراءة الفتح تكون « لا » نافية للجنس . وفي قراءة الرفع « لا » غير عاملة وما بعدها مبتدأ وخبر ، أو أنها عاملة عمل « ليس » . أما الإجماع على فتح « جدال » فإنما الفرق لأن معنى « فلا رفث » « لا ترفثوا » ، ومعنى « ولا فسوق » ، « لا تفسقوا » ، ومعنى « لاجدال » أي لا شك في فرض الحج.

---

(١) إملاء ما من به الرحمن ، ج ١ ، ص ٤٥ .

(٢) لا ننسى ان النحاة يعتبرون الرفع في اسم كان واخواتها بمنزلة رفع الفاعل في الأفعال التامة، ونصب الخبر بمنزلة نصب المفعول به .

(٣) يمكننا القول هنا بأن المقصود بـ « اعرف » أنه مخصص بذاته ، بينما يشمل (البر) أشياء اخرى غير التولية .

وقيل : « لا جدال» أي « لا تجادلوا وأنتم محرمون، والفتح في الجميع أقوى لما فيه من نفي العموم . (إملاء ما مَنّ به الرحمن / ج١ ، ص ٥٠ — ٥١) .

ويقول ابن خالويه (الحجـــة في القراءات السبع ، ص ٧٠ — ٧١) : « والحجة لمن رفع « الرفث » وهو « الجماع » ، و « الفسوق » ، وهو « الخروج عن الحد » ، انهما قد يكونان في حال من أحوال الحج ، فجعل « لا » بمعنى « ليس » فيهما ، ونصب « الجدال » على التبرئة ، لأنه يريد به « المراء والشك » في تقديمه وتأخيره على ما كانت العرب تعرفه من أفعالها . واختار بعض النحويين الرفع في الأولين ، بمعنى : فلا يكون ممن فرض الحج رفث ولا فسوق ، ثم يبتدىء بنفي الجدال فيه فينصبه ويبنيه . والاختيار في النفي إذا افرد ولم يتكرّر النصب ، وإذا تكرّر استوى فيه الرفع والنصب » (١) .

أما ابن الجزري فيبين لنا مختلف القراءات في كل ما شابه الآية التي نحن بصددها على الشكل التالي :

١ — « لا خوف » سواء بفاء أو واو قبل « لا » ، و « عليهم » أو «عليكم» بعد « خوف » ومواضعها من السور والآيات :

— [البقرة / ٣٨ — ٦٢ — ١١٢ — ٢٦٢ — ٢٧٤ — ٢٧٧]
— [آل عمران / ١٧٠]
— [المائدة / ٦٩]
— [الانعام / ٤٨]
— [الاعراف / ٣٥ — ٤٩]
— [يونس / ٦٢]
— [الزخرف / ٦٨]
— [الاحقاف / ١٣]

---

(١) قال السفاقسي : « والمختار في الأولين رفعهما على الابتداء ، وموضع لا مع الثالث أيضاً رفع على الابتداء ، « وفي الحج » يصح ان يكون خبراً عن الجميع ، لأن الجميع مبتدآت.» (إعراب القرآن / نسخة رقم (٢٢٢) تفسير ، دار الكتب المصرية . مخطوط) [نقلا عن الحاشية رقم ٢ من كتاب الحجة لابن خالويه ، ص ٧١] . ويبدو من كلام السفاقسي إمكان احتمال الرفع في « جدال » رغم إجماع الأئمة السبعة على بنائه على الفتح .

٢ – « لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة » [البقرة / ٢٥٤]

٣ – « لا بيع فيه ولا خلال » [ابراهيم / ٣١]

٤ – « لا لغو فيها ولا تأثيم » [الطور / ٢٣]

– قرأ يعقوب بن اسحاق الحضرمي (المتوفى عـــام ٢٠٥هـ) ، وهو (بصري) من القراء العشرة ، « لا خـــوف » حيث وقعت بفتح الفاء وحذف التنوين . وقرأ الباقون (أي باقي العشرة) بالرفع والتنوين .

– قرأ أبو جعفر (يزيد بن القعقاع) (المتوفى عام ١٣٠هـ) ، وهو (مدني) من القراء العشرة ، وابن كثير والبصريان (أي : أبو عمرو بن العلاء ويعقوب الحضرمي) « فلارفث ولا فسوق » بالرفع والتنوين .

– قرأ أبو جعفر « ولا جدال » بالرفع والتنوين .

– قرأ الباقون « الثلاثة » (أي : رفث ، وفسوق ، وجدال) بالفتح من غير تنوين .

– قرأ ابن كثير وأبو عمرو بن العلاء ويعقوب الحضرمي « لا بيع ولا خلة ولا شفاعة » و « لا بيع ولا خلال » ، و « لا لغو ولا تأثيم » بالفتح من غير تنوين . وقرأها الباقون بالرفع والتنوين .

* * *

– [سورة البقرة / الآية ٢١٤]

القراءة المشهورة « ... مسّتهم البأساء والضراء وزلزلوا حتى يقول الرسول والذين معه متى نصر الله ... » بنصب الفعل « يقول » .

قرأهـــا نافع بن أبي نعيم ، قارىء المدينة (المتوفى عام ١٦٩هـ) ، وهو من القراء السبعة برفع « يقول » وكذلك قرأها علي بن حمزة الكسائي ، الكوفي ، (المتوفى عام ١٨٩هـ) مدة ثم عاد إلى قراءة النصب كما يقول الفرّاء .

فأما النصب فعلى تقدير « إلى أن » ويكون الفعل فيها للمستقبل . وأما الرفع فعلى تقدير : وزلزلوا فقال الرسول ، فالزلزلة سبب القول ، وكلا الفعلين ماض فلم تعمل فيه « حتى » (إملاء ما منّ به الرحمن ، ج ١ ، ص ٥٣) .

ويقول ابن خالويه : « الحجة لمن رفع انه أراد بقوله « وزلزلوا » المضي ، وبقوله « حتى يقول » الحال . ومنه قول العرب : (قد مرض زيد حتى لا يرجونه) . فالمرض قد مضى ، وهو الآن في هذه الحال . والحجة لمن نصب انه لم يجعل « القول » من سبب قوله « وزلزلوا » . ومنه قول العرب : (قعدت حتى تغيب الشمس) ، فليس قعودك سبباً لغيبوبة الشمس . وتلخيص ذلك أن من رفع الفعل بعد حتى كان بمعنى الماضي ، ومن نصبه كان بمعنى الاستقبال . » (الحجة في القراءات السبع ، ص ٧٢) .

* * *

— [سورة البقرة / الآية ٢١٠]

القراءة المشهورة « هل ينظرون إلا أن يأتيهم اللهُ في ظللٍ من الغمام والملائكةُ ... » برفع « الملائكة » .

قرأ أبو جعفر وحده بجرّ « الملائكة » . فأما الرفع فعطفاً على اسم الله ، وأما الجر فعطفاً على « ظلل » ، ويجوز أن يعطف على « الغمام » (إملاء ما منّ به الرحمن ، ج ١ ، ص ٥٣) .

* * *

— [سورة البقرة / الآية ٢١٩]

القراءة المشهورة « ... ويسألونك ماذا ينفقون ، قل العفوَ ... » بنصب « العفـــو » .

قرأ أبو عمرو عن ابن كثير « العفو » بالرفع ، وفي قراءة الرفع يكون « العفو » خبراً لمبتدأ محذوف تقديره « قل المنفَق العفوُ » ، وهذا إذا جعلت

« ماذا » مبتدأ وخبراً (المقصود أن تكون « ما » خبراً مقدماً و « ذا » ، اسم الاشارة ، مبتدأ مؤخراً) . وأما في قراءة النصب فيكون « العفو » منصوباً بفعل محذوف تقديره « ينفقون العفوَ » ، إذا جعلت « ما » و « ذا » اسماً واحداً . (إملاء ما منّ به الرحمن ، ج ١ ، ص ٥٥) .

ويقول ابن خالويه : « فمن رفع جعل « ذا » منفصلة من « ما » فيكون بمعنى الذي ، فكأنه قال : ما الذي ينفقون ؟ فقال : الذي ينفقون العفو ، فترفعه بخبر الابتداء ، لأنه جعل الجواب من حيث سألوا . والحجة لمن نصب أنه جعل « مـــاذا » كلمة واحـــدة ، ونصب « العفو » بقوله « ينفقون » . (الحجة في القراءات السبع ، ص ٧٢ — ٧٣) .

* * *

— [سورة البقرة / الآية ٢٤٠]

القراءة المشهورة « والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً وصيةً لأزواجهم متاعاً إلى الحول غير إخراج ... » بنصب « وصية » .

وقد قرأ ابن كثير ونافع والكسائي وعاصم في رواية أبي بكر (هو شعبة بن عياش أحـــد الرواة عن عاصم ، توفي عام ١٩٣هـ) برفع « وصيـــة » . فأما قراءة النصب فهي على أن « الذين » مبتدأ والخبر محذوف تقديرة «يوصون» فيكون « وصية » مفعولاً للفعل المقدر . ومن رفع « وصية » فالتقدير : فعليهم وصية . و « عليهم » المقدرة خبر لـ « وصية » . (إملاء ما منّ به الرحمن ، ج ١ ، ص ٥٩) .

ويقول ابن خالويه : « فالحجة لمن رفع أنه أراد « فلتكن وصية » أو « فأمرُنا وصية » . ودليله قراءة عبد الله (أي ابن مسعود) : « فالوصية لأزواجهم متاعاً » . والحجة لمن نصب انها مصدر ، والاختيار في المصادر النصب إذا هي وقعت مواقع الأمر ، كقوله « فضرب الرقاب » [سورة محمـــد / لآية ٤] . (الحجة في القراءات السبع ، ص ٧٤) .

* * *

- [سورة البقرة / الآية ٢٧١]

القراءة المشهورة « إن تبدوا الصدقات فنعمّا هي ، وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم ، ويكفّرُ عنكم من سيئاتكم ، والله بما تعملون خبير » ، برفع « يكفّر » وبالياء في أوله . وقد قرىء هذا الفعل بنون في أوله وبصيغتي الرفع والجزم ، وقرىء بتاء في أوله ، أي بالبناء للمجهول « تُكفر » ، وبياء في أوله مجزوماً .

وقراءة الجزم تروى عن نافع وحمزة (هو حمزة بن حبيب الزيات ، الكوفي ، المتوفى عام ١٥٦هـ) .

يقول العكبري « يقرأ بجزم الراء عطفاً على موضع « فهو » (أي على موضع جزم جملة « فهو خير لكم » الواقعة جواباً للشرط في « وان تخفوها ») ، وبالرفع على إضمار مبتدأ ، أي « ونحن » (نكفر) أو « وهو » (يكفر) » (إملاء ما منّ به الرحمن ، ج ١ ، ص ٦٨) .

ويقول بن خالويه : « والحجة لمن جزم أنه عطفه على قوله « وان تخفوها » فجعل التكفير مع قبول الصدقات . والحجة لمن رفع أن ما أتى بعد الفاء المجاب بها الشرط مستأنف مرفوع ، ودليله قوله تعالى : « ومن عاد فينتقمُ الله منه » (سورة المائدة / الآية ٩٥) . (الحجة في القراءات السبع ، ص ٧٩) .

وفي (النشر) لابن الجزري أن قراءة الجزم قرأ بها المدنيان (أي نافع وأبو جعفر القعقاع) وحمزة والكسائي وخلف (هو خلف بن هشام البزار المتوفى عام ٢٢٩هـ) . أما باقي العشرة فقرأوا بالرفع . (ج ٢ ، ص ٢٣٦) .

* * *

- [سورة البقرة / الآية ٢٨٢]

القراءة المشهورة « ... الا أن تكون تجارةً حاضرةً تديرونها بينكم ... » بنصب « تجارة حاضرة » وهي قراءة عاصم وحده ، ورفَع الباقون جميعاً .

يقول العكبري « يقرأ بالرفع على أن تكون التامة ، و « حاضرة » صفتها . ويجوز أن تكون الناقصة واسمها « تجارة » و « حاضرة » صفتها و « تديرونها » الخبر . وقرىء بالنصب على أن يكون اسم الفاعل مضمراً فيه تقديره ، الا أن تكون « المبايعة » تجارة . » (إملاء ما منّ به الرحمن ، ج ١ ، ص ٧١) .

أما ابن خالويه فيقول « فلمن رفع وجهان : أحدهما انه جعل تجارة اسم كان و (تديرونها) الخبر ، والثاني أن يجعل كان بمعنى حدث ووقع ، فلا يحتاج إلى خبر ... والحجة لمن نصب انه أضمر في « كان » الاسم ونصب التجارة على الخبر ، وفيه ضعف . فأما قوله في النساء (الا أن تكون تجارة) بالنصب فوجه صحيح ، لتقدم ذكر الأموال قبل ذلك . (الحجة في القراءات السبع ، ص ٧٩) .

* * *

— [سورة آل عمران / الآية ٧٩ — ٨٠]

القراءة المشهورة « ما كان لبشر ان يؤتيَه الله ... » [٧٩] « ولا يأمرَكم... » [٨٠] بنصب « يأمركم » عطفاً على « يؤتيه » في الآية السابقة . وقد قرأ أبو عمرو والكسائي برفع « يأمركم ».

قال ابن خالويه : « الحجة لمن نصب انه ردّه على قوله « ان يؤتيه » . والحجة لمن رفع انه استأنف مبتدئاً ، ودليله انه في قراءة عبد الله (ابن مسعود) « ولن يأمركم » . فلما فقد الناصب عاد إلى إعراب ما وجب له بالمضارعة . » (الحجة في القراءات السبع ، ص ٨٧) .

* * *

— [سورة آل عمران / الآية ١٥٤]

القراءة المشهورة « ان الأمر كلّه لله » بنصب « كلّه » . وقرأ أبو عمرو ، وتابعه في ذلك يعقوب الحضرمي ، برفع « كله » .

يقول ابن خالويه « الحجة لمن نصب انه جعله تأكيداً للأمر ، و « لله » الخبر . والحجة لمن رفع انه جعله مبتدأ و « لله » الخبر ، والجملة خبر « إن » . (الحجة في القراءات السبع ، ص ٩٠) .

* * *

— [سورة النساء / الآية ١١]

القراءة المشهورة « وإن كانت واحدةً » بنصب « واحدة » ، وقرأ نافع برفعهـــا .

* * *

— [سورة النساء / الآية ٢٩]

القراءة المشهورة « الا ان تكون تجارةً » بنصب « تجارةً » ، وقرأ ابو عمرو وحده بالرفع .

* * *

— [سورة النساء / الآية ٤٠]

القراءة المشهورة « وإن تك حسنةً » بنصب « حسنة » ، وقد رفعها ابن كثير ونافع .

وقد تقدّم ذكر هذا كله عند الكلام على الآية ٢٨٢ من سورة البقرة ، فليرجع إليه .

* * *

— [سورة النساء / الآية ٦٦]

القراءة المشهورة « ما فعلوه إلاّ قليل منهم » برفع « قليل » ، إلاّ ابن عامر

فقد قرأها بالنصب ، وعزوا قراءته إلى أنها مرسومة كذلك في مصاحف أهل الشـــام .

يقول العكبري « بالرفع بدلاً من الضمير المرفوع [أي واو الجماعة في « فعلوه »] ، وعليه المعنى ، لأن المعنى فعله قليل منهم . وبالنصب على أصل باب الاستثناء ، والأول أقوى . » (إملاء مـــا منّ به الرحمن ، ج ١ ، ص ١٠٨) .

ويقول ابن خالويه : « تفرد ابن عامر بنصبه ، والرفع وجه القراءة ، لأن من شرط المستثنى إذا أتى بعد موجب (أي إذا لم يكن في الكلام نفي) النصب . وإذا أتى بعد منفي رفع . فقال الفراء محتجاً له : إنما نصب لأنه أراد : ما فعلوه إلاّ قليلاً ، لأن « الا » عنده مركبة من « ان » و « لا » كما كانت « لولا » مركبة من « لو » و « لا » . وقال غيره : هو منصوب بفعل مضمر معناه : (استثني) قليلاً منهم . وهذا احتجاج فيـــه بعض الوهن ، لأنه يدخل عليه ما يفسده . والاختيار في هذا انه رد لفظ النفي على ما كان في الايجاب ، كأن قائلاً قال : قد فعلوه إلاّ قليلاً منهم ، فرد عليه لفظه مجحوداً فقال : ما فعلوه إلاّ قليلاً منهم . كما يقول : قد قام زيد ، فيرد عليك : ما قام زيد . فهذا وجه قريب . ووجه ثان : انك إذا قلت : ما قام أحد إلاّ زيد ابدلت زيداً من أحد فرفعته ، فكأنك قلت : ما قام إلاّ زيد ، ولم تأت بـ « أحد » ، فإن لم تقدر البدل في كلامك ، وجعلت قولك « ما قام أحد » كلاماً تاماً ، لا تنوي فيه الابدال من أحد ، ثم استثنيت على هذا نصبت فقلت : ما قام أحد إلاّ زيداً . فعلى هذا تصحّ قراءة ابن عامر بالنصب ، كأنه قال : ما فعلوه على تمام الكلام ، وترك تقدير البدل فيه ، ثم قال بعد ذلك (إلاّ قليلاً منهم) ، فهذا وجه صحيح ، وما قبله ليس بخارج عنه . (الحجة في القراءات السبع ، ص ١٠٠) .

* * *

— [سورة النساء / الآية ٣]

القراءة المشهورة « ... فإن خفتم الا تعدلوا فواحدةً » بنصب كلمة « واحدة » . وقرأ أبو جعفر يزيد بن القعقاع « فواحدة » بالرفع .

يقول العكبري في تفسير قراءة النصب على أنها « فانكحوا واحدة » . وقراءة الرفع على أنها خبر لمبتدأ محذوف تقديره « فالمنكوحة واحدة » . كما يجوز في نظره أن يكون التقدير « فواحدة تكفي » . (إملاء ما منّ به الرحمن ، ج ١ ، ص ٩٧) .

* * *

— [سورة النساء / الآية ٩٥]

القراءة المشهورة « لا يستوي القاعدون من المؤمنين غيرُ اولي الضرر ... » برفع « غير » . وقد نصبها نافع وأبو جعفر وابن عامر والكسائي وخلف . وهناك قراءة بالجر ذكرها العكبري ، فقال بالرفع على انه صفة للقاعدين لأنه لم يقصد به قصد قوم بأعيانهم . وقيل هو بدل من القاعدين . ويقرأ بالنصب على الاستثناء من « القاعدين » أو من « المؤمنين » . وبالجر على الصفة للمؤمنين (١) . (إملاء ما منّ به الرحمن ، ج ١ ، ص ١١١ — ١١٢) .

وقال ابن خالويه : « فالحجة لمن رفع أنه جعله من وصف (القاعدين) والوصف تابع للموصوف . والحجة لمن نصب ، أنه جعل « غير » استثناء بمعنى (إلا) فاعربها بإعراب الاسم بعد إلاّ ، وخفض بها ما بعدها ، ودليله على ذلك أنها نزلت في ابن أم مكتوم الضرير » (٢) . (الحجة في القراءات السبع ، ص ١٠١) .

* * *

(١) لم نعتبر هذه القراءة وجهاً لأنها لم ترد عن أي من القراء العشرة .

(٢) المقصود بذلك ان ابن مكتوم استثني من القاعدين عن الجهاد من المؤمنين لأنه لا يقدر على القيام به بطبيعة الحال .

— [سورة المائدة / الآية ٤٧]

القراءة المشهورة « ولْيحكمْ أهل الإنجيل بما أنزل الله فيه . » بسكون اللام وجزم « يحكم » وقرأ حمزة وحده بكسر اللام ونصب « يحكم » .

قال العكبري « يقرأ بسكون اللام والميم على الأمر . ويقرأ بكسر اللام وفتح الميم على أنها « لام كي » ، أي « وقفينا على آثارهم بعيسى بن مريم ... [الآية ٤٦] ليؤمنوا وليحكم . » (إملاء ما منّ به الرحمن ، ج ١ ، ص ١٢٦).

وقال ابن خالويه : « فالحجة لمن أسكن أنه جعلها لام الأمر فجزم بها الفعل ، وأسكنها تخفيفاً ، وإن كان الأصل فيها الكسر (١) . والحجة لمن كسر أنه جعلها لام كي فنصب بها الفعل . وتقدير الكلام : وآتيناه الإنجيل ليحكم أهله بما أنزل الله به . والوجه أن يكون لام الأمر لأنها في حرف عبد الله (ابن مسعود) وأبي (ابن كعب) « وأن ليحكم » (٢) . (الحجة في القراءات السبع ، ص ١٠٦) .

* * *

— [سورة المائدة / الآية ٧١]

القراءة المشهورة « وحسبوا الا تكونَ فتنـــةٌ ... » بنصب « تكون » . وقد قرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي ويعقوب برفع « تكون » .

يقول العكبري : « أنْ الناصبة للفعـــل ، وحسبوا بمعنى الشك . ويقرأ بالرفع على أن « أنْ » المخففة من الثقيلة (أي أنّ) وخبرها محذوف [باعتبار أن « فتنة » مبتدأ] . وجاز ذلك لما فصلت (لا) بينها وبين الفعل . و «حسبوا» على هذا بمعنى « علموا » . وقد جاء الوجهان فيها . ولا يجوز أن تكون المخففة من الثقيلة مع أفعال الشك والطمع ، ولا الناصبة (أي أنْ التي تنصب المضارع)

---

(١) معلوم أن لام الأمر مكسورة في أصلها ، وتسكن إذا سبقها فاء أو واو .

(٢) تبدو هذه الصيغة غريبة لأن حرف النصب «أن» كاف لنصب الفعل ولا داعي للام كي . ولعل هناك خطأ إذ أراد ان يقول « ولأن يحكم » وتخريج هذا على المذهب البصري كون لام التعليل تنصب بأن مضمرة جوازاً .

للفعل مع « علمت » وما كان في معناها (أي أفعال اليقين) » . (إملاء ما منّ به الرحمن ، ج ١ ، ص ١٢٩) .

وقال ابن خالويه : « فالحجة لمن رفع أنه جعل (لا) بمعنى (ليس) ، لأنها يجحد بها كما يجحد بليس ، فحالت بين (أن) وبين النصب . وقال البصريون : (أن) هذه مخففة من المشددة ، وليست (أن) التي وضعت لنصب الفعل فلا تدخل عليه إلاّ بفاصلة ، إما بلا أو بالسين ، ليكون ذلك عوضاً من التشديد ، وفاصلة بينها وبين غيرها . ومنه قوله تعالى (علم ان سيكونُ منكم مرضى) [سورة المزمل / الآية ٢٠] ، وقوله (أفلا يرون الاّ يرجعُ) [سورة طه / الآية ٨٩] ، لم يختلف القراء في رفعه ولا النحويون أنها مخففة من الشديدة ، وان الأصل فيه : انه لا يرجع ، وأنه سيكون . والحجة لمن نصب انه جعل (أن) الناصبة للفعل ، ولم يحل بلا بينها وبين الفعل ، كما قال تعالى (ما منعك أن تسجدَ) [سورة ص / الآية ٧٥] ، و (الا تسجـــدَ) [سورة الاعراف / الآية ١٢] . » (الحجة في القراءات السبع ، ص ١٠٩) .

* * *

— [سورة المائدة / الآية ١١٩]

القراءة المشهورة « قال الله هذا يومُ ينفع الصادقين صدقهم ... » برفع « يوم » ، وقرأ نافع وحده بنصبه .

قال العكبري : « هذا مبتدأ ويوم خبره وهو معرب لأنه مضاف إلى معرب فبقي على حقه من الاعراب . ويقرأ بالفتح وهو منصوب على الظرف :

١ — مفعول قال : أي قال الله هذا القول في يوم .

٢ — هذا مبتدأ ، ويوم ظرف للخبر المحذوف ، أي هذا يقع يوم ، ويكون يوم ينفع .

« وقال الكوفيون : « يوم » في موضع رفع خبر هذا ، ولكنه بني على الفتح لاضافته إلى الفعل . وعندهم يجوز بناؤه وان اضيف إلى معرب ، وذلك عندنا لا يجوز إلا إذا اضيف إلى مبني . » (إمـــلاء ما منّ به الرحمن ، ج ١ ، ص ١٣٦) .

وقال ابن خالويه : « فالحجة لمن رفع ، أنه جعل (هذا) مبتدأ و (يوم ينفع) الخبر . والحجة لمن نصب أنه جعله ظرفاً للفعل . وجعل (هذا) إشارة إلى ما تقدم من الكلام . يريد (والله أعلم) : هذا الغفران والعذاب في يوم ينفع الصادقين صدقهم ، أو يكون (اليوم) ها هنا مبنياً على الفتح لإضافته (أي الفعل) إلى أسماء الزمان ، لأنه مفعول فيـــه . فإن قيل : فالأفعال لا تضاف ، ولا يضاف اليها ، فقل : ان الفعل وإن أُضيف ها هنا إلى أسماء الزمان ، فالمراد به المصدر دون الفعل »[1] (الحجة في القراءات السبع ، ص ١١١) .

* * *

— [سورة الانعام / الآية ٢٣]

القراءة المشهورة « ثم لم تكن فتنتُهم إلا أن قالوا والله ربِّنا ما كنا مشركين » بجرّ لفظ الجلالة بواو القسم وجرّ « رب » على البدل . ورفع « فتنتهم » .

وفي « فتنتهم » قراءتان : الرفع ، وهي قراءة ابن كثير ، وابن عامر ، والنصب ، وهي قراءة الباقين . وقد تقدّم البحث في ذلك ، وهو الخلاف على اسم « تكن » هل هو « فتنتهم » والخبر « ان قالوا » ، أم هو « ان قالوا » والخبر « فتنتهم » ؟

وفي « ربنا » قراءتان : النصب ، وهي قراءة حمزة ، والكسائي ، وخلف ؛ والجر ، وهي قراءة الباقين .

ويقول العكبري في « ربنا » : « يقرأ بالجر صفة لاسم الله » وبالنصب

(١) يريد ان التقدير : هذا يوم نفعِ الصادقين صدقهم .

على النداء أو على إضمار أعني ، وهو معترض بين القسم والمقسم عليه ، والجواب : ما كنا » (١) ، (إملاء ما منّ به الرحمن ، ج ١ ، ص ١٣٨) .

أما ابن خالويه فيكتفي في قراءة النصب في « ربنا » بالقول بأن الحجة فيها النداء والاستغاثة (الحجة في القراءات السبع ، ص ١١٢) .

* * *

— [سورة الانعام / الآية ٥٥]

القراءة المشهورة « وكذلك نفصّل الآيات ولتستبين سبيلُ المجرمين » ، برفع « سبيل » ، وتأنيث « تستبين » ، لأن السبيل مما يؤنث ويذكر . وقد قرأ نافع وأبو جعفر بنصب اللام من « سبيل » ، وقرأ الباقون برفعها .

قال العكبري بأن الرفع على أنه فاعل « تستبين » ، والنصب على أن الفاعل هو المخاطب ، أي محمد عليه الصلاة والسلام . (إملاء ما منّ به الرحمن ، ج ١ ، ص ١٤٢) .

وقال ابن خالويه الشيء نفسه في ذلك ، (الحجة في القراءات السبع ، ص ١١٦) .

* * *

— [سورة الانعام / الآية ٧٤]

القراءة المشهورة « وإذ قال ابراهيم لأبيه آزرَ أتتخذ أصناماً آلهةً ... » بنصب « آزر » ، وقرأ يعقوب وحده برفعها .

يقول العكبري : « يقرأ بفتح الراء على أنه بدل من « أبيه » (وهو ممنوع من الصرف طبقاً للعلمية والعجمة) وبضمّها على النداء (أي : يا آزر) . » (إملاء ما منّ به الرحمن ، ج ١ ، ص ١٤٤) .

* * *

(١) المقصود انه في قراءة النصب على اضمار (اعني) يكون ترتيب الآية الكريمة كالتالي : ثم لم تكن فتنتهم إلا ان قالوا : والله — نعني ربنا — ما كنا مشركين .

– [سورة الانعام / الآية ٨٣]

القراءة المشهـــورة « ...نرفع درجات من نشاء... » بجرّ « درجات » منوّنة .

يقول ابن الجزري بأن الكوفيين ، أي عاصم وحمزة والكسائي ، قرأوها هنا وفي سورة يوسف [الآية ٧٦] بالتنوين ، وان يعقوب وافقهم على التنوين هنا (أي في الانعام) ، وقرأ الباقون بغـــير تنوين في السورتين . (النشر في القراءات العشر ، ج ٢ ، ص ٢٦٠) .

ويقول العكبري بأن قراءة الإضافة (أي من غير تنوين) هي على أن « درجات » مفعول به لنرفع . وفي قراءة التنوين تكون (من) هي المفعول ، و (درجات) ظرف ، أو أن حرف الجر محذوف منها ، أي إلى درجات . (إملاء ما منّ به الرحمن ، ج ١ ، ص ١٤٥ – ١٤٦) .

أما ابن خالويه فيقول : « الحجة لمن نوّن أنه نوى التقديم والتأخير ، فكأنه قال : نرفع من نشـــاء درجات ، فيكون (من) في موضع نصب ، ودرجات منصوبة على أحد أربعة وجوه :

– إما مفعولاً ثانياً (أي للفعل نرفع) .
– وإما بدلاً (أي من الاسم الموصول « من ») .
– وإما حالاً (وقعت الحال هنا جامدة مع انتفاء تأويلها بمشتق ودون أن يتوافر فيها شرط من شروط الجامد الذي لا يحتاج إلى تأويل ، إلاّ أن يكون المقصود الترتيب أي درجة درجة) .
– واما تمييزاً (وهنا يكون تمييز نسبة مقلوباً عن مفعول به ، وهذا يقودنا إلى القراءة من غير تنوين) ..

« والحجة لمن أضاف أنه أوقع الفعل على « درجات » فنصبها وأضافها إلى « من » فخفضه بالاضافة وخزل التنوين للاضافة ، و « نشاء » صلة لـ « من » . (الحجة في القراءات السبع ، ص ١١٩) .

* * *

- [سورة الانعام / الآية ١٦٠]

القراءة المشهورة « من جاء بالحسنة فله عشرُ أمثالِها » برفع « عشر » من غير تنوين وجرّ « أمثالها » بالاضافة . وقرأ يعقوب وحده برفع « عشر » منوناً ، ورفع « أمثالها » .

يقول العكبري في قراءة الرفع من غـــير تنوين مع الاضافة بأن معناها « فله عشرُ حسنات أمثالها » ، واكتفى بالصفة (أي عشر) . وفي قراءة الرفع والتنوين ورفع « أمثالها » بأنها عـــلى تقدير « فله حسناتٌ عشرٌ أمثالها » . (إملاء ما منّ به الرحمن ، ج ١ ، ص ١٥٥) . (تعتبر « عشر » و « أمثال » كلتاهما صفتان للمبتدأ المحذوف « حسنات » ، في القراءة الأخيرة) .

* * *

- [سورة الاعراف / الآية ٥٤]

القراءة المشهورة « ان ربكم الله الذي خلق السموات والأرض في ستة أيامٍ ثم استوى على العرش ، يغشي الليل النهار يطلبـــه حثيثاً والشمسَ والقمرَ والنجومَ مسخّرات بأمره ... » بنصب « الشمس » و « القمر » و « النجوم » و « مسخرات » . وقرأ ابن عامر وحده هذه الكلمات جميعاً مرفوعة .

ويؤوّل العكبري قراءة النصب على « وخلق الشمس... » وقراءة الرفع على ان « الشمس » مستأنفة بالواو . (إملاء ما منّ به الرحمن ، ج ١ ، ص١٦٠) .

أما ابن خالويه فيعتبر قراءة النصب عطفاً على « يغشي » ، وان من قرأ بها فقد أضمر فعلاً في معنى « يغشي » ليشاكل بالعطف بين الفعلين . ويعلل لقراءة الرفع بأن « الواو » واو الحال ، لا عاطفة ، فاستأنف بها ورفع كما تقول « لقيت زيداً وأبوه قائم » ، تريد ، وهذه حال أبيه . (الحجة في القراءات السبع ، ص ١٣١) ، (لا مناص من القول بأن العامل في الحال على هذا التأويل قد يكون الفعل « يغشي » أو الفعل « استوى » .)

* * *

– [سورة الاعراف / الآية ١٦٤]

القراءة المشهورة « قالوا معذرةً إلى ربكم ، ولعلهم يتقون » بنصب كلمة « معذرة » ، وهي رواية حفص عن عاصم . أما الباقون فقد رفعوها جميعاً .

أوّل العكبري قراءة الرفع بأنها خبر لمبتدأ محذوف [فكأنما سئلوا « لِمَ تعظون ؟ » قالوا : معذرتنا معذرة إلى ربكم] . وأوّل قراءة النصب على المفعول له (أو المفعول لأجله) ، أي « وعظنا للمعـــذرة » . وقيل : هو مصدر ، أي « نعتذر معذرة » . (إملاء ما منّ به الرحمن ، ج ١ ، ص ١٦٦) .

ويقول ابن خالويه : « فالحجة لمن قرأه بالرفع أنه أراد أحد وجهين من العربيـــة :

– إما أن يكون أراد قالوا : موعظتنا إياهم معذرةٌ ، فتكون خبر ابتداء محـــذوف .

– أو يضمر قبل ذلك ما يرفعه كقوله : « سورة أنزلناها » [سورة النور / الآية ١] ، يريد : هذه سورة أنزلناها .

« والحجة لمن نصب أن الكلام جواب ، كأنه قيل لهم : لم تعظون قوماً هذه سبيلهم ؟ قالوا : نعظهم اعتذاراً ومعذرة » . (الحجة في القراءات السبع ، ص ١٤١) .

* * *

– [سورة التوبة / الآية ٦١]

القراءة المشهورة « ... قل أُذُنُ خـــير لكم يؤمن بالله ويؤمن للمؤمنين ورحمةٌ للذين آمنوا منكم ... » برفع كلمة « رحمة » ، وقرأ حمزة وحـــده بالخفض .

قال العكبري : « الرفع عطف على « اذن » ، والجرّ عطف على « خير » . وقد قرىء « خير » بالرفع والتنوين على أنه صفة لأذن ، والتقدير (اذن ذو خير) أو أن (خير) هي أفعل تفضيل » [إملاء ما منّ به الرحمن ، ج ٢ ، ص ٩].

أما ابن خالويه فيقول : « والقراء في هذا الحرف (يعني « خير ») مجمعون على الاضافة إلاّ ما روي عن نافع من التنوين ورفع « خير » فالحجة له في ذلك أنه أبدل قوله (خير) من قوله (اذن) . والحجة لمن رفع (رحمة) أنه رده بالواو على قوله (اذن) ، والحجة لمن خفض أنه رده على قوله (خير) ورحمة . (الحجة في القراءات السبع ، ص ١٥١ — ١٥٢) .

* * *

— [سورة هود / الآية ٨١]

القراءة المشهورة « ... فاسرِ بأهلك بقطع من الليل ولا يلتفت منكم أحدٌ إلاّ امرأتَك ...» بنصب « امرأتَك » ، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو برفعها .

أما الرفع فهو في رأي العكبري على أنه بدل من « أحد » ، والنهي في اللفظ لأحد ، وهو في المعنى للوط ، أي لا تمكن أحداً منهم من الالتفات إلاّ امرأتك . وأما النصب فعلى أنه استثناء من « أحـــد » أو من « أهل » . (إملاء ما منّ به الرحمن ، ج ٢ ، ص ٢٤) .

ويقول ابن خالويه : « يقرأ بالرفع والنصب . فالحجة لمن رفع أنه استثناها من قوله « ولا يلتفت منكم أحد » . والحجة لمن نصب أنه استثناها من قوله « فاسرِ بأهلك » ، (الحجة في القراءات السبع ، ص ١٦٥) .

* * *

— [سورة الكهف / الآية ٤٤]

القراءة المشهورة « هنالك الولاية للهِ الحقِ » بجرّ كلمة « الحق » ، وقرأ أبو عمرو والكسائي برفعها .

يقول العكبري : « (الحق) بالرفع صفة الولاية ، أو خبر مبتدأ محذوف ، أي (هي الحق) أو (هو الحق) . ويجوز أن يكون مبتدأ و (هو خير) خبره . وبالجرّ نعتاً لله . » (إملاء ما منّ به الرحمن ، ج ٢ ، ص ٥٧) .

وعنـــد ابن خالويه أن الحجة لمن رفع أنه جعله وصفاً للولاية ودليله أنه

في قراءة (ابي) « هنالك الولاية الحق لله » . و « هنالك » إشارة إلى يوم القيامة . والحجة لمن خفض أنه جعله وصفاً لله عز وجل ، ودليله قوله تعالى : « ثم ردّوا إلى الله مولاهم الحق » [سورة الانعام / الآية ٦٢] ، وقراءة (عبدالله) « هنالك الولاية لله ، وهو الحق » ، فالحق عز وجل ... ويجوز في النحو (١) النصب باضمار فعل على المصادر معناه : احقُّ الحقَّ . (الحجة في القراءات السبع ، ص ١٩٩ — ٢٠٠) .

* * *

— [سورة طه / الآية ٦٩]

القراءة المشهورة « والقِ ما في يمينك تلقفْ ما صنعوا ... » بتخفيف القاف من « تلقف » وجزم الفعل . وقد روى عبد الرحمن بن أحمد المعروف بـ (ابن ذكوان) عن ابن عامر رفع الفاء من هذا الفعل مع تشديد القاف ، وشدد الباقون ولكن مع جزم الفعل . (النشر في القراءات العشر ، ج ٢ ، ص ٣٢١).

ويعلّل العكبري قراءة الرفع على أن « تلقف » حال من العصا ، أو من موسى ، وأنها حال مقدّرة ، (إملاء ما من به الرحمن ، ج ٢ ، ص ٦٨) .

ويقول ابن خالويه : « فالحجة لمن شدّد وجزم أنه أراد « تتلقّف » فأسقط إحدى التاءين تخفيفاً ، وجزم بجواب الأمر ... والحجة لمن خفّف وجزم أنه أخذه من (لَقِفَ يَلْقَفَ) وجزمه بالجواب أيضاً . والحجة لمن شدد ورفع أنه أضمر الفاء ، فكأنه قال : القِ ما في يمينك فانها تلقف ، أو يجعله حالاً من ما (أي العصا كما عبّر عن ذلك العكبري) ، كما قال : « ولا تمننْ تستكثرُ » (برفع تستكثر) [سورة المدّثر / الآية ٦] . (الحجة في القراءات السبع ، ص ٢١٩ — ٢٢٠) .

* * *

— [سورة الحج / الآية ٢٣]

القراءة المشهورة : « ... يحلّون فيها من أساورَ من ذهب ولؤلؤاً ... »

(١) يلاحظ ان ابن خالويه يميز ما وردت به وجوه القراءة من الوجوه التي يحتملها تأويل النحاة .

بنصب « لؤلؤ » ، وهي قراءة عاصم ونافع وأبي جعفر وتابعهم فيها يعقوب ، وقرأ الباقون بالخفض . (النشر في القراءات العشر ، ج ٢ ، ص ٣٢٦) .

وقراءة الجرّ في رأي العكبري هي بالعطف على (أساور) لا على (ذهب) لأن السوار لا يكون من لؤلؤ في العادة . وقراءة النصب هي بالعطف على موضع (من أساور) (المقصود ان « من » حرف جرّ زائد ، و « أساور » مفعول به لـ « يحلّون ») . ويورد كذلك قولاً بأن « لؤلؤاً » نصب بفعل محذوف تقديره « يعطون » لؤلؤاً . (إملاء ما منّ به الرحمن ، ج ٢ ، ص ٧٧) .

ويقول ابن خالويه : « فالحجة لمن خفض أنه ردّه بالواو على أول الكلام (المقصود : أساور) لأن الاسم يعطف على الاسم . والحجة لمن نصب أنه أضمر فعلاً كالأول معناه (ويحلّون لؤلؤاً) وسهّل ذلك عليه كتابها في السواد ها هنا وفي (الملائكة) [أو فاطر / الآية ٣٣] بألف . » (الحجة في القراءات السبع ، ص ٢٢٨) .

* * *

— [سورة المؤمنون / الآية ٩٢]

القراءة المشهورة « عالمِ الغيبِ والشهادة » بجرّ « عالم » . وقرأ برفعها نافع ، وحمزة ، والكسائي ، وأبو جعفر ، وعاصم في رواية أبي بكر ، (النشر في القراءات العشر ، ج ٢ ، ص ٣٢٩) .

ويؤوّل العكبري قراءة الجرّ بأنها على الصفة أو البدل من اسم الله في الآية التي سبقتها « سبحان اللهِ عمّا يصفون » . ويعلّل قراءة الرفع بأنها خبر لمبتدأ محذوف ، أي : هو عالمُ . (إملاء ما منّ به الرحمن ، ج ٢ ، ص ٨٣) .

ويخرج ابن خالويه القراءتين التخريج نفسه . (الحجة في القراءات السبع ، ص ٢٣٣ — ٢٣٤) .

* * *

— [سورة النور / الآية ٦]

القراءة المشهورة « فشهادة أحدهم أربعُ شهـــادات » برفع « أربع » ، وهي قراءة حمزة ، والكسائي ، وخلف ؛ وقرأ الباقون بالنصب ، (النشر في القراءات العشر ، ج ٢ ، ص ٣٣٠) .

ويعلّل العكبري قراءة النصب بأنها على المصدر ، أي « ان يشهد أحدهم أربعَ » [معلوم أنها تكون حينئذٍ نائبة عن مفعول مطلق] وتكون كلمة «شهادة» في هذه الحال على وجهين :

١ — خبر لمبتدأ محذوف ، أي « فالواجب شهادةُ » .

٢ — مبتدأ ، والخـــبر محذوف ، أي « فعليهم شهـــادة أحدهم » . (إملاء ما منّ به الرحمن ، ج ٢ ، ص ٨٤) .

ويقول ابن خالويه : « فالحجة لمن رفع أنه جعله خـــبراً لقوله « فشهادة أحدهم » . والحجة لمن نصب أنه أضمر فعلاً له معناه « فشهادة أحدهم أن يشهد أربعَ شهادات . فإن قيل : فالشهادة الاولى واحدة والثانية أربع ، فقل : معناها معنى الجمع ، وإن كانت بلفظ الواحد ، كما تقول : صلاتي خمس ، وصيامي عشر . » (الحجة في القراءات السبع ، ص ٢٣٥) .

* * *

— [سورة الشعراء / الآية ١٣]

القراءة المشهورة « قال رب اني أخاف أن يكذبونِ [الآية ١٢] ويضيقُ صدري ولا ينطلقُ لساني » [الآية ١٣] برفع كل من « يضيق » و « ينطلق ». وقرأ يعقوب وحده بنصب الفعلين . (النشر في القراءات العشر ، ج ٢ ، ص ٣٣٥) .

يعلّل العكبري قراءة الرفع على الاستئناف ، كأنه قال « وانا يضيقُ صدري » . وقراءة النصب بالعطف على الفعل المنصوب في الآية السابقة « ان يكذبوني » ، (إملاء ما منّ به الرحمن ، ج ٢ ، ص ٩٠) .

أما ابن خالويه فلا يشير إلى هذه القراءة لأن قراءة النصب منسوبة ليعقوب الحضرمي وهو من القراء العشرة ، لا السبعة .

* * *

– [سورة القصص / الآية ٣٤]

القراءة المشهورة «... فارسله معي ردءاً يصدقُني » ، برفع الفعل « يصدّق » وهي قراءة عاصم وحمزة . أما الباقون فقد قرأوا بجزم الفعل ، (النشر في القراءات العشر ، ج ٢ ، ص ٣٤١) .

وقراءة الجزم حسب العكبري بالجزم على جواب الطلب . أما قراءة الرفع فهي على الصفة لـ « ردء » أو على انها حال من الضمير فيه (أي في «أرسله»). (إملاء ما منّ به الرحمن ، ج ٢ ، ص ٩٦) .

وخرّج ابن خالويه قراءتي الرفع والجزم التخريج عينـــه . (الحجة في القراءات السبع ، ص ٢٥٣) .

* * *

– [سورة لقمان / الآية ٣]

القراءة المشهورة « هدىً ورحمةً للمحسنين » بنصب كلمة « رحمة » ، وبرفعها وهي قراءة حمزة وحده .

وقراءة النصب في نظر العكبري أن الكلمتين (أي هدى ورحمة) حالان من « آيات » (في الآية السابقة : « تلك آيات الكتاب الحكيم » ، والعامل فيهما معنى الاشارة (أي : تلك) . وأما قراءة الرفع فهي على اضمار مبتدأ تقديره (هي) ، أي « تلك آيات الكتاب الحكيم ، هي هـــدى ... » . (إملاء ما منّ به الرحمن ، ج ٢ ، ص ١٠١) .

ويقول ابن خالويه : « أجمع القراء على نصبهما على الحال ، أو القطع من « الآيات » لأنها معرفة ، و « الهدى » و « الرحمة » نكرتان ، وقد تم الكلام دونهما ، إلاّ ما قرأه حمزة بالرفع وله في ذلك وجوه :

١ ــ ان تكون « هدى » مرفوعة بالابتداء ، و « رحمة » معطوفة عليها ، و « للمحسنين » الخبر .

٢ ــ ان يكون بدلاً من قوله « آيات الكتاب ، هــدى ورحمة » ، لأن « آيات الكتاب » كذلك هي .

٣ ــ ان يكون اضمر لها مثل ما اظهر للآيات (المقصود « تلك ») ، فرفعها بذلك ، لأن الآيات جامعة للهــدى والرحمة . (الحجة في القراءات السبع ، ص ٢٥٨) .

* * *

ــ [سورة لقمان / الآية ٦]

القراءة المشهورة « ويتخذَها هزوا » بنصب الفعل ، وهي قراءة حمزة والكسائي ويعقوب وخلف ، وقرأ الباقون بالرفع .

فأما قراءة النصب فهي بالعطف على « يضل » في قوله « ليضل عن سبيل الله » قبلها . وأما قراءة الرفع فهي بالعطف على « يشتري » في قوله « ومن الناس من يشتري » قبلها ، أو على اضمار هو ، أي (وهو يتخذها) والضمير يعود على « السبيل » ، أو على « الحديث » . (إملاء ما منّ به الرحمن ، ج ٢ ، ص ١٠١) .

والشيء نفسه يقرّره ابن خالويه ، (الحجــة في القراءات السبــع ، ص ٢٥٩) .

* * *

ــ [سورة سبأ / الآية ٥]

القراءة المشهورة « اولئك لهم عذابٌ من رجزٍ أليمٌ » برفع كلمة « أليم » ، فقرأ ابن كثير وعاصم (برواية حفص) ويعقوب بالرفع ، والباقون بجرّ الكلمة. (النشر في القراءات العشر ، ج ٢ ، ص ٣٤٩) .

فالرفع صفة لـ « عذاب » ، والجرّ صفة لـ « رجز » ، (إملاء ما منّ به الرحمن ، ج ٢ ، ص ١٠٥) و (الحجة في القراءات السبع ، ص ٢٦٦) .

* * *

— [سورة سبأ / الآية ١٢]

القراءة المشهورة « ... ولسليمان الريحَ » بنصب كلمة « الريح » . وفي رواية أبي بكر عن عاصم أنه قرأها بالرفع .

وقراءة النصب على تأويل « وسخّرنا لسليمان الريح » ، وقراءة الرفع على ان « الريح » مبتدأ خبره « لسليمان » ، (إملاء ما منّ به الرحمن ، ج ٢ ، ص ١٠٥) و (الحجة في القراءات السبع ، ص ٢٦٦) .

* * *

— [سورة فاطر / الآية ٣]

القراءة المشهورة « هل من خالق غيرُ الله » برفع « غير » . وقد قرأ حمزة ، والكسائي ، وأبو جعفر ، وخلف بخفضها ، والباقون بالرفع . (النشر في القراءات العشر ، ج ٢ ، ص ٣٥١) .

يعلّل العكبري قراءة الرفع من وجهين :

١ — صفة لخالق على الموضع (على اعتبار « من » حرف جر زائد) و « خالق » مبتدأ والخبر محذوف تقديره « لكم » أو « للأشياء » .

٢ — فاعل خالق ، أي (هل يخلق غيرُ الله شيئاً » ؟)

وأما قراءة الجرّ فهي على الصفة للخالق تبعاً للفظ . (إملاء ما منّ به الرحمن ، ج ٢ ، ص ١٠٧) .

ويقول ابن خالويه : « فالحجة لمن رفع أنه أراد : (هل غيرُ الله من خالق) ، أو يجعله نعتاً لخالق قبل دخول « من » ، أو يجعل « هل » بمعنى « ما » و « غيراً » بمعنى « إلاّ » (تكون الآية على هذا التخريج : ما من خالق

إلاّ اللهُ) ، كقوله « ما لكم من إله غـيرُه » [سورة الاعراف / الآية٥٩]. والحجة لمن خفض أنه جعله نعتاً لخالق ، أراد : (هـل من خالق غير الله يرزقكم ؟) . (الحجة في القراءات السبع ، ص ٢٧٠) .

* * *

– [سورة يس / الآية ٣٩]

القراءة المشهورة « والقمرَ قدّرناه منازل » بنصب « القمر » . وقد قرأ ابن كثير ، ونافع ، وأبو عمرو برفعه .

فأما قراءة الرفع فعلى ان « القمر » مبتدأ و « قدّرناه » خبر ، أو أنه محمول على « وآية لهم » [في الآية ٣٧] ، وعلى « الشمس » [في الآية ٣٨] ، وهي أسماء لم يعمل فيها فعل . وأما قراءة النصب فعلى فعـل مضمر أي (وقدرنا القمر) ، لأنه معطوف على اسم قد عمل فيه الفعل (يقصد « النهار » في قوله : وآية لهـم الليل نسلخ منـه النهار [في الآية ٣٧] فحمـل على ذلك . (إملاء ما منّ به الرحمن ، ج ٢ ، ص ١٠٩) .

ولم يزد ابن خالويه شيئاً على ما قاله العكبري سوى ان « الهاء » (أي في قدّرناه) عائدة على القمر وبها صلح الكلام (أي في قراءة الرفع على اعتبار « القمر » مبتدأ والفعل خبره) ، وانه ألحّ على النصب حين يتقدم قبل الاسم حرف هو بالفعل اولى ويتأخر بعده ما له صدر الكلام كالأمر والنهي والاستفهام. (الحجة في القراءات السبع ، ص ٢٧٣) .

* * *

– [سورة الصافات / الآية ١٢٦]

القراءة المشهورة « اتدعون بعلاً وتذرون احسن الخالقين [الآية ١٢٥] اللهَ ربَّكم وربَّ آبائكم الأولين » بنصب « الله » و « ربكم » و « رب » ، وهي قراءة حمزة ، والكسائي ، ويعقوب ، وخلف . وقرأ البـاقون بالرفع ، (النشر في القراءات العشر ، ج ٢ ، ص ٣٦٠) .

علّل العكبري قراءة النصب في الثلاثة بأنها بـــدل من « أحسن » ، أو أنها على اضمار « أعني » ، (إملاء ما منّ به الرحمن ، ج ٢ ، ص ١١١). أما قراءة الرفع فلم يعرض لها على اعتبار انها – كما نظن – بديهية ، وهي ان القارىء أضمر مبتدأ تقديره (هو) . وهذه هي خلاصة قول ابن خالويه أيضاً (الحجة في القراءات السبع ، ص ٢٧٨) .

* * *

– [سورة الزمر / الآية ٣٨]

القراءة المشهورة « ... إن أرادني الله بضرّ هل هنّ كاشفاتُ ضرِّه ، أو أرادني برحمة هل هنّ ممسكاتُ رحمتِه » برفع « كاشفات » و « ممسكات » بغير تنوين مع الاضافة إلى « ضر » وإلى « رحمة » . وقد قرأ أبو عمرو ويعقوب وعاصم (في رواية عن الكسائي) بتنوين الأوليين ونصب الثانيتين مفعولين لاسمي الفاعلين . ولم يعلق العكبري بشيء على القراءتين لأن تخريجهما من الشهرة بمكان على ما نعتقد . وعلّق ابن خالويه عليهما بقوله « فالحجة لمن نوّن أنه أراد الحال والاستقبال (المقصود ان عملية كشف الضر واقعة في الزمن بعد عملية استفهام المتكلم التي تمت في حال تكلمه) ، ولمن أضاف أنه أراد ما ثبت ومضى (المقصود ان عدم كشف الضر ثابت في الزمن الماضي ما دام مرتبطاً بإرادة الله الاضرار) . (الحجة في القراءات السبع ، ص ٢٨٤) .

* * *

– [سورة الشورى / الآية ٥١]

القراءة المشهورة « وما كان لبشر أن يكلمه الله إلاّ وحياً أو من وراء حجاب أو يرسلَ رسولاً فيوحيَ باذنه » بنصب « يرسل » و « يوحي » ، وقرأ نافع وابن عامر برفع الفعلين (أي برفع اللام من « يرسل » وإسكان الياء من « يوحي ») .

يعلّل العكبري قراءة النصب بأنها عطف على موضع « وحياً » أي « يبعث

اليه ملكاً » (١) . ويقول : « وقيل في موضع جر ، أي (بأن يرسل) . وقيل في موضع نصب على الحال . ولا يجوز أن يكون معطوفاً على (أن يكلم) الموجودة فيدخله في صلة (أن) ، و (الا وحياً) يفصل بين بعض الصلة وبعض ، لكونه منقطعاً . ومن رفع (يرسل) فقد استأنف . (إملاء ما منّ به الرحمن ، ج ٢ ، ص ١٢١) .

وجاء التعليل نفسه للقراءتين عند ابن خالويه ، (الحجة في القراءات السبع ، ص ٢٩٣) .

* * *

— [سورة الجاثية / الآيات ٣ — ٤ — ٥]

القراءة المشهورة « إن في خلق السموات والأرض لآيات للمؤمنين * وفي خلقكم وما يبثُّ من دابّة آياتٌ لقوم يوقنون * واختلافِ الليل والنهار وما أنزل الله من السماء من رزق فأحيا به الأرض بعد موتها وتصريف الرياح آياتٌ لقوم يعقلون » برفع كلمة « آيات » في الآيتين ٤ و ٥ . وقد قرأها حمزة والكسائي ويعقوب بالنصب في كلتيهما ، وقرأها الباقون بالرفع .

وتأويل قراءة النصب عند العكبري من وجهين :

١ — ان تكون هناك « إنَّ » مضمرة حذفت دلالة الاولى (أي التي في الآية ٣) عليها . وليست « آيات » في الآيتين ٤ و ٥ معطوفة على « آيات » في الآية ٣ ، وذلك لما في هذا من عطف على عاملين (أي « إن » من جهة وحرف الجر « من » من جهة ثانية) .

٢ — ان يكون كرّر « آيات » للتوكيد لأنها من لفظ « آيات » الاولى ، فاعربها بإعرابها كقولك (إن بثوبك دماً وبثوب زيد دماً) فدم الثاني مكرر لأنك مستغنٍ عن ذكره .

---

(١) المقصود بذلك ان معنى (الا وحياً) هو (أن يوحي) ، وعليه تكون القراءة : أن يوحي اليه أو يرسل رسولا .

وتأويل قراءة الرفع على أن « آيات » مبتدأ (مؤخر طبعاً) و « في خلقكم » خبره ، وهي جملة مستأنفة . « وقيل هي في الرفع على التوكيد أيضـاً » . (إملاء ما منّ به الرحمن ، ج ٢ ، ص ١٢٤) .

وأنت تجد ابن خالويه يقول الشيء نفسه في تعليله للقراءتين . (الحجة في القراءات السبع ، ص ٢٩٨) .

* * *

— [سورة الجاثية / الآية ٢١]

القراءة المشهورة « ام حسب الذين اجترحوا السيئات أن نجعلهم كالذين آمنوا وعملوا الصالحات سواءً محياهم ومماتهم ... » بنصب كلمة « سواء » ، وهي قراءة حمزة والكسائي وخلف ، وعاصم (في رواية حفص) وأما الباقون فقد رفعوها . (النشر في القراءات العشر ، ج ٢ ، ص ٣٧٢) .

فأما قراءة الرفع فعلى ان « محياهم » مبتدأ ، و « سواء » خبره .

وأما قراءة النصب فمن وجهين :

١ — حال من الضمير في الكاف « كالذين » أي (نجعلهم مثل المؤمنين في هذه الحال) .

٢ — مفعول ثان لـ « حسب » والكاف حال . (إملاء ما منّ به الرحمن ، ج ٢ ، ص ١٢٥) .

ويقول ابن خالويه : « فالحجة لمن نصب أنه عدّى إليه قوله « ان يجعلهم » (سواءً) . والحجة لمن رفع أنه جعل « كالذين آمنوا » هو المفعول الثاني ، ورفع « سواء » بالابتداء و « محياهم » الخبر ، وقد يجوز لمن جعل « كالذين آمنوا » المفعول الثاني أن ينصب « سواء » على الحال ويقف عليه . (الحجة في القراءات السبع ، ص ٢٩٩) .

* * *

- [سورة الجاثية / الآية ٣٢]

القراءة المشهورة « إن وعد الله حقٌ والساعةُ آتية لا ريب فيها » برفع « الساعة » أما حمزة فقد نصبها .

وتخريج قراءة الرفع بأنها على الابتداء وما بعده (أي لا ريب فيها) الخبر . أو انها معطوفة على موضع إن وما عملت فيه (وهذا الوجه يجيزه الكوفيون والبصريون لأن العطف جاء بعد تمام خبر « إن ») . وتخريج قراءة النصب هو العطف على اسم « إن » ، (إملاء ما منّ به الرحمن ، ج ٢ ، ص ١٢٥) .

وقال ابن خالويه : « فالحجة لمن رفع أن من شرط « إن » إذا تمّ خبرها قبل العطف عليها كان الوجه الرفع ، ودليله قوله تعالى « أن الله بريء من المشركين ورسولُه » [سورة التوبة / الآية ٣] . فأما حجة حمزة (وهو وحده الذي نصب « الساعة ») فإنه عطف بالواو لفظ « الساعة » لأنها من تمام حكاية قولهم ، وعلى ذلك كان الجواب لهم في قوله « قلتم ما ندري ما الساعة». (الحجة في القراءات السبع ، ص ٢٩٩) .

* * *

- [سورة الجاثية / الآية ٢٨]

القراءة المشهورة « وترى كلَّ امة جاثيةً ، كلُّ امة تدعى إلى كتابها » برفع « كل » الثانية وهي قراءة جميع القراء باستثناء يعقوب الذي نصب «كل» الثانية . (النشر في القراءات العشر ، ج ٢ ، ص ٢٧٢) .

ويعلّل العكبري قراءة الرفع بأن « كل » مبتدأ ، و « تدعى » خبر . وعليه تكون الجملة مستأنفة . أما قراءة النصب فعلى أن « كل » الثانية بدل من الأولى ، وعلى هذا تكون جملة « تدعى » مفعولاً ثانياً لـ « ترى » أو وصفاً لـ « كل » أو لـ « أمة » . (إملاء ما منّ به الرحمن ، ج ٢ ، ص ١٢٥) .

* * *

– [سورة الذاريات / الآية ٢٣]

القراءة المشهورة « انه لحقٌ مثلَ ما انكم تنطقون » بنصب كلمة « مثل ». وقد قرأهـــا بالرفع حمزة والكسائي وخلف وعاصم (في رواية أبي بكر) . [النشر في القراءات العشر ، ج ٢ ، ص ٣٧٧] .

خرَّج العكبري قراءة الرفع على النحو التالي :

١ – أنه نعت لـ « حـــق » .

٢ – أنه خبر ثان لـ (إن) .

٣ – أنه و « حق » خبر واحد مثل « حلوٌ حامضٌ » .

و « ما » زائدة في الأوجه الثلاثة .

وعلل قراءة النصب بالتالي :

١ – انه معرب وفيه أوجه :

أ) حال من النكرة (أي حق) .

ب) حال من الضمير فيها .

ج) على اضمار (اعني) أي (انه لحق اعني مثلَ ...) .

د) انه مرفوع الموضع ولكنه فتح كما فتح الظرف في قوله (لقد تقطع بينَكم) [سورة الانعام / الآية ٩٤] على قول الأخفش .

و (ما) على هذه الأوجه زائدة أيضاً .

٢ – مبني (على الفتح) وفي بنائه وجهان :

أ) ركّب مع (ما) كخمسة عشر ، و (ما) على هذا يجوز أن تكون زائـــدة ، وأن تكون نكرة موصوفة .

ب) بنيت لأنها أُضيفت إلى مبهم (المقصود « ما ») ، وفيها نفسها ابهام . وقد ذكر مثله في قوله تعالى (ومن خزي يومَئذٍ) [سورة هود / الآية ٦٦] (في قراءة

من قرأ يومئذ بالبناء على الظرف بدل إضافته معرباً مجروراً إلى خزي) ، فتكون (أي « ما ») على هذا ايضاً إما زائدة وإما بمعنى « شيء ». (إملاء ما من به الرحمن ، ج ٢ ، ص ١٣١) .

ويعلّق ابن خالويه على القراءتين بقوله : « فالحجة لمن رفع أنه جعله صفة للحق . والحجة لمن نصب أنه بنـــاه مع (ما) بنـــاءَ (لا رجلَ عندك) . (الحجة في القراءات السبع ، ص ٣٠٥) .

* * *

— [سورة الرحمن / الآية ٣٥]

القراءة المشهورة « يُرسل عليكما شواظ من نارٍ ونحاسٌ » ، برفع كلمة « نحاس » ، وقرأ ابن كثير ، وأبو عمرو بجرّها .

فأما قراءة الرفع فعطفاً على « شواظ » ، وأما قراءة الجرّ فعطفاً على « نار » ، والرفع أقوى في المعنى ، لأن النحاس الدخـــان وهو والشواظ من النـــار . (إملاء ما منّ به الرحمن ، ج ٢ ، ص ١٣٥) .

وتخريج ابن خالويه للقراءتين لا يختلف عن تخريج العكبري لهما ، ولكنه يكتفي بشرح معنى « النحاس » دون الإشارة إلى أي القراءتين أقوى . (الحجة في القراءات السبع ، ص ٣١٢) .

* * *

— [سورة الرحمن / الآية ٧٨]

سبق الاشارة إليها في قراءة « ذو » الجلالِ ، بدلاً من « ذي » الجلال ، وهي قراءة ابن عامر بحجة انها مرسومة بالواو في مصاحف أهل الشام .

* * *

- [سورة الحديد / الآية ١٠]

سبق الإشارة إليها أيضاً عند الكلام على رفع كلمة « كل » ، وهو الوجه الذي قرأ به ابن عامر تبعاً لرسمه كذلك في مصاحف أهل الشام ، بدلاً من قراءة النصب المشهورة (كلاً) .

* * *

- [سورة المجادلة / الآية ٢]

القراءة المشهورة « ما هنّ امهاتهم » بنصب « امهات » بكسر التاء على أساس الجمع المؤنث السالم . وقد قرأ عاصم بالرفع في رواية المفضّل بن سلمة كما يقول ابن مجاهد . ولم يشر إلى هذا الخلاف لا ابن خالويه ولا ابن الجزري. وأشار إليه العكبري على أساس اعمال « ما » عمل ليس في لغة أهل الحجاز ، وعدم اعمالها على لغة تميم . (إملاء ما منّ به الرحمن ، ج ٢ ، ص ١٣٨) .

* * *

- [سورة المجادلة / الآية ٧]

القراءة المشهورة « ... ما يكون من نجوى ثلاثة إلاّ هو رابعهم ، ولا خمسة إلاّ هو سادسهم ، ولا أدنى من ذلك ولا أكثر ، إلاّ هو معهم أينما كانوا...» بفتح الراء من « أكثر » ، أما يعقوب فقد قرأ برفع « أكثر » ، (النشر في القراءات العشر ، ج ٢ ، ص ٣٨٥) .

وقد علّق العكبري على قراءة فتح الراء من « أكثر » بأنها معطوفة على العدد في (ما يكون من نجوى ثلاثة ...) أي انها مجرورة بالفتحة بدلاً من الكسرة لأنها ممنوعة من الصرف علىً أساس كونها بوزن «افعل». وعلى قراءة الرفع بأنها على الابتداء وما بعدها الخبر ، او انها معطوفة على موضع « من نجوى » ، عـــلى أساس ان « من » حرف جر زائد ، و « نجوى » فاعل « يكون » التامة . (إملاء ما منّ به الرحمن ، ج ٢ ، ص ١٤١) .

وليس في كتاب « الحجـــة » لابن خالويه أية إشارة إلى خلاف في هذه

القراءة ، ولا في كتاب « السبعة » لابن مجاهد ، لأن يعقوب الذي تنسب إليه قراءة الرفع هو أحد القراء العشرة .

* * *

– [سورة المنافقون / الآية ١٠]

القراءة المشهورة « ... من قبل أن يأتي أحدكم الموت فيقول ربِّ لولا أخّرتني إلى أجل قريب فأصدقَ وأكُنْ من الصالحين » بنصب « اصدّق » وجزم « اكن » . ويقول ابن الجزري أن أبا عمرو قرأ « وأكون » بالواو ونصب النون ، وقرأ الباقون بجزم النون من غير واو ، (المقصود طبعاً الواو التي هي من أصل بنية الكلمة « أكون » ، لا واو العطف) ، وكذا هو مرسوم في جميع المصاحف . (النشر في القراءات العشر ، ج ٢ ، ص ٣٨٨) .

ويعلّل العكبري قراءة النصب بالعطف على ما قبله (أي فاصدق) ، وهو جواب الاستفهام . (لعل اعتبار « لولا » استفهاماً غريب) ، وقراءة الجزم بأنها حمل على المعنى ، والمعنى (إنْ أخّرتني أكنْ » ، والله أعلم .

ويقول ابن خالويه : « فالحجة لمن جزم أنه ردّه على موضع الفاء وما اتصل بها قبل دخولها على الفعل ، لأن الأصل كان « لولا أخرتني اتصدّق وأكن » ، كما قال الشاعر :

فابلـوني بليّتكم لعـلّي أُصالحـكم وأستدرج نَويّـا

(برفع أُصالح ، وجزم أستدرج) .

« فجزم (استدرج) عطفاً على موضع (اصالحكم) قبل دخول لعلّ عليه ، ومعناه (فابلوني بليتكم اصالحكم) ، (أي ان « اصالحكم مجزوم بجواب الطلب ») . والحجة لمن نصب انه ردّه على قوله « اصدّق » ، لأن معنى « لولا » هنا معنى « هلاّ » وهي للاستفهام والتحضيض ، والجواب في ذلك بالفاء منصوب (على اعتبار الفاء فاء السببية طبعاً) ، وفيما شاكله من الأمر ، والنهي ، والتمني ، والجحد ، والعرض ، فعطف لفظاً على لفظ ، ليكون الكلام فيه من وجه واحد ، فاعرف ذلك إن شاء الله . » (الحجة في القراءات السبع ، ص ٣١٩) .

* * *

– [سورة المعارج / الآية ١٦]

القراءة المشهورة « نزّاعةً للشوى » بنصب « نزّاعة » وهي رواية حفص عن عاصم . وقرأ الباقون بالرفع .

وتعليل الرفع عند العكبري من وجوه :

١ – هي نزّاعة (أي انها خبر لمبتدأ محذوف) .

٢ – بدل من « لظى » المرفوعة (في الآية السابقة) .

٣ – خبر ثان لـ « ان » (على اعتبار « لظى » خبر « إن » الأول في الآية السابقة) .

٤ – « لظى » بدل من اسم « ان » (أي الهاء في « انها ») و « نزّاعة » خبر « إن » .

وقراءة النصب من وجوه :

١ – حال مقدمة من الضمير في « تدعو » (وهي في رأس الآية التالية).

٢ – حال مما دلّت عليه « لظى » ، أي « تتلظى نزّاعةً » .

٣ – حال من الضمير في « لظى » على أن تجعلها صفة غالبة (المقصود صيغة مبالغة) مثل الحرّاث والعبّاس.

٤ – على تقدير فعل « اعني » . (إملاء ما منّ به الرحمن ، ج ٢ ، ص ١٤٤) .

ويتفق ابن خالويه مع العكبري بالنسبة إلى قراءة الرفع في الوجهين الأول والثاني ولا يذكر بقية الوجوه . وفي قراءة النصب على أنها حال ، ويضيف أو أنها على « القطع » . ومعناه ان « لظى » معرفة (وتأويل المعرفة على العلمية ، أي ان « لظى » اسم علم) و « نزّاعة » نكرة ، وهما جنسان ، فلما لم تتبع النكرة المعرفة في النعت ، قطعت منها ، فنصبت . (الحجة في القراءات السبع ، ص ٣٢٤) .

* * *

- [سورة عبس / الآية ٤]

القراءة المشهورة « او يذكّرُ فتنفعَه الذكرى » بنصب « تنفع » وهي قراءة عاصم . أما الباقون فقد قرأوا بالرفع .

فأما الرفع فهو بالعطف على « يذكّر » . وأما النصب فعلى جواب التمني في المعنى (في « وما أدراك لعله يزكى » في الآية السابقة) . (إملاء ما منّ به الرحمن ، ج ٢ ، ص ١٥١) .

* * *

- [سورة الانفطار / الآية ١٩]

القراءة المشهورة « يومَ لا تملك نفس لنفس شيئاً » بنصب « يوم » . وقرأ ابن كثير ، وأبو عمرو ، ويعقوب برفعه .

فأما الرفع فعلى تقدير (هو يوم) . وأما النصب فعلى وجوه :

١ — على تقدير « اعني » .

٢ — على تقدير (يجازون يوم) ، ودل عليه ذكر الدين .

ويذكر العكبري كذلك انه قيل : حقه الرفع ولكن فتح على حكم الظرف كقوله تعالى « ومنا دون ذلك » ، وعند الكوفيين هو مبني على الفتح ، والله أعلم (إملاء ما منّ به الرحمن ، ج ٢ ، ص ١٥٢) .

والزيادة على ما تقدم عند ابن خالويه ، انه يجعل رفع « يوم » على البدل من « يوم » في الآية السابقة مع اضمار « هو » . (الحجة في القراءات السبع ، ص ٣٣٧) .

* * *

- [سورة البروج / الآيتان ٢١ — ٢٢]

القراءة المشهورة « بل هو قرآنٌ مجيدٌ * في لوحٍ محفوظٍ » بجرّ كلمة « محفوظ » . وقرأ نافع برفعها .

فأما الجرّ فعلى نعت « لوح » ، وأما الرفع فعلى نعت « قرآن » . (إملاء ما منّ به الرحمن ، ج ٢ ، ص ١٥٣ .) و (الحجة في القراءات السبع ، ص ٢٤٠) .

* * *

— [سورة المسد / الآية ٤]

القراءة المشهورة « وامرأتُه حمّالَةَ الحطب » بنصب « حمّالة » ، وهي قراءة عاصم وحده . أما الباقون فقرأوا بالرفع .

فأما الرفع فمن وجهين :

١ — انه نعت لامرأة .

٢ — انه خبر لمبتدأ محذوف والتقدير (هي حمّالة) ، و (في جيدها حبل) مبتدأ وخبر في موضع الحال من الضمير في « حمّالة » .

وأما النصب فعلى الحال ، أي (تصل النار مقولاً لها ذلك) ، والجيد ان ينتصب على الذم ، أي (اذم واعني) . (إملاء ما منّ به الرحمن ، ج ٢ ، ص ١٥٩) .

ويعلّل ابن خالويه قراءة الرفع بأنها على خبر المبتدأ المقدر ، ويكتفي في قراءة النصب بالقول بأنها على الذم . (الحجة في القراءات السبع ، ص ٣٥٠) .

● ● ●

لا بد بعد هذا العرض للقراءات التي تحتمل وجهين اثنين من إيراد الملاحظات التالية :

أولاً — على الرغم من إشارة المعلّقين على تلك القراءات ، بين الحين والحين ، إلى أدلة اتخذها القراء من قراءات الصحابة والتابعين ، من مثل ما ساقه ابن خالويه عند ذكر الحجة لمن رفع « وصية » في الآية ٢٤٠ من سورة البقرة انه اتخذ عليها دليلاً قراءة ابن مسعود « فالوصية لأزواجهم متاعاً » ،

وان دليل من قرأ « ليحكم » في الآية ٤٧ من سورة المائدة ، على أساس لام الأمر ، أنها في حرف ابن مسعود وأبي « وأن ليحكم » ، وان دليل من رفع كلمة « الحق » في الآية ٤٤ من سورة الكهف ، قراءة أبي « هنالك الولاية الحق لله » ، ودليل من خفضها قراءة ابن مسعود « هنالك الولاية لله ، وهو الحق» (أي ان الحق هو الله عز وجل) ، نقول : عـــلى الرغم من تلك الاشارات العابرة ، تبقى قراءات الأئمة العشرة ، وكلها قراءات رسمية معترف بشرعيتها وصحتها ، في ما أوردناه من آيات ، من قبيل اجتهاد « المتكلم » في التعبير عن المعاني المرادة في نطاق ما تسمح به بنية اللغة نفسها .

ثانياً ــ يغلب على ظننا أن هذه الآيات التي تحتمل فيها بعض الكلمات وجهين من وجوه الاعراب ، تبقى في دائرة النحو بصورته البسيطة ، قبل أن يستفحل الخلاف بين المدرستين الاوليين : البصرة والكوفة، وقبل أن يسمح النحويون لأنفسهم بتحميل القراءات أكثر مما تحتمل ، يوم أخذوا لا يكتفون بتأويل ما وردت به وتواترت عليه ، بل قاموا يقلبون جميع الوجوه التي يجيز « النحو » القراءة بها ، كأنما لم يكن القرآن الكريم أحد مصادر استنباط النحو ، ولا القراءات سيدة الموقف النحوي .

ثالثاً ــ مما لا شك فيه ان هذه الآيات تنمّ أحياناً عن خلافات بصرية كوفية ، ولكنها لا تشكّل على كل حال خلافاً في جوهر القواعد الكلية ، ولا يمكن اعتبارها مستنداً لبناء تلك القواعد الكلية ، كما هي الحال في غيرها من وجوه القراءات التي سندرسها بعد قليل .

رابعاً ــ لا يمكن الجزم بأن الآيات التي أوردناها في هذه الفئة ، قد أغنت الدرس النحوي ، أو جنحت به إلى الإغراق في التأويل والتخريج إغراقاً يصل إلى حد التضخم الذي لا مسوغ له . فعلى الرغم مما رأيناه في بعضها من تفريعات في التخريج على يد العكبري ، وعلى الرغم من تأخر الرجل في الزمن ، تظل تلك التفريعات دائرة في نطاق البساطة والمعقول ، لا تتجاوزهما إلى ما تجاوزته التفريعات التي نتجت عن سائر وجوه القراءة في الآيات التي سنوردها فيما يلي .

● ● ●

الفئة الثانية

ما يحتمل ثلاثة وجوه في الإعراب

– [سورة يس / الآية ٥]

القراءة المشهورة « تنزيلَ العزيز الرحيم » بنصب كلمة « تنزيل » ، وهي قراءة ابن عامر وحمزة والكسائي وخلف وعاصم في رواية حفص . وقرأ الباقون برفعها . (النشر في القراءات العشر ، ج ٢ ، ص ٣٥٣) .

أما قراءة الرفع فعلى ان « تنزيل » خبر لمبتدأ محذوف تقديره « هذا » . وأما قراءة النصب فعلى المصدر بتقدير فعل محذوف ، كما قال الله تعالى « صنعَ الله الذي أتقن كل شيء » [سورة النمل / الآية ٨٨] . (الحجة في القراءات السبع ، ص ٢٧٢) .

ويضيف العكبري إلى القراءتين الآنفتين اللتين خرّجهما تخريج ابن خالويه ، قراءة « الجرّ » على أساس أن تكون « تنزيل » صفة (المقصود بالصفة هنا أنها بدل لا نعت) لـ « القرآن » في الآية الثانية من السورة . (إملاء ما منّ به الرحمن ، ج ٢ ، ص ١٠٨) .

* * *

– [سورة الصافات / الآية ٦]

القراءة المشهورة « انا زيّنا السماء الدنيا بزينة الكواكبِ » بجرّ « زينة » منوّنة ، وجرّ « الكواكب » . أما بالنسبة إلى « زينةً » فقرأ عاصم وحمزة بالتنوين والباقون بغير تنوين ، وأما بالنسبة إلى « الكواكب » فقد روى أبو بكر فيها النصب ، وقرأ الباقون بخفضها . (النشر في القراءات العشر ، ج ٢ ، ص ٣٥٦) .

وعلى هذا الأساس نكون أمام ثلاث قراءات هي التالية :

١ – بزينةٍ الكواكبِ (بالتنوين في زينة والخفض في الكواكب) .
٢ – بزينةٍ الكواكبَ (بالتنوين في زينة والنصب في الكواكب) .
٣ – بزينةِ الكواكبِ (بغير تنوين في زينة وبالجر في الكواكب) .

يقول ابن خالويه في القراءة الاولى : « الحجة لمن نوّن وخفض أنه أبدل « الكواكب » من الزينة لأنها هي الزينة ، وهذا بدل الشيء من الشيء ، (يقال أيضاً بدل كلّ من كلّ) ، وهو ، هو ، في المعنى . »

وفي القراءة الثانية يقول : « الحجة لمن نوّن ونصب انه (أي زينة) عند أهل البصرة شبيه بالمصدر ، لأن المصدر عندهم إذا نوّن عمل عمل الفعل ، وكذلك إذا أضيف إلى الفاعل أو المفعول ، وهو (أي الكواكب) عند أهل الكوفة منصوب بمشتق من المصدر (يؤخذ بعين الاعتبار ان الكوفيين يرون أن المصدر سابق على الفعل وان الفعل يؤخذ منه ، وذلك بعكس ما يقوله البصريون الذين يذهبون إلى أن المصدر مشتق من الفعل) .

وفي القراءة الثالثة يقول : « الحجة لمن حذف التنوين وأضاف انه أتى بالكلام على أصل ما وجب له ، لأن الاسم إذا ألغى الاسم بنفسه ، ولم يكن الثاني وصفاً للأول ولا بدلا منه ولا مبتدأ بعده أزال التنوين عنه وعمل فيه الخفض ، لأن التنوين معاقب للاضافة ، فلذلك لا يجتمعان في الاسم . » (الحجة في القراءات السبع ، ص ٢٧٥) .

ويتفق العكبري مع ابن خالويه في الصيغة الاولى . ويعلّل الصيغة الثانية من وجهين :

١ – اعمال المصدر منوّناً في المفعول . (اعتبر ابن خالويه « زينة » شبيهاً بالمصدر) .
٢ – نصب الكواكب بتقدير « اعني » (يكون التقدير : انا زينا السماء الدنيا بزينةٍ ، اعني الكواكب) .

ويعلّل الصيغة الثالثة من وجهين :

١ – إضافة النوع إلى الجنس كقولك (باب حديد) ، فالزينة كواكب .

٢ – ان الزينة مصدر اضيف إلى الفاعل ، وقيل إلى المفعول ، والتقدير (زينا السماء بتزييننا الكواكب) .

ويضيف إلى ما تقدم جواز وجه « الرفع » في « الكواكب » ويعلّله بأنه من باب رفع الثاني بالمصدر أي (بأنّ زينتَها الكواكبُ) أو (بأن زينت الكواكبُ) أو بتقدير (هي الكواكبُ) وعلى هذا الوجه الأخير يكون سياق الآية كالتالي « انا زينا السماء الدنيا بزينةٍ هي الكواكبُ » . (إملاء ما منّ به الرحمن ، ج ٢ ، ص ١١٠) .

* * *

– [سورة الشورى / الآية ٣٥]

القراءة المشهورة « ويعلمَ الذين يجادلون في آياتنا » بنصب الفعل « يعلم ». وقد قرأ ابن عامر ونافع وأبو جعفر برفعه . (النشر في القراءات العشر ، ج ٢ ، ص ٣٦٧) .

يقول ابن خالويه : « الحجة لمن نصب انه صرفه عن المجزوم (أي انه لم يعطفه على « يعف » المعطوف بـ « أو » على « يوبقهن » [الآية ٣٤] الواقع جواباً للشرط « إن يشأ » [الآية ٣٣] ، ويقصد الكوفيون بالصرف ان « الواو » التي بمعنى « مع » تصرف الفعل الذي بعدها عن أن يكون معطوفاً على الفعل السابق كما في قول الشاعر : « لا تنه عن خلق وتأتي مثله ») والنصب بالواو عند الكوفيين (أي من غير « أن » مضمرة) وباضمار « أن » عند البصريين . ودليل ذلك قوله تعالى : « ولما يعلمِ الذين جاهدوا منكم ويعلمَ الصابرين » [سورة آل عمران / الآية ١٤٢] (بنصب « يعلم » بعد « الواو » مع أن الفعل السابق مجزوم) . والحجة لمن رفع انه استأنف بالواو لتمام الشرط والجزاء بابتدائه وجوابه (المقصود ان الجملة الشرطية تمت عند « يوبقهن » الذي هو جواب الشرط) . (الحجة في القراءات السبع ، ص ٢٩٣) .

ويوافق العكبري ابن خالويه في التعليل لقراءتي النصب والرفع ، ويضيف اليها قراءة كسر الميم من « يعلم » على انه مجزوم (حرك بالكسر لالتقاء الساكنين كما هو معروف) ، أي انه معطوف على الفعل المجزوم في الآية السابقة . (إملاء ما منّ به الرحمن ، ج ٢ ، ص ١٢١) .

* * *

— [سورة الزخرف / الآية ٨٨]

القراءة المشهورة « وقيلِه يا ربّ ... » بجرّ « قيل » ، وهي قراءة حمزة وعاصم ، وقرأ الباقون بنصبه ، (النشر في القراءات العشر ، ج ٢ ، ص ٣٧٠) .

يقول ابن خالويه بأن الحجة لمن خفض أنه ردّه على قوله « وعنده علم الساعة » [في الآية ٨٥ من السورة] (فيكون « قيله » على هذا الأساس معطوفاً على «الساعة») . وبأن الحجة لمن نصب أنه عطفه على قوله « ام يحسبون انا لا نسمع سرّهم ونجواهم » [في الآية ٨٠ من السورة] (فيكون « قيله » على هذا معطوفاً على « سر » و « نجوى » المنصوبين) . (الحجة في القراءات السبع ، ص ٢٩٧) .

أما العكبري فيعلّل قراءة الجرّ بأنها عطف على لفظ « الساعة » كما عند ابن خالويه ، لكنه يضيف إلى ذلك قوله « وقيل : هو قسم ، والله أعلم » (تكون الواو السابقة على « قيله » واو القسم في هذا التعليل) .

ويعلّل لقراءة النصب من ثلاثة أوجه :

١ — العطف على « سرهم » (كما عند ابن خالويه) .

٢ — العطف على موضع (الساعة) ، أي (وعنده « ان يعلم » الساعةَ و « قيلَه ») [يكون لفظ « علم » على هذا الأساس مصدراً مؤولاً من « ان يعلم » ، والعادة ان تؤول « أن والفعل » بمصدر ، أما هنا فالعملية معكوسة .]

٣ — ان يكون منصوباً على المصدر ، أي (وقال قيله) .

ويضيف إلى القراءتين السابقتين قراءة « الرفع » ويخرّجها على ثلاثة أوجه :

١ ــ انه مبتدأ والجملة بعده (يا رب ...) الخبر .

٢ ــ قيل ان التقدير « وقيله هو قيل يا رب ... » (وعلى هذا يكون « قيله » مبتدأ خبره مقدر بـ « هو قيل ») .

٣ ــ قيل ان الخبر محذوف ، أي (قيــله يا رب ... « مسموع » أو « مجاب ») . (إملاء ما منّ به الرحمن ، ج ٢ ، ص ١٢٣) .

* * *

ــ [سورة الذاريات / الآية ٤٦]

القراءة المشهورة « وقومَ نوح من قبل ... » بنصب كلمة « قوم » . وقد قرأ أبو عمرو ، وحمزة ، والكسائي وخلف بخفضها . (النشر في القراءات العشر ، ج ٢ ، ص ٣٧٧) .

يقول ابن خالويه : « الحجة لمن نصب ، انه ردّه على قوله : « فأخذناه وجنودَه فنبذناهم في اليم » [في الآية ٤٠ من السورة] ، أي وأغرقنا قوم نوح ، أو أهلكنا قوم نوح . والحجة لمن خفض انه ردّه على قوله : « وفي ثمود ... » [في الآية ٤٣ من السورة] .

ويتابع العكبري ابن خالويه في قراءتي النصب والجرّ ، مستشهداً في الاولى بما تقدّم من إهلاك الأمم المذكورين إذ قدّر (وأهلكنا قوم نوح) ، ويزيد عليها وجهاً آخر ، هو جواز أن يكون « قوم » معطوفاً عــلى موضع (وفي موسى) [الآية ٣٨ من السورة] (نعتقد أن العكبري يذهب في ذلك إلى تقدير « وأخرجنا موسى » المردود إلى قوله « فأخرجنا من كان فيهــا من المؤمنين » [في الآية ٣٥ من السورة]) . ثم يضيف إلى القراءتين السابقتين قراءة « الرفع » وتخريجها من وجهين :

١ ــ ان « قوم » مبتدأ وما بعده خبر له .

٢ ــ انه مبتدأ وخبره مقدّر بـ « اهلكوا » . (إملاء ما منّ به الرحمن ، ج ٢ ، ص ١٣١) .

* * *

- [سورة الرحمن / الآية ١٢]

القراءة المشهـــورة « والحبُّ ذو العصفِ والريحانُ » برفع « الحب » و « الريحان » . وفيها قراءتان اخريان :

١ — « والحبَّ ذا العصفِ والريحانَ » بنصب « الحب » و « الريحان » ، وهي قراءة ابن عامر ، وكذا كتب (ذا العصف) في المصحف الشامي بألف .

٢ — « والحبُّ ذو العصفِ والريحانِ » برفع « الحب » وجرّ « الريحان » وهي قراءة حمزة والكسائي وخلف . (النشر في القراءات العشر ، ج ٢ ، ص ٣٨٠) .

يقول ابن خالويه في قراءة « والحبُّ ذو العصف » ان الحجة فيه ردّه على قوله تعالى : « فيها فاكهةٌ والنخل ذات الاكمام » [الآية ١١ من السورة] . والحجة لمن قرأ « والحبَّ ذا العصف » انه ردّه على قوله : « والسماءَ رفعها ووضع الميزان » [الآية رقم ٧ من السورة] وأنبت الحبّ ذا العصف .

وان الحجة لمن رفع « الريحان » الردّ على « الحبّ » ، والحجة لمن خفضه انه ردّه على « العصف » ، لأن العصف : التبن ، والريحان : ما فيه من الرزق وهو الحب . (الحجة في القراءات السبع ، ص ٣١١) .

ولا يختلف العكبري في شيء من تخريجات هذه القراءات عن ابن خالويه إلا فيما يتعلق بنصب « الحب » فانه في رأيه عـــلى تقدير (وخلق الحب ...) . (إملاء ما منّ به الرحمن ، ج ٢ ، ص ١٣٥) .

* * *

- [سورة الواقعة / الآية ٢٢]

القراءة المشهورة « وحورٌ عينٌ » برفع الاثنتين . وقد قرأ حمزة والكسائي وأبو جعفر بجرّهما . (النشر في القراءات العشر ، ج ٢ ، ص ٣٨٣) .

الحجة لمن رفع في رأي ابن خالويه انه قال : « الحور لا يطاف بهن »

(المقصود الا تكون كلمة حور معطوفة على الاسماء المعطوفة على « اكواب » (في رأس الآية ١٨ من السورة) ، بعد قوله في الآية ١٧ : « يطوف عليهم ولدان مخلدون » . وهذه المعطوفات على « بأكواب » هي : « وأباريق » ، و « كأس » ، ثم و « فاكهة » [الآية ٢٠] ، ثم « ولحم طير » [الآية ٢١]، فقطعهن من أول الكلام ، وأضمر لهنّ رافعاً معناه « ومع ذلك حورٌ عينٌ » . والحجة لمن خفض انه أشركهن في « الباء » الداخلة في قوله « يطوف عليهم » ، ولم يفرّق بين ما يطاف به ، ومن يطوف بنفسه . (الحجة في القراءات السبع ، ص ٣١٣) .

أما العكبري فيخرج قراءة الرفع من ثلاثة وجوه :

١ — ان « حور » معطوف على « ولدان » ، اي أنهن يطفن عليهم للتنعم لا للخدمة .

٢ — ان يكون « حور » مبتدأ مؤخراً لخبر مقدم مقدر ، وان يكون التقدير : « لهم حور » أو « عندهم حور » أو « ثَمَّ حورٌ » .

٣ — ان يكون « حور » خبراً لمبتدأ محذوف ، والتقدير « ونساؤهم حور » .

وفي قراءة الخفض يوافق العكبري ابن خالويه في تعليل العطف على « اكواب » ، ولكن في اللفظ دون المعنى ، لأن الحور لا يطاف بهن . ويضيف « وقيل : هو معطوف على « جنات » [من قوله : « في جنات النعيم » الآية ١٢ من السورة] ، والتقدير « في جنات ، وفي حور » (المقصود : اولئك المقرّبون [الآية ١١] في جنات النعيم ، وفي حور عين) .

ثم ان العكبري يورد قراءة ثالثة بالنصب « حوراً عيناً » ويخرجها على معنى « يُعطون » أو « يُجازَوْن » (حوراً عيناً) . (إملاء ما منّ به الرحمن ، ج ٢ ، ص ١٣٦) .

* * *

— [سورة فصّلت / الآية ١٠]

القراءة المشهورة « ... وقدّر فيها اقواتها في أربعة أيام سواءً للسائلين » ، بنصب كلمة « سواء » ، وهي قراءة جمهور القراء سوى أبي جعفر الذي قرأها بالرفع ، ويعقوب الذي قرأها بالخفض . (النشر ، ج ٢ ، ص ٣٦٦) .

ليس لهذه الوجوه ذكر في كتاب (الحجة) لابن خالويه على اعتبار أن الأئمة السبعة قرأوا بنصب « سواء » . أما العكبري فيخرج مختلف القراءات فيها كما يلي :

في قراءة النصب :

١ — على انه مصدر لفعل محذوف ، أي « فاستوت استواء » .

٢ — على أنه حال من الضمير في « اقواتها » أو من الضمير في « فيها » ، أو من « الأرض » (من قوله : قل أإنكم لتكفرون بالذي خلق الأرض في يومين ...) [الآية ٩ من السورة] .

وفي قراءة الجر تكون « سواء » صفة لـ « ايام » . وفي قراءه الرفع تكون « سواء » خبراً لمبتدأ مقدّر : (هي سواء) . (إملاء ما منّ به الرحمن ، ج٢ ، ص ١١٨) .

● ● ●

والذي يلفت النظر في هذه الفئة من الآيات أنهـا خرجت من دائرة « الاجتهاد الشخصي » وإن كان متأثراً بالقواعـد الكلية التي أسّسها نحاة البصرة وأرسوا دعائمها ، وتبعهم في معظمها نحاة الكوفة ، لتدخل دائرة جديدة هي التي سنصطلح على تسميتها دائرة « إخضاع النصوص — حتى وإن كان النص هو « القرآن الكريم » ، أحد المصادر التي أعانت على دراسة اللغة بعامة والنحو بخاصة — لقواعد النحاة » .

وإذا كانت هذه الدائرة التي عنيناها ، قد بدأت ترتسم مع بزوغ فجر النحو ، على يد عبد الله بن أبي إسحق الحضرمي في مواقفه من الفرزدق

الشاعر ، ومحاولاته إخضاع أساليبه في التعبير لـ « القياس النحوي » ، وعيسى ابن عمر الثقفي وتصديه للتراث الشعري القديم إلى حد تخطئة النابغة الذبياني في رفع كلمة « ناقع » من قوله يعتذر إلى النعمان بن المنذر :

فبتّ كأني ساورتني ضئيلة من الرقش في أنيابها السم ناقع

لأن حق هذه الكلمة النصب على الحالية (١) ، نقول : إذا كانت الدائرة التي عنيناها — أي دائرة إخضاع النصوص لقواعد النحاة — قد ارتسمت منذ فجر الحركة النحوية ، إلاّ أنها لم تكن لتجرؤ على احتواء النص القرآني الكريم ، بل اكتفت بالتطاول على ما تعارفت عليه الكتب من أنه « كلام البشر » ، ضاربة عرض الحائط بأن قواعد اللغة تبنى على استقراء ظواهرها المختلفة من خلال تراث الأمة ، ناسية ، أو متناسية ، ان الاستعمال اللغوي هو الذي يقرّر القاعدة لا العكس .

وقبل أن ننتقل إلى الفئة الثالثة من الآيات التي كثرت فيها التأويلات والتفريعات تبعاً لتباين القراءات ، يطيب لنا أن نؤكد مع الدكتور عبد العال سالم مكرم بأن « القرآن الكريم لا يخضع لأقيسة البصرة ، ولا لأقيسة الكوفة ، لأنه مصدر القياس ، والأصل الذي يجب أن يقاس عليه ، فكيف ينقلب الأصل فرعاً والمصدر تابعاً ؟ » (٢) .

ولقد أدرك الكثيرون من أسلافنا المنطق السقيم الذي اتبعه النحويون . فهذا ابن خالويه يخلص إلى القول ، بعد أن يعرض للوجوه المتواترة في قراءة « مالك يوم الدين » من فاتحة الكتاب : « ويجوز في النحو مالكٌ يومَ الدين ، بالرفع على معنى هو مالكٌ ، ولا يقرأ به ، لأن القراءة سنّة ولا تحمل على قياس العربية » (٣) ، ثم انه « كثيراً ما ينكر بعض أهل العربية قراءة من

---

(١) أفرد سيبويه في كتابه بحثاً خاصاً تناول فيه مثل هذه الظاهرة ، فقال بأن المتكلم بالخيار بين ان يلغي (الظرف) في مثل قولك « فيها عبد الله قائم » فيكون « عبد الله » مبتدأ وخبره « قائم » ، وبين أن يعمله فيقول « فيها عبد الله قائماً » ، وعليه يكون « عبد الله » مبتدأ ، والجار والمجرور (الظرف) خبراً مقدماً ، و « قائماً » منصوباً على الحالية .

(٢) القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية ، ص ١٠٥ .

(٣) إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ، ص ٢٣ — ٢٤ .

القراءات لخروجها عن القياس ، أو لضعفها في اللغة (المقصود باللغة هنا – على ما نظن – ما تواضع عليه النحويون من مقاييس عند تقعيد الظاهرات اللغوية) ، ولا يحفل أئمة القراءة بانكارهم شيئاً » (١) .

● ● ●

الفئة الثالثة

ما كثُر فيه التأويل والتفريع

– [سورة البقرة / الآية ١١٧]

القراءة المشهورة « كن فيكونُ » برفع « يكون » . ويورد ابن الجزري المواضع التي اختلف فيها القراء في مثل هذه الآية كما يلي :

– [سورة آل عمران / الآية ٤٧] .
– [سورة النحل / الآية ٤٠] .
– [سورة مريم / الآية ٣٥] .
– [سورة يس / الآية ٨٢] .
– [سورة غافر / الآية ٦٨] .

فقرأ ابن عامر بنصب « يكون » في هذه الآيات الست ، ووافقه الكسائي على نصبها في سورتي النحل ويس . وقرأ الباقون بالرفع في هذه الآيات جميعاً .

أما « كن فيكون » الواقعة في الآية ٥٩ من سورة آل عمران ، وفي الآية ٧٣ من سورة الانعام ، فلم يخرج أحد من القراء جميعاً عن قراءة الرفع في يكون . (النشر في القراءات العشر ، ج ٢ ، ص ٢٢٠) .

يقول ابن خالويه في قراءة ابن عامر بالنصب : « والحجة له : الجواب بالفاء (المقصود ان الفاء فاء السببية الناصبة بعد الأمر) . وليس هـــذا من

(١) إعجاز القرآن والبلاغة النبوية ، ص ٥٦ – ٥٧ .

مواضع الجواب لأن الفاء لا تنصب إلاّ إذا جاءت بعد الفعل المستقبل كقوله : « لا تفتروا على الله كذباً فيسحتكم » (بنصب « يسحت ») [سورة طه / الآية ٦١] ، ومعناه : فان تفتروا يسحتكم . وهذا لا يجوز في قوله تعالى « كن فيكون » لأن الله تعالى أوجد بهذه اللفظة شيئاً معدوماً ، ودليله حسن الماضي في موضعه ، إذا قلت : كن فكان » (المقصود إمكان إبدال المضارع « يكون » بالماضي « كان » دون أن يتأثر سياق الكلام ومعناه ، كما هي الحال مثلاً في قولك : « اعمل فتفوز » ، لأنك لا يمكن أن تقول في محلها : « إعمل فزت ») . (الحجة في القراءات السبع ، ص ٦٥) .

ويعلّل العكبري قراءة الرفع التي عليها جمهور القراء من وجهين :

١ ــ ان يكون بالعطف على « يقول » قبله (وهذا ينطبق على ما في الآيات ١١٧ من البقرة ، و ٤٧ من آل عمران ، و ٧٣ من الانعام ، و ٣٥ من مريم ، و ٦٨ من غافر . ولكنه لا ينطبق على الآيات ٥٩ من آل عمران ، و ٤٠ من النحل ، و ٨٢ من يس ، ففي الاولى يسبق « كن فيكون » فعل القول بصيغة الماضي « قال له » ؛ وفي الثانية فعل القول بصيغة المضارع المنصوب « أن نقول » ؛ وفي الثالثة هو كذلك « أن يقول ») .

٢ ــ ان يكون على الاستئناف ، أي « كن فهو يكون » .

ويقول في قراءة النصب : « وقرىء بالنصب على جواب لفظ الأمر وهو ضعيف من وجهين :

١ ــ ان « كن » ليس بأمر على الحقيقة ، إذ ليس هناك مخاطب به ، وإنما المعنى على سرعة التكوّن . يدل على ذلك ان الخطاب بالتكون لا يرد على الموجود ، لأن الموجود متكوّن ، ولا يرد على المعدوم لأنه ليس بشيء . فلا يبقى إلاّ « لفظ » الأمر ، ولفظ الأمر يرد ولا يراد به حقيقة الأمر كقوله : « أسمع بهم وابصر » [سورة مريم / الآية ٣٨] ، وكقوله : « فليمدد له الرحمن » [سورة مريم / الآية ٧٥] .

٢ — ان جواب الأمر لا بد أن يخالف الأمر ، اما في الفعل ، أو في الفاعل ، أو فيهما . فمثال ذلك قولك : (إذهبْ ينفعْك زيد) ، فالفعل والفاعل في الجواب غيرهما في الأمر . وتقول (اذهبْ يذهبْ زيد) ، فالفعلان متفقان والفاعلان مختلفان . وتقول (إذهبْ تنتفعْ) ، فالفاعلان متفقان والفعلان مختلفان . فاما ان يتفق الفعلان والفاعلان فغير جائز كقولك (اذهب تذهب) ، والعلة فيه ان الشيء لا يكون شرطاً لنفسه . (إملاء ما منّ به الرحمن ، ج ١ ، ص ٥٠ — ٥١) .

* * *

ولو حاولنا المقارنة بين أقوال ابن خالويه وأقوال العكبري ، لخرجنا بالنتائج التالية :

أ — كلا الرجلين يستخدم المنطق في أن فعل « التكون » ليس المراد به أمر « مخاطب » معين .

ب — كلاهما يستخدمان معرفتهما بدقائق اللغة مع اختلاف في المنهجية . ففي حين يكتفي ابن خالويه للتدليل على ما يقول بإمكان استخدام فعل « التكوّن » بصيغة الماضي دون أن يتأثر المعنى ، نرى العكبري يتوسّع في التعليل اللغوي إلى أبعد من ذلك فيبيّن أن المضارع الواقع في جواب الأمر لا يصح أن يكون كذلك حين يكون الفعلان (الأمر ، والمضارع) من لفظ واحد وفاعلاهما واحداً .

ج — العكبري أكثر استخداماً للمنطق ، فهو لا يكتفي بما أتى به من تعليل لغوي في عدم جواز اتفاق الفعلين والفاعلين ليصح وقوع المضارع جواباً للأمر ، وإنما يدعم هذا التعليل بأحد معطيات المنطق ، وهو « ان الشيء لا يكون شرطاً لنفسه » .

* * *

[سورة البقرة / الآية ٢٣٣]

القراءة المشهورة « لا تضارَّ والدة بولدها ... » بتشديد الراء وفتحها من « تضارّ » . وقد قرأ ابن كثير ، وأبو عمرو ، ويعقوب ، برفع الراء . (النشر في القراءات العشر ، ج ٢ ، ص ٢٢٧) .

فأما الحجة لمن قرأ بالرفع أنه اخبر بـ « لا » فرده على قوله « لا تُكلّفُ نفس إلاّ وسعها ، لا تضارٌ ... » (المقصود ان « لا » التي قبل « تضارّ » حرف نفي كالسابق على « تكلّف » ، وان كلا الفعلين مبنيان للمجهول) . والحجة لمن نصب أنه عنده مجزوم بحرف النهي (تعتبر « لا » في هذه القراءة « لا الناهية ») والأصل فيه (لا تضارَرْ) ، فادغم الراء في الراء وفتح لالتقاء الساكنين ، ومثله « ولا يضارّ كاتب ولا شهيد » [سورة البقرة / الآية ٢٨٢] . (الحجة في القراءات السبع ، ص ٧٣) .

ويعلّل العكبري قراءة الرفع من وجهين :

١ — على تسمية الفاعل (أي ان الفعل ليس مبنياً للمجهول وإنما هو معلوم) ، والمفعول به محذوف تقديره (لا تضارُّ والدةٌ والداً بسبب ولدهـا) .

٢ — ان تكون الراء الأولى مفتوحة على ما لم يسم فاعله وادغم لأن الحرفين مثلان ، ورفع لأن لفظه لفظ الخبر ومعناه النهي .

ولا تختلف أقواله عن قراءة النصب ، عما جاء في أقوال ابن خالويه . (إملاء ما منّ به الرحمن ، ج ١ ، ص ٥٧) .

* * *

ونسجّل على هذه التعليلات الملاحظات التالية :

١ — ان قراءة النصب في « تضارّ » التي عليها جمهور القراء لا تسمح بغير وجه واحد في الفعل ، وهو أن يكون مبنياً للمجهول .

٢ – ان قراءة الرفع لم تلفت نظر ابن خالويه إلاّ إلى وجـــه واحد ، وهو اعتبار « لا » نافية عاطفة على الفعل « تكلّف » ، وعليه يبقى « تضارّ » مبنياً للمجهول .

٣ – ان القراءة السابقـــة وجهت نظر العكبري إلى أن « لا » عطفت « تضارّ » على تكلّف ، باعتبارها « نافية » باللفظ فقط ، وأنها تبقى على هذا « ناهية » من حيث معناها .

٤ – ان قراءة الرفع حملته على استنباط وجه ربما لم يخطر ببال سلفه ، وهو ان تكون « لا » نافية بلفظها ومعناها . وقد أدى به ذلك إلى تقدير أن « تضارّ » ليس مجهولاً ، بل هو معلوم . ومن هنا اضطراره إلى تقدير مفعول به للفعل : « والداً » وتقدير كلمـــة « سبب » بعد « الباء » في بولدها .

٥ – يغلب على الظن ان من قرأوا بقراءة الرفع لم يخطر ببالهم « التخريج » الأخير ، وانه لا يعدو أن يكون أثراً من آثار تطور الدرس النحوي وتمكّن المنطق منه تمكناً بات الافلات من ربقته من الصعوبة بمكـــان .

* * *

– [سورة البقرة / الآية ٢٤٥]

القراءة المشهورة « من ذا الذي يقرض الله قرضاً حسناً فيضاعفَه له ... » بنصب « يضاعف » ، وهي قراءة ابن عامر ، وعاصم ، ويعقوب ، فيها وفي مثيلتها في الآية ١١ من سورة الحـــديد . وقد قرأ الباقون بالرفع . (النشر في القراءات العشر ، ج ٢ ، ص ٢٢٨) .

قراءة الرفع هي بالعطف على « يقرض » ، وقراءة النصب على جواب الاستفهام (اي ان الفاء فاء السببية) . (الحجة في القراءات السبع ، ص ٧٥).

ويقول الزجاج في باب حمل اللفظ على المعنى : ومن ذلك قوله « من ذا الذي .... » فيمن قرأ بالنصب ، لأنه إنما ينصب إذا كان السؤال على القرض ؛ كما لو قال : أيقرض زيدُ فيضاعفَه عمرو ؟ . وفي الآية السؤال عن «المقرض» لا عن « الاقراض » ، ولكنه حمل على المعنى ، فصار السؤال عن المقرض كالسؤال عن الاقراض . (إعراب القرآن المنسوب إلى الزجـــاج ، ج ٢ ، ص ٦٢٤) .

ويقول العكبري : يقرأ بالرفع عطفاً على يقرض ، أو على الاستئناف ، أي (فالله يضاعفه) . أما قراءة النصب فتعليلها في رأيه من وجهين :

١ — ان يكون معطوفاً على مصدر « يقرض » في المعنى . ولا يصح ذلك إلاّ باضمار «أن» ، ليصير مصدراً معطوفاً على مصدر ، والتقدير «من ذا الذي يكون منه قرض فمضاعفة من الله. (المقصود ان تضمر « أن » بعد الفاء في «فيضاعف» وبذلك يمكن تأويله بمصدر تقديره « مضاعفة » وحينئذٍ يمكن عطفه على مصدر « يقرض» .

٢ — ان يكون جواب الاستفهام على المعنى ، لأن المستفهم عنـــه ، وإن كان « المقرض » في اللفظ ، فهو عن « الاقراض » في المعنى . فكأنه قال « أيقرض اللهَ أحدٌ فيضاعفه ؟ » (لاحظ هذا التقدير المماثل لتقدير الزجاج « أيقرضُ زيد فيضاعفَـــه عمرو ؟ ») . ولا يجوز أن يكون جواب الاستفهام على اللفظ ، لأن المستفهم عنه في اللفظ « المقرض » لا « الاقراض » . فإن قيل : لم لا يعطف على المصدر الذي هو « قرضاً » كما يعطف الفعل على المصدر باضمار « أن » مثل قول الشاعر : « للبس عبـــاءة وتقرَّ عيني » (التقدير : لأن ألبس عباءة وتقرَّ) ، قيل : لا يصح هـــذا لوجهـــين :

أ — ان « قرضاً » هنا مصدر مؤكِّد (المقصود انه مفعول مطلق استعمل لتوكيد الفعـــل) والمصـــدر المؤكِّد لا يقدّر بـ « أن والفعل » (المقصود انه لا يمكن التقدير بـ « يقرض الله أن يقرضه ») .

ب ــ ان عطفه عليه يوجب أن يكون معمولاً لـ « يقرض » (أي ان يصبح المصدر المؤول من « يضاعف » مفعولاً به للفعل « يقرض ») ، ولا يصحّ هذا في المعنى ، لأن « المضاعفة » ليست « مقرضة » ، وإنما هي فعل من الله . (إملاء ما منّ به الرحمن ، ج ١ ، ص ٦٠) .

* * *

ماذا نستنتج من كل ما تقدم ؟

١ ــ أن التعليل لقراءتي الرفع والنصب هي في غاية البساطة على يد ابن خالويه .

٢ ــ اضطر الزجاج إلى اعتبار السؤال عمن يقرض كالسؤال عن عملية الإقراض من حيث المعنى لتعليل قراءة النصب ، على أساس أن فاء السببية تنصب الفعل الواقع بعدها ، إذا سبقت باستفهام ، ليكون هذا الفعل نتيجة مباشرة للفعل السابق عليها . وقد شاركه العكبري في ذلك .

٣ ــ لم يكتف العكبري بعرض رأيه في عدم جواز العطف على اللفظ ، بل افترض ان مستفهماً سيسأل عما إذا لم يكن بالإمكان ذلك ، على أساس عطف الفعل على المصدر ، فتبرع بالإجابة بأن المصدر المذكور في الآية جيء به لتوكيد الفعل ، وانه ليس ممكناً إعادته إلى أصل التأويل بأن والفعل ، كما هي الحال في « للبس عباءة » الممكن تقديره بـ « لأن ألبس » .

٤ ــ تقليب القضية على جميع ما يحتمله « النحو » من وجوه بمعزل عما إذا كانت القراءة قد استهدفتها جميعاً .

* * *

القراءة المشهورة « أن تضلّ إحداهما فتذكّرَ إحداهما الاخرى » بفتح همزة « أن » ونصب الفعل « تذكر » ، وهي قراءة الجمهور ما عدا حمزة الذي قرأ بكسر همزة « إن » ورفع الفعل . (النشر في القراءات العشر ، ج ٢ ، ص ٢٣٦) .

أما بالنسبة إلى همزة « ان » ، فالحجة لمن كسرها انه حرف شرط وجزم بها « تضلّ » وبناه على الفتح لالتقاء الساكنين . والحجة لمن فتحها انه أراد إدخال اللام على « أن » كقوله تعالى : « يبيّن لكم أن تضلّوا » [سورة النساء / الآية ١٧٦] ، يريد « لئلا » تضلوا .

وأما بالنسبة إلى « تذكّر » ، فالحجة لمن رفع انه استأنف الفعل بعد الجواب بالفاء (نميل إلى الظن ان المقصود هنا ان الجملة الشرطية « فإن لم يكونا فرجلٍ وامرأتان » قد تمت فجاز رفع تذكر مستأنفاً على تقدير « فإن إحداهما تذكرُ الاخرى » . لكن هذا ينطبق على قراءة « أن » بفتح الهمزة مع الرفع في الفعل ، وهو ما لم يقرأ به أحدٌ حسبما يتبيّن من كلام ابن الجزري .) ويقول ابن خالويه بعد ذلك : « وله أن يجزم الفعل عاطفاً » (وهذا أيضاً ينطبق على القراءة بفتح همزة « أن » ، لأن المفروض أن يتم العطف على جواب الشرط) . ثم يضيف « وينصبه مجيباً » (وهذا الوجه ينطبق على القراءة بكسر همزة « إن » ، لأن مضمون الجزاء لم يتحقق وقوعه ، فأشبه الواقع بعده الواقع بعد الاستفهام . والحجة لمن نصب انه عطفه على « تضل » وقد عملت فيه « أن » المفتوحة ، ولا يجوز فيه ما أُجيز في الوجه الأول . (المقصود قراءة النصب مع كسر همزة « إن » ، كما بيّنا قبل قليل) . (الحجة في القراءات السبع ، ص ٨٠) .

ويبدو العكبري أوضح في تعليقاته على القراءتين إذ يقول :

« أن تضل » يقرأ بفتح الهمزة على أنها المصدرية الناصبة للفعل وهو مفعول له وتقديره (لأن تضل إحداهما) ، « فتذكر » بالنصب معطوف عليه . فإن قلت : ليس الغرض من استشهاد المرأتين مع الرجل أن تضل إحداهما ،

فكيف يقدّر باللام ؟ » فالجواب ما قاله سيبويه ان هذا كلام محمول على المعنى ، وعادة العرب أن تقدم ما فيه السبب فيجعل في موضع المسبب ، لأنه يصير إليه . ومثله قولك : « أعددت هذه الخشبة ان يميل الحائط فادعمه بها » . ومعلوم أنك لم تقصد بإعداد الخشبة ميـــل الحائط ، وإنما المعنى « لأدعم بها الحائط إذا مال » ، فكذلك الآية تقديرها « لأن تذكر إحداهما الاخرى إذا ضلت » أو « لضلالها » . ولا يجوز أن يكون التقدير « مخافة أن تضل » ، لأنه عطف عليه « فتذكر » فيصير المعنى « مخافة أن تذكر إحداهما الاخرى إذا ضلت » ، وهذا عكس المراد . ويقرأ « فتذكر » بالرفع على الاستئناف » .

« ويقرأ (إن) بكسر الهمزة على انها شرط ، وفتحة اللام على هذا حركة بناء لالتقاء الساكنين ، « فتذكر » جواب الشرط . ورفع الفعل لدخول الفاء الجواب » (أي على تقدير : فهي تذكر) (إملاء ما منّ به الرحمن ، ج ١ ، ص ٧٠) .

* * *

ولنا على هذه التعليلات بعض الملاحظات :

١ ــ نحن أمام نوعين من القراءة لا ثالث لهما :

أ ــ القراءة بكسر همزة « إن » ورفع « تذكر » وهي قراءة حمزة .

ب ــ القراءة بفتـــح همزة « أن » ونصب « تذكر » وهي قراءة سائر القراء .

ومن المفروض أن تدرس القراءتان على هذا الأساس دون إدخال أي وجه من الوجوه المحتملة ، أي :

ــ القراءة بكسر همزة « إن » ونصب « تذكر » .

ــ القراءة بفتـــح همزة « أن » ورفع « تذكر » .

وهذا ما لم يراعه لا ابن خالويه ولا العكبري ، وإن كان هذا الأخير قد التزم قراءة الرفع في « تذكر » مع كسر همزة «إن».

٢ – سمح ابن خالويه لنفسه أن يخرّج قراءة الجزم في « تذكر » مع انه لم يقرأ بها أحد ، وعليه يكون تخريجه مما تسمح به «القواعد» التي استنّها النحاة خلال المراحل التي مرّ بها النحو حتى عصره .

٣ – ذكر ابن خالويه قراءة النصب في « تذكر » مع كسر همزة «إن» – مع أن الوجه لم يقرأ به أحد – فاتحـاً بذلك باباً من أبواب الاحتمال النحوي يسمح به القياس ، وهو ان يشبه الواقع بعد الشرط الواقع بعد الاستفهام ، طالما أن مضمون الشرط لم يتحقق ، أي قياساً على « هل تضل إحداهما فتذكرَ إحداهما الاخرى ؟ » .

٤ – استشهاد العكبري بأن من عادة العرب أن تقدم ما فيه السبب فيجعل في موضع السبب ، تبعاً لما قال به سيبويه ، لتقدير « أن تضل » بأنه في موضع مفعول له (التقدير : « إذا ضلت » أو « لضلالها ») مع تأكيده بأن التقدير لا يجوز أن يكون « مخافة أن تضل » والسبب في ذلك « العطف » ، كيلا ينقلب المعنى إلى عكس المراد ، يدل على مدى إرهاف الحس المنطقي الذي رافق الحركة اللغوية بعامة والنحوية بخاصة ، بعد بضعة قرون على نشأته .

* * *

– [سورة البقرة / الآية ٢٨٤]

القراءة المشهورة « وان تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله فيغفرُ لمن يشاء ويعذبُ من يشاء » برفع الفعلين « يغفر » و« يعذب » ، وبذلك قرأ ابن عامر ، وعاصم ، وأبو جعفر ، ويعقوب ، وقرأ الباقون بالجزم . (النشر في القراءات العشر ، ج ٢ ، ص ٢٣٧) .

علّق ابن خالويه على القراءتين وأضاف إليهما وجه النصب ، بما علق به على الآية ٢٨٢ السابقة . (الحجة في القراءات السبع ، ص ٨٠) .

وعليه تكون قراءة الرفع على الاستئناف بالفاء بعد تمام الجواب ، أي

(فهو يغفر) ، وقراءة الجزم بالعطف على جواب الشرط ، وقراءة النصب على اعتبار الفاء فاء السببية لأن جواب الشرط قد ذكر .

ولا تختلف تعليقات العكبري عن مثيلاتها عند ابن خالويه سوى انه زاد ، عند تعليل قراءة النصب بأنها عطف على المعنى باضمار « أن » تقديره (فأن يغفرَ) ، ان هذا يسمى « الصرف » (وهذا اصطلاح كوفي يقصدون به ان « الفاء » صرفت الفعل بعدها عن مشاركة الفعل قبلها في حالة الاعراب فلا يمكن اعتبارها حرف عطف) والتقدير « يكن منه حساب فغفران » . وأضاف كذلك ان « يغفر » قرىء بالشاذ بحذف « الفاء » والجزم على أنه بدل من « يحاسبكم » . (إملاء ما منّ به الرحمن ، ج ١ ، ص ٧١) .

* * *

وليس لنا على هذه التعليقات من ملاحظة سوى ما قلناه في سابقتها من أن قراءة « النصب » التي لم يقرأ بها أحد من أئمة القراء العشرة ، لا تخرج عن كونها وجهاً من الوجوه التي تحتملها قواعد النحاة المفروضة على طلاب العربية ، هي واختها التي قرىء بها في إحدى القراءات الشاذة . إذ إن على أساتذة النحو أن يشيروا إلى تلك الوجوه جميعها عند الكلام على الفعل المضارع الواقع بعد تمام الجملة الشرطية ، ولا يخفى ما في ذلك من إرهاق لطلابهم .

* * *

— [سورة النساء / الآية ١]

القراءة المشهورة « واتقوا الله الذي تساءلون به والارحامَ » بنصب «الارحام» وهي قراءة الجمهور ، ما عدا حمزة الذي قرأ بخفضها . (النشر في القراءات العشر ، ج ٢ ، ص ٢٤٧) .

يقول ابن خالويه : فالحجة لمن نصب أنه عطفه على (الله) تعالى . وأراد : واتقوا الارحام ، لا تقطعوها . فهذا وجه القراءة عند البصريين لأنهم أنكروا الخفض ، ولحنوا القارىء به وأبطلوه من وجوه :

١ ــ انه لا يعطف بالظاهر على المضمر المخفوض إلاّ بإعادة الخافض لأنه معه كشيء واحد ، لا ينفرد منه ولا يحال بينه وبينه ، ولا يعطف عليه إلاّ بإعادة الخافض . (يعتبر البصريون أن الجار والمجرور مثل « به » وكأنهما كلمة واحدة ما دمت لا تستطيع الفصل بينهما بشيء . وعليه فإنك إذا عطفت اسماً ظاهراً بالخفض على « الهاء » في « به » ، فكأنك عطفت على حرف الجر وهذا لا يجوز طبعاً ، لأنه لا يعطف الاسم على الحرف ، ولذا فهم يشترطون لعطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور تكرار حرف الجرّ) .

٢ ــ انه لما كان العطف على المضمر المرفوع قبيحاً حتى يؤكّد ، لم يكن بعد القبح إلاّ الامتناع . ثم ان النبي صلى الله عليه وسلم نهانا أن نحلف بغير الله ، فكيف ننهى عن شيء ويؤتى به . (لا يجوز العطف على ضمير الرفع في نظر البصريين ما لم يؤكد ، إلاّ على قبح ، فلا يقال « جئت وزيد » برفع « زيد » ، إلاّ إذا اكدت « التاء » في « جئت » بضمير منفصل ، أي « جئت أنا وزيد » . كذلك لا يجوز اعتبار « الواو » قبل « الارحام » ، واو القسم ، لأنه نهي عن الحلف بغير الله .)

٣ ــ يجوز مثل ذلك (أي عطف الاسم الظاهر على الضمير المخفوض) في نظام الشعر ووزنه اضطراراً ، كما قال الشاعر :

فاليوم قد بتَّ تهجونا وتشتمنا
فاذهب ، فما بك والأيامِ من عجب

وليس في القرآن ــ بحمد الله ــ موضع اضطرار .

فأما الكوفيون فأجازوا الخفض (ذهب الكسائي إلى إجازته مطلقاً ــ انظر المسألة ٦٥ من كتاب الانصاف في مسائل الخلاف ، لابن الأنباري ــ رغم انه لم يتابع حمزة في قراءة « الارحام » بالخفض) واحتجوا للقارىء بأنه اضمر الخافض ، واستدلوا بأن العجاج بن رؤبة (أحد فحول الرجاز ، وأحد

القراء) كان إذا قيل له : كيف تجدك ؟ يقول : خير عافاك الله ، يريد : بخير . وقال بعضهم : « معناه: واتقوه في الارحام أن تقطعوها ». وإذا كان البصريون لم يسمعوا الخفض في مثل هذا ولا عرفوا اضمار الخافض ، فقد عرفه غيرهم ، وأنشدوا :

رسمِ دارٍ وقفت في طللـــه كدت أقضي الحياة من خلله

أراد : « ورب » رسم دار . إلاّ أنهم مع إجازتهم ذلك ، واحتجاجهم للقارىء به ، يختارون النصب في القراءة . (الحجـــة في القراءات السبع ، ص ٩٤ — ٩٥) .

ويعلّل العكبري قراءة النصب من وجهين :

١ — العطف عـــلى اسم الله ، أي : واتقوا الارحـــام أن تقطعوها .

٢ — الحمل عـــلى موضع الجار والمجرور ، كما تقول « مررت بزيد وعمراً » ، والتقدير : الذي تعظمونه والارحـــام ، لأن الحلف به (وهو معنى تساءلون به) تعظيم له .

وقراءة الخفض تعليلها عنـــد العكبري كتعليلها عنـــد ابن خالويه .

ويضيف انه قرىء شاذاً بالرفع وهو مبتدأ والخبر محذوف تقديره « والارحام محترمة » أو « واجب حرمتها » .

* * *

وهذه بعض الملاحظات :

١ — اتخذ الكوفيون من قراءة حمزة « الأرحام » بالخفض منطلقاً عاماً إلى قاعدة كلية بحيث أجازوا عطف الاسم الظاهر على الضمير المخفوض بلا قيد ولا شرط . وغدت هذه القاعدة واحدة من مسائل الخلاف بينهم وبين البصريين .

٢ ــ أثر الفقه في القاعدة النحوية ، مما دعا إلى عدم جواز اعتبار «الواو» الواقعة قبل « الارحام » واو القسم ، إذ نهينا عن القسم بغير الله عز وجل .

٣ ــ قضية « اضمار الباء » بعد الواو وما تفتحه من مجال الخيار أمام المتكلم ، مما يسهل عليه أمره ، ولا يجد نفسه حبيس القاعدة البصرية التي تفرض عليه تكرار حرف الجر كلما عطف اسماً ظاهراً على ضمير مخفوض .

٤ ــ أثر المنطق في تقدير نصب « الارحام » على موضع الجار والمجرور باعتبار أن موضعهما من الاعراب النصب نظراً لأن « تساءلون به » تعادل في المعنى « تعظمونه » . ثم في قراءتها مرفوعة في إحدى القراءات الشاذة بتقدير خبر محذوف « والارحام محترمة » أو غير ذلك . ولا داعي للقول بأن هذه الوجوه والتفريعات عليها مما يرهق طالب العربية وينفّره من قواعدها ، بينما الغرض من قواعد اللغة هو في الدرجة الأولى ضبط هذه اللغة وتجنُّب اللحن فيها .

* * *

ــ [سورة النساء / الآية ٩٠]

القراءة المشهورة « ... او جاءوكم حصرت صدورهم » على أساس ان « حصرت » فعل . وقد قرأ يعقوب وحده « حصرةً » بنصب التاء منوّنة (أي بصيغة الاسمية على الصفة لا بصيغة الفعل) . (النشر في القراءات العشر ، ج ٢ ، ص ٢٥١) .

لم يرد ذكر بالطبع لقراءة يعقوب في الكتب التي تكلمت على السبعة ، لأن هذا القارىء من العشرة . أمـــا العكبري فيرى في جملة « حصرت » وجهـــين :

١ ــ انها لا موضع لها من الإعراب لأنها دعاء عليهم يضيّق صدورهم عن القتال .

٢ – لها موضع من الإعراب ، وفيه وجهان :

أ – جرّ صفة لقومٍ (في قوله أول الآية : إلاّ الذين يصلون إلى قوم بينكم وبينهم ميثاق) ، وما بينهما صفة أيضاً (أي : بينكم وبينهم ميثاق) ، و « جاءوكم » معترض . وقد قرأ بعض الصحابة : « بينكم وبينهم ميثاق حصرت صدورهم » بحذف « أو جاءوكم » .

ب – موضعها نصب ، وفيه وجهان :

الأول – انها حال و « قد » مرادة ، تقديره « أو جاءوكم قد حصرت » .

الثاني – انها صفة لموصوف محذوف ، أي « جاءوكم قوماً حصرت » والمحذوف حال موطئة .

ويقرأ « حصرة » بالنصب على الحال ، وبالجرّ صفة لقوم . وإن كان قد قرىء « حصرة » بالرفع فعلى أنه خبر ، و « صدورهم » مبتدأ ، والجملة حال . (إملاء ما منّ به الرحمن ، ج ١ ، ص ١١٠) .

* * *

وهذه بعض الملاحظات :

١ – ان الخلاف بين قراءة الجمهور « حصرت » بصيغة الفعل ، وقراءة يعقوب على الصفة ، هو مما يحتمله الرسم الاملائي ، وقد ترتب على هذا الاحتمال وجه من وجوه الاعراب ، هو جواز وقوع الجملة الماضوية حالاً من غير حاجة إلى اقترانها بـ « قد » ، وهذا ما دعا العكبري إلى القول بأن « قد » مرادة إذا اعتبرت جملة « حصرت » في موضع الحال .

٢ – ان القراءة السابقة سمعت بالجرّ ، وعلى ذلك تكون صفة لـ « قوم » ، وهذا التخريج مرتبط مباشرة بإعراب جملة « حصرت » في محل جرّ صفة ، في الوجه الأول الذي قال به العكبري .

٣ — ان تلك القراءة حملت العكبري إلى افتراض قراءة الرفع ، وخرجها على أساس المبتدأ والخبر المكونين لجملة اسمية يكون موضعهـا النصب على الحال .

٤ — نميل إلى الظن بأن قراءة يعقوب هي التي رجحت أن يكون محل جملة « حصرت » من الاعراب النصب باعتبار انه فتح أمام النحاة أن يتأولوا فيه وجهين ، الحال ، وقد ذكرناها ، ثم أنها صفـة لموصوف محذوف « قوماً » واعتبار هذا الموصوف « حالاً موطئـة » أي ممهدة لما هو في مقام الحال .

* * *

— [سورة المائدة / الآية ٦]

القراءة المشهورة « فامسحوا برؤسكم وأرجلَكم » بنصب « أرجـل » ، وهي قراءة نافع ، وابن عامر ، والكسائي ، ويعقوب ، وعاصم في رواية حفص . وقد قرأ الباقون بالجرّ . (النشر في القراءات العشر ، ج ٢ ، ص ٢٥٤) .

فالحجة لمن نصب أنه ردّه بالواو على أول الكلام (أي على « فاغسلوا وجوهكم وأيديكم ») ، لأنه عطف محدوداً على محدود ، لأن ما أوجب الله غسله فقد حصره بحد ، وما أوجب مسحه أهمله بغير حد . والحجة لمن خفض أن الله تعالى أنزل القرآن بالمسح على الرأس والرجل ، ثم عادت السنة للغسل . ولا وجه لمن ادعى أن « الأرجل » مخفوضة بالجوار ، لأن ذلك مستعمل في نظم الشعر للاضطرار ، وفي الامثال ، والقرآن لا يحمل على الضرورة وألفاظ الأمثال . (الحجة في القراءات السبع ، ص ١٠٤) .

ويقول العكبري أن في قراءة النصب وجهين :

١ — ان « أرجل » معطوفة عـلى الوجوه والأيدي ، أي « فاغسلوا ... وأرجلكم ». وذلك جائز في العربية بلا خلاف. والسنة الدالة على وجوب غسل الرجلين تقوّي ذلك .

٢ – انها معطوفة على موضع « برؤسكم » (على اعتبار أن الباء حرف جر زائد) . والأول أقوى ، لأن العطف على اللفظ ، أقوى من العطف على الموضع .

وقراءة الجرّ من وجهين :

١ – انها معطوفة على « الرؤوس » في الإعراب ، والحكم مختلف . فالرؤوس ممسوحة ، والأرجل مغسولة . وهو الإعراب الذي يقال هو على الجوار ، وليس بممتنع أن يقع في القرآن لكثرته . فقد جاء في القرآن والشعر . فمن القرآن قوله تعالى « وحور عين » على قراءة من جر ، وهو معطوف على قوله « بأكواب وأباريق » ، والمعنى مختلف ، إذ ليس المعنى « يطوف عليهم ولدان مخلّدون بحور عـــين » .

٢ – أن يكون جرّ « الأرجل » بجارّ محذوف تقديره : وافعلوا بأرجلكم غسلاً ، وحذف الجارّ وإبقاء الجر جائز . قال زهير :

بدا لي أني لست مدرك مـــا مضى
ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيا

فجرّ (أي : سابق) بتقدير الباء (أي : لست بمدرك) وليس بموضع ضرورة (يلاحظ أن رواية « سابقاً » لا تغيّر شيئاً من وزن الشعر ، وكثيراً ما يستشهد النحاة بهذا البيت) . (إملاء ما منّ به الرحمن ، ج ١ ، ص ١٢١ – ١٢٢) .

* * *

أهم ما يلاحظ في تعليل قراءتي النصب والجر في هذه الآية :

١ – أثر الفقه من فرض وسنّة في تخريج القراءتين .

٢ – خلاف ابن خالويه والعكبري في اعتبار قراءة الجرّ على الجوار . فبينما يعتبرها الأول من الضرورات الشعرية أو من جوازات ألفاظ

الأمثال ، ولا يبيحها لأنه ليس في القرآن الكريم مواضع اضطرار ، نجد الثاني لا يكتفي بإجازتها بل يذهب إلى أكثر من ذلك مستشهداً بكثرة وقوعها في القرآن نفسه .

٣ — الافتعال البادي في الوجه الثاني من وجهي قراءة الجر ، وهو إمكان تقدير جارّ محذوف والابقاء على المجرور ، مما يدعو إلى تقدير فعل « افعلوا » ومعمول منصوب له هو « غسلاً » .

* * *

— [سورة المائدة / الآية ٤٥]

القراءة المشهورة « وكتبنا عليهم فيها ان النفسَ بالنفسِ والعينَ بالعينِ والأنفَ بالأنف والاذنَ بالاذنِ والسنَّ بالسنِّ والجروحَ قصاصٌ ... » بنصب كل الأسماء المعطوفة على اسم « أن » . وقرأ الكسائي برفع العين وكل ما بعدها ، وقرأ ابن كثير ، وأبو عمرو ، وأبو جعفر ، وابن عامر بنصبها ما عدا « الجروح » فانهم رفعوها . (النشر في القراءات العشر ، ج ٢ ، ص ٢٥٤) .

فالحجة لمن نصب « النفس » ورفع ما بعدها ، ان « النفس » منصوبة بأن ، و « بالنفس » خبرها . وإذا تمت « أن » باسمها وخبرها ، كان الاختيار فيما أتى بعد ذلك الرفع ، لأنه حرف دخل على المبتدأ وخبره . ودليله على ذلك قوله تعالى : « أن الله بريء من المشركين ورسوله » [سورة التوبة / الآية ٣] (وذلك برفع المعطوف وهو « رسوله ») .

والحجة لمن نصب إلى آخر الكلام أن « أن » ، وإن كانت حرفاً فهي شبيهة بالفعل الماضي لبنائها على فتح آخرها كبنائه ، وصحة كناية الاسم المنصوب فيها كصحة كنايته في الفعل إذا قلت (ضربني ، وأنني) فلما كانت بهذه المنزلة ، وكان الاسم الأول منصوباً بها ، كان حق المعطوف بالواو أن يتبع لفظ ما عطف عليه إلى انتهائه .

والحجة لمن نصب الكلام ورفع « الجروح » أن الله تعالى كتب في

« التوراة » على بني اسرائيل أن « النفس بالنفس » ، إلى قوله « والسن بالسن » ثم كأنه قال – والله أعلم – ومن بعد ذلك « الجروح قصاص » . والدليل على انقطاع ذلك من الأول أنه لم يقل فيه « والجروح بالجروح قصاص » ، فكان الرفع بالابتداء أولى ، لأنه لما فقد لفظ « أن » استأنف لطول الكلام . (الحجة في القراءات السبع ، ص ١٠٥ – ١٠٦) .

وتخريج قراءة النصب عند العكبري كتخريجها عند ابن خالويه . وتخريج قراءة الرفع من ثلاثة أوجه :

١ – انه (أي العين وما شاكلها) مبتدأ والمجرور خبره . وقد عطف جملاً على جملة .

٢ – ان المرفوع منها معطوف على الضمير في قوله « بالنفس » ، والمجرورات على هذا « أحوال » مبينة للمعنى ، لأن المرفوع على هذا فاعل للجارّ. وجاز العطف من غير توكيد (أي من غير إعادة « أن ») كقوله تعالى (ما أشركنا ولا آباؤنا) [سورة الانعام / الآية ١٤٨] .

٣ – ان الأسماء معطوفة على المعنى ، لأن معنى « كتبنا عليهم » : « قلنا لهم » . ولا يجوز أن يكون معطوفاً على « ان » وما عملت فيه ، لأنها وما عملت فيه في موضع نصب (المقصود أن محل جملة « ان النفس بالنفس » نصب على المفعول لـ « كتبنا ») .

وأما « الجروح » بالرفع ففيه الأوجه الثلاثة الآنفة ، ووجه رابع هو أن يكون مستأنفاً ، أي « والجروح قصاص في شريعة محمد » . (إملاء ما منّ به الرحمن ، ج ١ ، ص ١٢٦) .

* * *

ماذا يستنتج من كل ما سبق ؟

١ – نميل إلى الاعتقاد بأن قراءة النصب في كل الأسماء المعطوفة على « النفس » أقرب القراءات متناولاً ، وأيسرها في الاختيار .

٢ ــ البساطة في تأويل قراءة الرفع ، سواء في جميع ما وقع من معطوفات ، أو في « الجروح » وحدها ، على لسان ابن خالويه ، وهو جواز ذلك ما دامت « أن » قد استوفت خبرها .

٣ ــ جنوح العكبري إلى تقليب قراءة الرفع على جميع الوجوه المحتملة في « النحو » ، وتبرعه بتبيان موضع المجرورات من الإعراب ، إذا اعتبرت المرفوعات معطوفة عــلى الضمير في قوله « بالنفس » (المقصود بالضمير الخبر المقدر المتعلق به الجار والمجرور ، وعليه يكون التقدير « ان النفس هي بالنفس ») .

٤ ــ تحذيره من الوقوع في خطأ الأخذ بعطف تلك الأسماء على موضع « أن وما عملت فيه » (يجيز الكوفيون والبصريون مثل هذا العطف ، مع فارق ان الأولين يجيزونه حتى قبل تمام الخبر ، بينما لا يجيزه الآخرون إلاّ بعد تمامه ، على اعتبار أن موضع « أن واسمها » الرفع بالابتداء) ، لأن موضعها ليس الرفع ، وإنما النصب على المفعولية ، مما يدل عل الدقة التي أخذ النحاة المتأخرون أنفسهم بها وهم يدرسون جميع الوجوه الممكنة في الإعراب .

٥ ــ حرصه على عدم إغفال أي وجه من الوجوه ، كما هي الحال في تقريره جواز أن يكون « الجروح قصاص » مستأنفــاً لأنه « في شريعة محمد » ولم يكن كذلك في شريعة بني اسرائيل بعد أن قرّر فيه جواز الوجوه الثلاثة . (هنا يتفق العكبري مع ابن خالويه في ان الله تعالى كتب في « التوراة » على بني اسرائيل « ان النفس بالنفس » إلى قوله « والسن بالسن » ، ثم كأنه قال ــ والله أعلم ــ ومن بعد ذلك « الجروح قصاص ») .

* * *

ــ [سورة المائدة / الآية ٥٣]

القراءة المشهورة « ويقولُ الذين آمنوا ... » برفع « يقول » ، وقرأه أبو عمرو ويعقوب بالنصب . (النشر في القراءات العشر ، ج ٢ ، ص ٢٥٤) .

الحجة لمن رفع أنه ابتدأ بالفعل فأعربه بما وجب له بلفظ المضارعة . والحجة لمن نصب انه رده على قوله « ان يأتي » (في الآية السابقة) . (الحجة في القراءات السبع ، ص ١٠٦) .

وقراءة الرفع عند العكبري على الاستئناف . أما قراءة النصب فمن أربعة أوجه :

١ — انه معطوف على « يأتي » (في الآية السابقة) حملاً على المعنى ، لأن معنى « عسى الله أن يأتي ، وعسى أن يأتي الله » واحد . ولا يجوز أن يكون معطوفاً على لفظ « أن يأتي » لأنه خبر عسى ، والمعطوف عليه في حكمه ، فيفتقر إلى ضمير يرجع إلى اسم عسى ، ولا ضمير في قوله (ويقول الذين آمنوا) فيصير كقولك (عسى الله أن يقول الذين آمنوا) .

٢ — انه معطوف على لفظ « يأتي » على الوجه الذي جعل فيه بدلاً فيكون داخلاً في اسم (عسى) واستغني عن خبرها بما تضمنه اسمها من الحدث .

٣ — ان يعطف على لفظ « يأتي » وهو خبر ، ويقدر مع المعطوف ضمير محذوف تقديره « ويقول الذين آمنوا به » (الزيادة المقدرة هي «به»).

٤ — ان يكون معطوفاً « على الفتح » تقديره « فعسى الله أن يأتي بالفتح ، وبأن يقول الذين آمنوا » .

* * *

نسجل على هذه التعليقات ما يلي :

١ — بساطة التخريج لدى ابن خالويه .

٢ — رفض العكبري الأخذ ببساطة التخريج في قراءة النصب ، على أساس العطف على « ان يأتي » ، هكذا في المطلق ، مما يؤكّد ميل النحو إلى التعقيد بالغوص على أدق دقائق الوجوه المحتملة . والدليل على ذلك :

أ ــ رفضه في الوجه الأول أن يكون العطف على « يأتي » لفظاً ، وإنما بالحمل على المعنى ، وأثر المنطق في تعليله : (عسى الله أن يأتي ، وعسى أن يأتي الله ، بمعنى واحـــد) ، فإذا اعتبر « ويقول » معطوفاً على « أن يأتي » في اللفظ ، كان حكمه كحكم الثاني ، ويصبح سياق الكلام « عسى الله أن يقول » ، وليس هذا هو المعنى المقصود .

ب ــ إمكان اعتبار « يقول » معطوفاً على لفظ « يأتي » إذا اعتبر « عسى » فعلاً تاماً غـــير محتاج إلى خبر فيكون التقدير « عسى أن يأتي » و « عسى أن يقول » .

ج ــ اشتراط تقدير ضمير محذوف بعد آمنوا ، « به » ، إذا اعتبر العطف على لفظ « يأتي » مع كون هـــذا الأخير خبر « عسى » .

د ــ الإغراق في التأويل حتى يبلغ الأمر به إلى تقدير « أن » مسبوقة بحرف الجر « الباء » عطفاً عـــلى « بالفتح » ، وحينئذ يغدو « يقول » معمولاً لـ « يأتي » كما أن « الفتح » معمولٌ له .

* * *

ــ [سورة المائدة / الآية ٩٥]

القراءة المشهورة « ومن قتله منكم متعمداً فجزاءٌ مثلُ ما قتل من النعم ...» برفع « جزاء » منوناً و « مثل » بغير تنوين ، وهي قراءة عاصم ، وحمزة ، والكسائي ، ويعقوب . أما الباقون فقرأوا بغـــير تنوين وبخفض « مثل » . (النشر في القراءات العشر ، ج ٢ ، ص ٢٥٥) .

فالحجة لمن نوّن أنه جعل قوله : فـ « جزاء » مبتدأ ، وجعل قوله « مثل » الخبر ، أو برفعه باضمار ، يريد (فعليه جزاءٌ) ويكون « مثل » بدلاً من جزاء » . والحجة لمن أضاف أنه رفعه بالابتداء ، والخبر قوله (من النعم) و (ما) ها هنا على وجهين :

١ – ان يكون بمعنى مثل « الذي » قتل .

٢ – ان يكون بمعنى « مثل المقتول » . (أي ان « ما » تكون بمعنى « شيء ») . (الحجة في القراءات السبع ، ص ١٠٩) .

ويقول العكبري ان « جزاء » مبتدأ ، والخبر محذوف . وقيل التقدير : « فالواجب جزاء » (أي ان « جزاء » يكون على هذا خبراً لمبتدأ محذوف) . ويقرأ بالتنوين ، فعلى هذا يكون « مثل » صفة له أو بدلاً ، و « مثل » هنا بمعنى « مماثل » . ولا يجوز على هذه القراءة أن يعلق « من النعم » بـ « جزاء » ، لأنه مصدر ، وما يتعلّق به من صلته ، والفصل بين الصلة والموصول بالصفة أو البدل غير جائز ، لأن الموصول لم يتم ، فلا يوصف ولا يبدل منه .

« ويقرأ شاذاً بالتنوين و « مثـــل » بالنصب ، وانتصـــابه بـ « جزاء » . ويجوز أن ينتصب بفعل دل عليه « جزاء » ، أي « يخرج » أو « يؤدي » مثل . وهذا أولى ، فان الجزاء يتعدى بحرف الجر .

« ويقرأ في المشهور بإضافة « جزاء » إلى « مثل » . وإعراب الجزاء على ما تقدم ، و « مثل » في هذه القراءة في حكم الزائدة . وهو كقولهم : « مثلي لا يقول ذلك » أي أنا لا أقول . وإنما دعا إلى هذا التقدير ان الذي يجب به الجزاء ، المقتول ، لا مثله .) (إملاء ما منّ به الرحمن ، ج ١ ، ص ١٣١) .

* * *

ماذا نلاحظ ممـــا تقدّم ؟

١ – يختلف ابن خالويه والعكبري في تخريج المبتدأ والخبر . فبينما يعتبر الأول « مثل » خبراً ، يستبعد الثاني هذا التخريج استبعاداً تاماً . ثم هما يلتقيان على أن يكون « جزاء » مبتدأ والخبر محذوف (فعليه جزاء) ، وان « مثل » يكون في هذه الحالة بدلاً (أو صفة على رأي العكبري) منه .

٢ – ينفرد العكبري بتخريج « جزاء » على أنه خبر والمبتدأ مقـــدر (فالواجب جزاء) .

٣ – بينما يحاول ابن خالويه تفسير « ما » ، نرى العكبري لا يتعرض لها على الإطلاق .

٤ – أثر المنطق في تخريج قراءة النصب الشـــاذة في ترجيح انتصاب « مثل » بفعل مقدّر « يخرج » أو « يؤدي » ، عـــلى انتصابه بالمصدر لأنه لا يتعدى بنفسه بل يحتاج إلى حرف الجرّ لتعديته .

٥ – اعتبار « مثل » في حكم الزائدة في قراءة الاضافة تبعاً لأن الذي يجب به الجزاء ما يماثل المقتول عدداً لا ما يماثله في النوع . ولا يخفى ما في ذلك من دقة المنطق ورهافته .

* * *

– [سورة الانعام / الآية ٢٧]

القراءة المشهورة « فقالوا يا ليتنا نردُّ ولا نكذّبَ ... ونكونَ ... » برفع « نرد » ونصب « نكذب » و « نكون » ، وهي قراءة حمزة ، وعاصم (في رواية حفص) ، ويعقوب ، ووافقهم ابن عامر في نصب « نكون » وحده ، وقرأ الباقون برفع الفعلين . (النشر في القراءات العشر ، ج ٢ ، ص ٢٥٧) .

فالحجة لمن قرأ بالنصب أنه جعله جواباً للتمني (أي يا ليتنا نرد) بالواو ، لأن الواو في الجواب كالفاء (المقصود واو المعية وفاء السببية كما لا يخفى) . ودليله أنه في حرف (عبد الله) بالفاء في الأول (أي فلا نكذب) ، وبالواو في الثاني والنصب فيهما . والحجة لمن رفع أنه جعل الكلام خبراً ، ودليله انهم تمنوا الرد ، ولم يتمنوا الكذب ، والتقدير « يا ليتنا نرد ونحن لا نكذب بآيات ربنا ، ونكون ... » . ويحتمل أن يكونوا تمنوا الرد والتوفيق ، ومن التوفيق مع الرد ترك الكذب . (الحجة في القراءات السبع ، ص ١١٢ – ١١٣) .

وقراءة الرفع عند العكبري من وجهين :

١ – ان « نكذب » معطوف على « نرد » فيكون عـــدم التكذيب ، والكون من المؤمنين ، متمنين أيضاً كالرد .

٢ – انه خبر مبتـــدأ محذوف ، أي (ونحن لا نكذب) وفي المعنى وجهـــان :

أ ــ انه متمنى أيضاً فيكون في موضع نصب على الحال من الضمير في « نرد » .

ب ــ ان يكون المعنى أنهم ضمنوا ألا يكذبوا بعد الرد ، فلا يكون للجملة موضع (أي من الإعراب) .

وقراءة النصب على أن الفعلين غير داخلين في التمني وإنما هما جواب له . (إملاء ما منّ به الرحمن ، ج ١ ، ص ١٣٩) .

* * *

نلاحظ مما تقدم أن ابن خالويه والعكبري متفقان على التعليل في وجهي النصب والرفع والتفريعات عليه ، مع اختلاف طفيف وهو ان ابن خالويه لم يشر إلى موضع الجملة الاسمية المقدّرة « ونحن لا نكذب » من الاعراب ، بينما عرض لها العكبري ، ولم يكتف بذلك ، بل اعتبرها من وجه آخر مستأنفة ــ وهذا غير وارد بالنسبة إلى ابن خالويه ــ فلا يكون لها موضع من الإعراب على هذا الأساس .

* * *

ــ [سورة الانعام / الآية ٩٤]

القراءة المشهورة « لقد تقطّع بينَكم ... » بفتح النون في « بين » ، وهي قراءة نافع ، وعاصم (في رواية حفص) ، والكسائي ، وأبي جعفر . وقرأ الباقون بضمّ النون . (النشر في القراءات العشر ، ج ٢ ، ص ٢٦٠) .

فالحجة لمن قرأه بالضم أنه جعله اسماً معناه « وصلكم » فرفعه . والحجة لمن قرأ بالفتح أنه جعله ظرفاً ومعناه (الفضاء بين الغايتين) ، ودليله قراءة عبدالله (لقد تقطّع ما بينكم) . (الحجة في القراءات السبع ، ص ١٢٠ ــ ١٢١) .

ويوافق العكبري على ما قاله ابن خالويه في قراءة الرفع ، ويزيد عليه بأن « البين » من الأضداد ، أي يكون بمعنى « الوصل » كما يكون بمعنى «الفراق».

أما قراءة النصب فيخرجها من ثلاثة أوجه :

١ — ان « بين » ظرف لـ « تقطّع » والفاعل مضمر ، أي « تقطع الوصلُ بينكم » .

٢ — ان يكون « بين » وصفاً لمحذوف ، أي « تقطع شيء بينكم » (ولا يخرج هنا عن أن يكون ظرفاً ، ويكون وما بعده في محل رفع نعت لـ « شيء » المقدر) .

٣ — ان « بين » هو في موضع رفع ، وأنه معرب ، وجاء ذلك حملاً على أكثر أحوال الظروف ، وهو قول الأخفش . ومثله : منا الصالحون ، ومنا دون ذلك . (أي ان الظرف « دون » حل محل الفاعل « الصالحون » في الجزء الأول من الجملة ، فهو إذن في موضع رفع وهو معرب) . (إملاء ما منّ به الرحمن ، ج ١ ، ص ١٤٧) .

* * *

نلاحظ مما تقدّم :

١ — ان « ما » في قراءة عبد الله بن مسعود قد حلّت محل الفاعل المضمر الذي قدّره العكبري بـ « الوصل » في الوجه الأول لقراءة النصب ، وهي هنا (اسم موصول) .

٢ — ان « ما » نفسها حلّت محلّ الفاعل المضمر في الوجه الثاني لقراءة النصب ، ومعناها « شيء » وهو ما قدّره العكبري ليجعل من الظرف وما بعده نعتاً له .

٣ — دقة المنطق في قول الأخفش من وجهين :

أ) حلول الظرف « بين » محل معرب مرفوع ، فهو إذن في موضع رفع ، وهو معرب .

ب) انه بالرغم من كونه معرباً فقد بني على الفتح لأن وجه الظروف أن تكون في الأغلب مبنية .

* * *

القراءة المشهورة « وكذلك زَيَّن لكثير من المشركين قتلَ أولادِهم شركاؤهم ... » ببناء الفعل « زَيّن » للمعلوم ، ونصب « قتل » مفعولاً به مقدماً ، وجرّ « أولاد » بالاضافة ، ورفع « شركاء » فاعلاً مؤخراً . وهذه قراءة الجمهور ما عدا ابن عامر الذي بنى الفعل للمجهول ، ورفع « قتل » نائباً عن الفاعل ، ونصب « اولاد » مفعولاً به ، وجرّ « شركاء » بالاضافة . وقد سبق لنا أن بيّنا قولهم بأن الذي دعا ابن عامر إلى مثل هذه القراءة ان كلمة « شركاء » مكتوبة بالياء (أي شركائهم) . (النشر في القراءات العشر ، ج ٢ ، ص ٢٦٣) .

ولن نعرض في هذه الآية إلاّ لقراءة ابن عامر التي قال فيها ابن خالويه بعد أن شرح وجهها بأن القارىء حال بهم (أي بالأولاد بعد أن نصبهم) بين المضاف والمضاف إليه ، وهو قبيح في القرآن ، وجائز في الشعر . (الحجة في القراءات السبع ، ص ١٢٥) .

وعلّق العكبري التعليق نفسه على قراءة ابن عامر ، ثم زاد عليها وجهاً هو جرّ « الأولاد » و « الشركاء » كليهما (وتكون القراءة عندئذ : وكذلك زُيّن لكثير من المشركين قتلُ أولادِهم شركائهم) ، الأول بالاضافة ، والثاني على أنه بدل منه ، لأن أولادهم شركاؤهم في دينهم وعيشهم وغيرهما . وزاد وجهاً آخر هو برفع « الشركاء » وقال ان فيه وجهين :

١ — انه مرفوع بفعل محذوف ، كأنه قال : من زيّنه ؟ فقال : شركاؤهم والقتل في هذا كله مضاف إلى المفعول (المقصود ان « أولادهم » يبقى مفعولاً به في هذه القراءة ومثيلاتها) .

٢ — ان يرتفع « شركاؤهم » بالقتل ، لأن الشركاء تثير بنيهم القتل قبله (المقصود أن الشركاء يثيرون بين المشركين قتل أولادهم قبل وقوعه) ، ويمكن أن يكون القتل يقع منهم (أي من الشركاء) حقيقة . (إملاء ما منّ به الرحمن ، ج ١ ، ص ١٥٢) .

* * *

ولنا على ما تقدّم الملاحظتان التاليتان :

١ — ان قراءة ابن عامر قراءة رسمية ومعترف بها والقراءات التي من هذا النوع لا تخضع للرسم وإنما هي متواترة (راجع بهذا الشأن ما قاله ابن الجزري في النشر ، ج ٢ ، ص ٢٦٣ — ٢٦٥ دفاعاً عن قراءة ابن عامر) .

٢ — إضافة وجهين من وجوه الإعراب محتملين في قراءة ابن عامر رغم أن أحداً لم يشر إلى القراءة بهما ، ومحاولة تخريجهما تخريجاً منطقياً بحيث يقال في الأول أن أولاد المشركين شركاؤهم في دينهم وعيشهم ، فيمكن على هذا أن يكون الشركاء في الإعراب بدلاً من الأولاد . ثم محاولة تخريج قراءة الرفع من وجهين يبدوان كلاهما مصطنعين ، إلى درجة يخيل معها للمرء أن الدرس النحوي أقرب ما يكون إلى المناظرات والمجادلات الكلامية ، عوض أن يكون الهدف منه تقويم الألسنة وضبط اللغة .

* * *

— [سورة الاعراف / الآية ٢٦]

القراءة المشهورة « ولباسُ التقوى ذلك خيرٌ ... » برفع « لباس » . وقرأه ابن عامر ، ونافع ، والكسائي ، وأبو جعفر بالنصب . (النشر في القراءات العشر ، ج ٢ ، ص ٢٦٨) .

فالحجة لمن رفع أنه ابتدأه بالواو ، والخبر « خيرٌ » ، و « ذلك » نعت لـ « لباس » . ودليله أنه في قراءة عبد الله ، وأبي : (ولباس التقوى خيرٌ) ليس فيه (ذلك) . والحجة لمن نصب أنه عطفه على ما تقدم بالواو (قبله : يا بني آدم قد أنزلنا عليكم لباساً يواري سوءاتكم وريشاً) ، فأعربه بمثل إعرابه . (الحجة في القراءات السبع ، ص ١٢٩) .

ويقول العكبري في قراءة الرفع انها على الابتداء ، وأن « ذلك » مبتدأ و « خير » خبره ، والجملة خبر « لباس » . ويجوز أن يكون « ذلك » نعتاً لـ « لباس » أي « المذكور والمشار إليه » ، وأن يكون بدلاً منه ، أو عطف

بيان ، و « خير » الخبر . وقيل « لباس التقوى » خبر مبتدأ محذوف تقديره « وساتر عوراتكم لباس التقوى » ، أو على العكس (أي أن يكون « لباس التقوى » مبتدأ محذوف الخبر) ، أي « ولباس التقوى ساتر عوراتكم». وفي الكلام حذف « مضاف » ، أي « ولباس أهل التقوى » ، وقيل « المعنى : « ولباس الاتقاء » الذي يتقى به النظر » ، فلا حذف إذاً .

أما قراءة النصب فيقول فيها أنها بالعطف على « ريشاً » . فإن قيل كيف ينزل اللباس والريش ، قيل ، لما كان الريش واللباس ينبتان بالمطر ، والمطر ينزل ، جعل ما هو المسبب بمنزلة السبب . (إملاء ما منّ به الرحمن ، ج١ ، ص ١٥٧) .

* * *

نرى مما تقدم :

١ — اكتفاء ابن خالويه بذكر وجه واحد لقراءة الرفع ، بينما يورد فيها العكبري أربعة أوجه .

٢ — تعدد الوجوه في « ذلك » عند العكبري ، واكتفاء ابن خالويه فيها بوجه واحد .

٣ — محاولة العكبري تعليل الآية تعليلاً بلاغياً حين تحدث عن مضاف محذوف بين « لباس » و « تقوى » حيناً ، وتفسير « التقوى » بـ « الاتّقاء » تارة اخرى .

٤ — دقة المنهج المنطقي في تعليل عطف « لباس » على « ريش » في قراءة النصب ، وكيف حل المسبب محل السبب ، فغدا اللباس والريش منزلين ، بينما المنزل الحقيقي هو المطر الذي تسبب في إنباتهما .

* * *

— [سورة الاعراف / الآية ٣٢]

القراءة المشهورة « قل هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا خالصةً يوم القيامة » بنصب « خالصة » ، وهي قراءة الجمهور سوى نافع الذي قرأ برفعها . (النشر في القراءات العشر ، ج ٢ ، ص ٢٦٩) .

فالحجة لمن نصب أنه لما تمّ الكلام دونها ، نصبها للحال . والحجة لمن رفع أنه أراد « قل هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا ، وهي لهم خالصة يوم القيامة». (الحجة في القراءات السبع ، ص ١٢٩) .

ويتناول العكبري هذه الآية على الشكل التالي :

« قل هي » ، « هي » مبتدأ وفي الخبر ستة أوجه :

١ — « خالصة » على قراءة الرفع . فعلى هذا تكون اللام متعلقة بخالصة (المقصود اللام في « للذين ») ، أي (هي خالصة لمن آمن في الدنيا) ، و « يوم القيامة » ظرف لـ « خالصة » ، ولم يمتنع تعلق الظرفين (المقصود اللام في « الذين » و « يوم ») بها ، لأن اللام للتبيين .

٢ — أن يكون الخبر « للذين » ، و « خالصة » خبر ثانٍ ، (وفي) متعلقة بـ « آمنوا » .

٣ — أن يكون الخبر « للذين » ، و « في الحياة الدنيا » معمول الظرف الذي هو « اللام » ، أي (يستقر للذين آمنوا في الحياة الدنيا) ، و « خالصة » خبر ثانٍ .

٤ — أن يكون الخبر « في الحياة الدنيا » و « للذين » متعلقة بـ « خالصة ».

٥ — أن يكون «اللام» حالاً من الظرف الذي بعدها ، على قول الأخفش .

٦ — أن تكون « خالصة » نصباً على الحال في قراءة من نصب ، والعامل فيها « للذين » ، أو « في الحياة الدنيا » إذا جعلته (أي « في الحياة الدنيا ») خبراً أو حالاً ، والتقدير (هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا في حال خلوصها لهم يوم القيامة) ، أي (ان الزينة يشاركون فيها في الدنيا ، وتخلص لهم في الآخرة) . ولا يجوز أن تعمل في « خالصة » زينة الله ، لأنه قد وصفها بقوله « التي » ، والمصدر إذا وصف لا يعمل . (إملاء ما منّ به الرحمن ، ج ١ ص ١٥٧ — ١٥٨) .

* * *

وهذه بعض الملاحظات على ما تقدم :

١ — البساطة التامة التي علّل بها ابن خالويه قراءتي النصب والرفع .

٢ — تعدّد الوجوه في خبر المبتدأ مع ما ينشأ عن كل وجه من فروع وحواش ، ولا سيما في موضوع تعليق « الجار والمجرور » أو « الظرف » ، وفي اختلاف « العوامل والمعمولات » الناشىء عن كل وجه .

٣ — تشريح قراءة النصب لاستخراج كل ما فيها من احتمالات عند تقدير العوامل والمعمولات وأثر المنطق الظاهر في منع أن تكون « الزينة » عاملة النصب في « خالصة » بعد أن وصفت . ولا يخفى على اللبيب ما في هذا كله من تنفير عن الدرس النحوي وتعقيد لا مسوغ له .

* * *

— [سورة الاعراف / الآية ٥٩]

القراءة المشهورة « ما لكم من إله غيرُه » برفع لفظ « غير » ، وهي قراءة الجمهور باستثناء الكسائي ، وأبي جعفر ، اللذين قرآ بخفضه . (النشر في القراءات العشر ، ج ٢ ، ص ٢٧٠) .

فالحجة لمن رفع أنه جعله حرف استثناء ، فأعربه بما كان الاسم يعرب به بعد « إلا » ، كقوله تعالى « لو كان فيهما آلهةٌ إلاّ اللهُ » [سورة الأنبياء / الآية ٢٢] . ويجوز الرفع في « غير » على الوصف لـ « إله » قبل دخول « من » عليه (باعتبار « من » حرف جر زائد وان لفظ « إله » موضعه الرفع) كقوله تعالى « هل من خالق غيرُ الله » [سورة فاطر / الآية ٣] . والحجة لمن خفض أنه جعله وصفاً لـ « إلهٍ » (أي على اعتبار اللفظ) ، ولم يجعله استثناء ، فهو كقولك « معي درهمٌ غيرُ زائف » . (الحجة في القراءات السبع ، ص ١٣٢) .

ويقول العكبري :

« من » زائدة ، و « إله » مبتدأ ، و « لكم » الخبر . (هذا على اعتبار

أن « ما » غير عاملة عمل « ليس » في لغة تميم) . وقيل الخبر محذوف أي « ما لكم من إله في الوجود » و « لكم » تخصيص وتبيين . وغيره في الرفع :

١ — انه صفة لـ « إله » على الموضع (أي بعد حذف « من ») .

٢ — انه بدل من الموضع مثل « لا إله إلاّ الله » (المقصود بالموضع ، موضع « إله » وهو الرفع) .

ويقول كذلك :

ويقرأ بالنصب على الاستثناء ، وبالجرّ صفة على اللفظ . (إملاء ما منّ به الرحمن ، ج ١ ، ص ١٦٠) .

* * *

ومن الملاحظ على ما سبق :

١ — إمكان اعتبار « غير » بمثابة « إلاّ » في الاستثناء ، في قول ابن خالويه ، وهو ما لم يحفل به العكبري ، رغم بساطة التعليل فيه .

٢ — تبرّع العكبري في البحث عن خبر المبتدأ (أو خبر « ما » الحجازية) وما في وجه حذف الخبر من تعمُّل واصطناع .

٣ — ما أدى إليه وجه حذف الخبر من إمكان اعتبار « غير » بدلاً من « إله » بعد حذف من الزائدة ، فيكون التقدير (ما لكم غيرُه في الوجود) .

٤ — إيراد قراءة النصب — ولم تذكر كتب القراءة التي عدنا إليها مثل هذه القراءة — لأن وجه النحو يسيغها ، على اعتبار أن « غير » اسم وهو نفسه المستثنى .

* * *

— [سورة يونس / الآية ٢٣]

القراءة المشهورة « إنما بغيكم على أنفسكم متاعَ الحياة الدنيا » بنصب

« متاع » برواية حفص ويقال انها سمعت عن ابن كثير أيضاً ، أما الرفع في « متاع » فهو ما عليه جمهور القراء .

فلمن رفع وجهان :

١ — أحدهما بالخبر لقوله « إنما بغيكم » متاعُ الحياة .

٢ — ان يجعل تمام الكلام عند قوله « على أنفسكم » ، ثم يرفع ما بعده باضمار « هو » ، كما قال « بشرٍّ من ذلكم النارُ » [سورة الحج / الآية ٧٢] ، أي « هي النار » .

والحجة لمن نصب أنه أراد الحال ، ونوى بالإضافة الانفصال ، أو القطع من تمام الكلام . (الحجة في القراءات السبع ، ص ١٥٦) .

ويقول العكبري :

« بغيكم » مبتدأ ، وفي الخبر وجهان :

١ — « على أنفسكم » ، فـ « متاع » على هـذا خبر مبتدأ محذوف ، أي « هو متاع » ، أو خبر بعد خبر (أي انه خبر مكرّر ، لأن الأخبار تتعدد تعدُّد النعوت) .

٢ — الخبر « متاع » و « على أنفسكم » متعلّق بالمصدر (أي بغيكم) .

وفي قراءة النصب في « متاع » يكون « على أنفسكم » خـبر المبتدأ ، و « متاع » منصوب على المصدر ، أي « يمتعكم بذلك متاع » . وقيـل : هو مفعول به ، والعامل فيه « بغيكم » ، ويكون بمعنى الطلب ، أي « طلبكم على أنفسكم متاعَ » ، وهنا يكون خبر « بغيكم » محذوفاً والتقدير « إنما بغيكم ضلال » . (إملاء ما منّ به الرحمن ، ج ٢ ، ص ١٥) .

* * *

ماذا يمكننا أن نستنتج مما سبق :

١ — على الرغم من قراءة جمهور القراء « متاع » بالرفع ، فإن القراءة التي اشتهرت هي بالنصب في رواية حفص .

٢ – فتح باب التأويل في تمـــام الكلام (أي الجملة الاسمية) ، هل ينتهي عند « على أنفسكم » ؟ أم ينتهي عند « متاع الحياة » ؟ يفتح الباب أمام تفريعات شتى .

أ) ان يكون « على أنفسكم » متعلّقاً بـ« بغيكم » .

ب) ان يكون « متاع » خبراً لمبتدأ مقدّر « هو » ، ويغدو الكلام جملتين اسميتين متناسقتين من غير عطف .

ج) ألا يقدر مبتدأ للخبر « متاع » بحيث يؤلفان جملة اسمية مستقلة ، وإنما يعتبر « متاع » خبراً مكرّراً للخبر الأول « على أنفسكم » .

٣ – حين تمّ معنى الجملة الاسمية بالمبتدأ « بغي » ، والخبر « على أنفسكم » ، انفتح باب التأويل في نصب « متاع » ، فمن « حال » إلى انتصاب على القطع من تمام الكلام ، إلى انتصاب بفعل مقدر على المصدرية .

٤ – عند تقدير نصب « متاع » بالمصدر « بغي » ، وهو وجه من الوجوه التي يحتملها « النحو » ، اضطر العكبري إلى اعتبار الكلام غير تام عند « على أنفسكم » ، وتقدير خبر للمبتدأ قدّره بـ « ضلال ».

وغني عن القول أن تشابك هذه الوجوه، سواء في قراءة الرفع أو في قراءة النصب ، من شأنه أن يدل على ما لحق « الدرس النحوي » من تعقيد يقلّل من فائدته في ضبط اللغة قراءة وكتابة ، وهو الهدف الأول للنحو في أية لغة .

* * *

– [سورة هود / الآية ٧١]

القراءة المشهورة « ومن وراء إسحـــاق يعقوبَ » بنصب « يعقوب » ، وهي قراءة ابن عامر ، وحمزة ، وعاصم (في رواية حفص) ، وقرأ الباقون برفعه. (النشر في القراءات العشر ، ج ٢ ، ص ٢٩٠) .

فالحجة لمن رفع أنه أراد الابتداء ، وجعل الظرف خبراً مقدّماً ، كما تقول « من ورائك زيدٌ » . والحجة لمن نصب أنه ردّه بالواو على قوله « وبشرناها » ، وجعل البشارة بمعنى الهبة ، فكأنه قال « ووهبنا لها من وراء إسحق يعقوب » . وكان بعض النحاة يقول : هو في موضع خفض ، إلاّ أنه لا ينصرف ، وهذا بعيد ، لأنه عطفه على عاملين « الباء » (في قوله تعالى : فبشرناها بإسحاق) و « من » . (الحجة في القراءات السبع ، ص ١٦٤) .

ويقول العكبري أن في قراءة الرفع وجهين :

١ — هو مبتدأ وما قبله (أي من وراء) الخبر .

٢ — أنه مرفوع بالظرف .

وفي القراءة بفتح الباء من يعقوب وجهان :

١ — انه منصوب ، وفيه وجهان :

أ) هو معطوف على موضع بإسحق (في قوله : فبشرناها باسحق)

ب) هو منصوب بفعل محذوف دل عليه الكلام ، وتقديره : وهبنا له من وراء إسحاق يعقوب .

٢ — ان الفتحة للجرّ (باعتبار انه ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة) وهو معطوف على لفظة اسحق ، أي « فبشرناها بإسحق وبيعقوب». وهذا الوجه ضعيف عند بعضهم لأنه قد فصل بين يعقوب وبين الواو العاطفة بالظرف . (إملاء مـــا منّ به الرحمن ، ج ٢ ، ص ٢٣) .

* * *

نستنتج من ذلك :

١ — ليس في قراءة الرفع أي تعقيد ما دام تخريجها على الابتداء (مبتدأ مؤخر) وما قبله (من وراء) خبر مقدم . لكن الأمر يغدو أكثر خطورة حين يقال ان « يعقوب » مرفوع بالظرف .

٢ – تأويل موضع « اسحق » من الإعراب على أنه نصب يختلف في قول ابن خالويه عنه عند العكبري . فبينما يعتبر الأول البشارة « هبة » ، نرى الثاني يتخذ من « الهبة » وجهاً آخر لقراءة النصب ، هو تقدير فعل محذوف دلّ عليه الكلام ، والتقدير « وهبنا له من وراء اسحاق يعقوب » . ولا ندري حقاً ماذا يكون تقدير موضع « باسحاق » إن لم يكن مفعولاً به لفعل دلّ عليه فعل البشارة .

٣ – اعتبار الفتحة للجرّ وهو وجه من الوجوه التي قال بها بعض النحاة ، وحفزت بعضهم الآخر إلى تضعيفهـــا لخلل في سياق الكلام . وكل هذا لعمري من قبيل التمحّل الذي لا مسوغ له .

* * *

– [سورة الكهف / الآية ٨٨]

القراءة المشهورة « فله جزاءً الحسنى » ، بنصب « جزاء » مع التنوين ، وهي قراءة حمزة ، والكسائي ، ويعقوب ، وخلف ، وعاصم (في رواية حفص) وقرأ الباقون بالرفع من غير تنوين . (النشر في القراءات العشر ، ج ٢ ، ص ٣١٥) .

فالحجة لمن رفع وأضـــاف ، أنه رفع « الجزاء » بالابتداء ، وأضافه إلى الحسنى ، فتم بالإضافة اسماً ، وقوله (له) الخبر . يريد به (فجزاء الحسنى له) . ودليله قوله « لهم البشرى » [سورة يونس / الآية ٦٤] . والحسنى ها هنا بمعنى الإحسان ، والحسنات . والحجة لمن قرأه بالنصب أنه أراد به وضع المصدر في موضع الحال ، كأنه قال « فله الجنة مجزياً بها جزاءً » . وله وجه آخر ، انه ينصبه على التمييز ، وفيه ضعف ، لأن التمييز يقبح تقديمه ، سيما إذا لم يأت معه فعل متصرف . وقد أجازه بعض النحويين على ضعفه . (الحجة في القراءات السبع ، ص ٢٠٥) .

وعند العكبري أن قراءة الرفع والإضافة على أن « جزاء » مبتدأ ، أو هو مرفوع بالظرف ، والتقدير « فله جزاء الخصلة الحسنى » . ويقرأ بالرفع والتنوين ، و « الحسنى » بدل ، أو خبر مبتـــدأ محذوف (التقدير « هو » أو « هي »

الحسنى) . ويقرأ بالنصب والتنوين ، أي « فله الحسنى جزاءً » فهو مصدر في موضع الحال ، أي « مجزياً بها » . وقيل هو مصدر على المعنى ، أي « يجزى بها جزاءً » ، وقيل تمييز . ويقرأ بالنصب من غير تنوين ، وهو مثل المنون ، إلاّ أنه حذف التنوين لالتقاء الساكنين . (إملاء ما منّ به الرحمن ، ج ٢ ، ص ٥٩) .

* * *

ونسجّل الملاحظات التالية :

١ — ميل العكبري إلى الإكثار من وجوه التقدير ، كما في قوله « فله جزاء الخصلة الحسنى » لتسويغ وجه الرفع بالظرف ، بينما نرى ابن خالويه جانحاً في تعليل قراءة الرفع من غير تنوين إلى البساطة.

٢ — لم يتعرض ابن خالويه لقراءة الرفع مع التنوين ، ولعلها وجه من الوجوه التي يحتملها الإعراب دون القراءة . وقد فتح العكبري بها باب التأويل لمحل « الحسنى » من الإعراب ، والكلمة لا خلاف فيها ، وذلك بأن قال :

أ) ان يكون « الحسنى » بدلاً من المبتدأ « جزاء » (أي « فله جزاء » ، أو « فله الحسنى ») .

ب) ان يكون « الحسنى » خبراً لمبتدأ محذوف ، وهنا يصبح التقدير أغرق في التعقيد لأنه لا مسوغ له ، ولا داعي إلى تقدير نظم الكلام بـ « فله جزاءٌ هو الحسنى » .

٣ — بينما يقتصر ابن خالويه على تأويلين لقراءة النصب مع التنوين هما « الحال » و « التمييز » ، نرى العكبري يضيف إليهما وجهاً ثالثاً ، وهو أن يكون « جزاء » مصدراً منصوباً لفعل مقدر « يجزى بها جزاء » . ولا يخفى أن قراءة النصب في وجوهها الثلاثة تستدعي أن يكون « الحسنى » مبتدأ و « له » الخبر .

٤ ــ يذكر العكبري وجهاً مما يحتمله النحو ، وإمكان الوجود في الاستعمال ، وهو قراءة النصب وحذف التنوين تخفيفاً في النطق .

* * *

ــ [سورة مريم / الآية ٦]

القراءة المشهورة « يرثُني ويرثُ من آل يعقوب » برفع الفعلين ، وهي قراءة الجمهور ما عدا أبا عمرو والكسائي فقد قرآ بجزمهما . (النشر في القراءات العشر ، ج ٢ ، ص ٣١٧) .

والحجة لمن رفع أنه جعل قوله « يرثني » صلة لولي (المقصود صفة له) لأنه نكرة ، عاد الجواب عليها بالذكر ، ودليله قوله تعالى « انزل علينا مائدةً من السماء تكونُ » [سورة المائدة / الآية ١١٤] . ولو قيل انه إنما جاز الرفع في قوله « يرثني » وما أشبهه ، لأنه حال حل محل اسم الفاعل لكان وجهاً بيِّناً ، ودليله قوله تعالى « ثم ذرهم في خوضهم يلعبون » [سورة الانعام / الآية ٩١] يريد (لاعبين) ، وفيه بعض الضعف ، لأن الأول حال من « ولي » وهو نكرة ، وهذا حال من الهاء والميم (المقصود في « ذرهم ») وهما معرفة . والحجة لمن جزم أنه جعله جواباً للأمر ، لأن معنى الشرط موجود فيه ، يريد (فإن تهب لي ولياً يرثني) . (الحجة في القراءات السبع ، ص ٢٠٩ ــ ٢١٠) .

أما العكبري فيعلّق على القراءتين بقوله :

يقرأ بالجزم فيهما على الجواب ، أي « إن تهب يرث » . وبالرفع فيهما على الصفة لولي ، وهو أقوى من القراءة الأولى ، لأنه سأل « ولياً » هذه صفته . والجزم لا يحصل بهذا المعنى . (إملاء ما منّ به الرحمن ، ج ٢ ، ص ٦٠ ــ ٦١) .

* * *

نرى مما سبق :

١ ــ لا خلاف على إعراب جملة (يرثني) صفة لـ « ولي » في قراءة الرفع .

٢ – انفرد ابن خالويه بذكر احتمال وجه « بيّن » في العربيـــة ، وهو أن يكون موضع الجملة في قراءة الرفع « حالاً » ولكنه لم ينس أن يضعفه لكون الاسم الذي سبق الجملة نكرة ، وليس هو بمثابة « يلعبون » (من سورة الانعام) لأن هذه الجملة الفعلية الأخيرة واقعة بعد معرفة .

٣ – اتفاق ابن خالويه والعكبري في تعليل قراءة الجزم على جواب الأمر ، وبيان أن معنى الشرط موجود فيه ، لكن الأخير انفرد وحده في توهين هذه القراءة بالنسبة إلى قراءة الرفع ، مستخدماً في تعليله منطق إخضاع القاعدة النحوية للمعنى اللغوي ، وهو أن السائل « سأل ولياً هذه صفته » (أي ولياً وارثاً) ولا يحصل هذا المعنى حين نجعل من « يرث » جواباً لمعنى الشرط المتضمن في الأمـــر .

٤ – على الرغم من حجة العكبري في تقوية قراءة الرفع على قراءة الجزم ، لا بد من القول بأن القراءتين تقعان ، ما دامتا رسميتين لا شذوذ فيهما ، ضمن نطاق الخيار اللغوي الذي تسمح به بنيـــة اللغة نفسها ، ولا يجوز في نظرنا أن يضيق مثل هذا النطاق ما دام في حدود المعقول بتغليب وجه على آخر . ولا ينطبق هذا الرأي طبعاً على توهين وجه الحالية في « يرث » طالما ان بنية اللغة ذاتها لا تسمح به ، وانه لا يعدو أن يكون وجهاً من الوجوه التي تمحلها النحاة عبثـــاً .

* * *

– [سورة مريم / الآية ٣٤]

القراءة المشهورة « ذلك عيسى بن مريم قولَ الحقِ ... » بنصب « قول » ، وهي قراءة ابن عـــامر ، وعاصم ، ويعقوب ، بينمـــا قرأ الباقون برفعـــه . (النشر في القراءات العشر ، ج ٢ ، ص ٣١٨) .

فالحجة لمن نصب أنه وجهه إلى نصب المصدر ، كما يقول « هذا قولاً حقاً» (المقصود : أقول قولاً حقاً) ، و « قولَ الحق » (المقصود : أقول قول الحق). والحجة لمن رفع أنه جعله بدلاً من (عيسى) أو أضمر له « ذلك ثانيـــة » (المقصود : ذلك عيسى بن مريم ، ذلك قولُ الحق) ، فعيسى كلمة الله ، لأنه بكلمته كان وقوله . لأنه بقولة (كن تكون) ؛ و « روحه » ، لأنه كان رحمة على من بعث إليهم إذ آمنوا به فنجوا . (الحجة في القراءات السبع ، ص ٢١٢ — ٢١٣) .

وفي قراءة النصب عند العكبري ثلاثة أوجه :

١ — انه بالنصب على المصدر ، أي « أقول قولَ » .

٢ — انه منصوب على حد قول بعضهم بفعل مضمر تقديره « أعني » .

٣ — أنه حال من « عيسى » على حد قول بعضهم الآخر .

وفي قراءة الرفع وجهان :

١ — ان « ذلك » مبتـــدأ ، و « عيسى » خبره ، و « ابن مريم » نعت لـ « عيسى » ، و « قول الحق » نعت ثانٍ كذلك .

٢ — ان « ذلك » مبتدأ ، و « عيسى » خبره ، و « ابن مريم » خبر ثانٍ ، و « قول الحق » خبر ثانٍ كذلك .
(إملاء ما منّ به الرحمن ، ج ٢ ، ص ٦٢) .

* * *

نلاحظ على ما تقدم :

١ — اكتفاء ابن خالويه بوجه واحد من التعليل في قراءة النصب (على المصدرية) ، وإضافة العكبري وجهين آخرين ، إذا كان الأول منهما قريباً من تأويل النصب على المصدر ، فان الثاني يبقى بعيداً في التمحل ، إذ من غير المرجح أن يكون المعنى « ذلك عيسى بن مريم في حال قول الحق » .

٢ – المنطق الفقهي الذي يصبغ تخريج قراءة الرفع في « قول » على البدلية من « عيسى » وما يرافقه من أن معنى « الحق » الله تعالى . وان « عيسى » هو عينه قول الله عز وجل . وهذا ما لم يتطرّق اليه العكبري .

٣ – ان اضمار « ذلك » ثانية قبل « قول الحق » لا يغيّر في معنى « البدلية » من « عيسى » ، وإن غيّر في وجه الاعراب بحيث يكون « قول » خبراً لمبتدأ محذوف .

٤ – ان تخريجي العكبري في قراءة الرفع لا يبعدان كثيراً عن تخريج البدلية عند ابن خالويه من حيث كون « الحق » فيهما جميعاً « الله » عز وجل ويتفق الثاني منهما (أي كون « قول الحق » خبراً ثانياً) وتخريج قراءة اضمار « ذلك » ثانية ، من حيث الجوهر ، وإن اختلفا في التفصيل .

* * *

– [سورة الحج / الآية ٢٥]

القراءة المشهورة « ... والمسجد الحرام الذي جعلناه للناس سواءً العاكف فيه والباد » بنصب « سواء » ، وهي رواية حفص عن عاصم . أما الباقون فقرأوا برفعه. (النشر في القراءات العشر ، ج ٢ ، ص ٣٢٦) .

فالحجة لمن رفع أنه أراد الابتداء و « العاكف » الخبر . والحجة لمن نصب أنه أراده مفعولاً ثانيـاً لقوله « جعلناه » ، ورفع « العاكف » بفعل يريد به « استوى » العاكف فيه والبادي . (الحجة في القراءات السبع ، ص ٢٢٨) .

ويقول العكبري :

« جعلناه » يتعدى إلى مفعولين. فالضمير (الهاء) هو الأول . وفي الثاني ثلاثة أوجه :

١ ــ « للناس » ، فيكون « سواء » خبراً مقدماً وما بعده المبتدأ (هذا في قراءة الرفع في « سواء ») والجملة (أي المبتدأ والخبر) حال اما من الضمير الذي هو « الهاء » ، أو من الضمير في الجار (أي في « فيـــه ») .

٢ ــ ان يكون « للناس » حالاً ، والجملة بعده في موضع المفعول الثاني (وهذا أيضاً في قراءة الرفع) .

٣ ــ ان يكون المفعول الثاني « سواء » على قراءة من نصب ، و «العاكف» فاعل « سواء » . (أي فاعل للفعل « استوى » الذي منه « سواء »). ويجوز أن يكون « جعل » متعدياً إلى مفعول واحد ، و « للناس » حال أو مفعول تعدى إليه بحرف الجر .

وقرىء « العاكفِ » بالجر على أن يكون بدلاً من « الناس » ، و «سواء» على هذا نصب لا غير . (إملاء ما منّ به الرحمن ، ج ٢ ، ص ٧٨) .

* * *

ولنا على ما سبق بعض الملاحظات :

١ ــ مما يدعو إلى الاستغراب حقاً أن تطغى قراءة النصب في رواية حفص على قراءة الرفع المجمع عليهـــا من أئمة القراءة وبينهم عاصم ــ على ما نظن ــ في غير رواية حفص .

٢ ــ بساطة تخريج قراءة الرفع لدى ابن خالويه ، وسعي العكبري إلى تشريحها وتناول تفصيلاتها ودقائقها ، ولا سيما من حيث إعراب الجملة الاسمية في الموضع واختلاف هذا الاعراب الموضعي حسب الاجتهاد في تقدير « الحال » بصورة خاصة .

٣ ــ اتفاق الرجلين في تخريج قراءة النصب من حيث الأساس ، وبحث العكبري عن وجوه اخرى محتملة فيها من حيث الشكل .

٤ – انفراد العكبري بذكر قراءة الجر في « العاكف » على البدلية من « الناس » وتأكيده ان « سواء » لا يقرأ في هذا الوجه إلاّ نصباً ، أي على أنه مفعول ثان لـ « جعلناه » ، لأن « للناس » لا يصحّ أن يكون المفعول الثاني في هذه القراءة ، ولا يصحّ كذلك أن يكون حالاً ، وإلاّ لانتصب « العاكف » لأنه بدل منه .

* * *

– [سورة النور / الآية ٤٠]

القراءة المشهورة « موج من فوقه موج من فوقه سحابٌ ظلماتٌ بعضها فوق بعض » برفع « سحاب » و « ظلمات » منونين .

وتقرأ هاتان الكلمتان على ثلاثة أوجه :

الأوّل – على ما هي قراءتهما المشهورة .

الثاني – برفع الأول غير منون وإضافة الثاني إليه .

الثالث – برفع الأول وتنوينه وخفض الثاني مع التنوين .

فالحجة لمن نوّنهما ورفعهما أنه رفع « السحاب » بالابتداء والخبر « من فوقه » ، و « ظلمات » تبيين لقوله « موج من فوقة موج من فوقه سحاب » فهذه ثلاث « ظلمات » وحقيقة رفعهـا (أي « ظلمات ») عـلى البدل . والحجة لمن أضاف (أي قرأ « سحاب » من غير تنوين ، أنه جعل « الظلمات » غير « السحاب » فأضافه كما تقول « ماءُ مطرٍ » . والحجة لمن نوّن وخفض (أي « سحابٌ » بالرفع والتنوين و « ظلماتٍ » بالجر والتنوين) أنه رفع قوله « سحاب » بالابتداء ، وخفض « الظلمات » بدلاً من قوله أو « كظلمات » [في رأس الآية السابقة] . (الحجة في القراءات السبع ، ص ٢٣٩) .

وعند العكبري في الوجه الأول أن « ظلمات » خبر لمبتدأ محذوف ، أي « هي ظلمات » . وفي الوجه الثاني ان « الموج » المتراكم بمنزلة « السحاب » . وفي الوجه الثالث كما عند ابن خالويه . (إملاء ما منّ به الرحمن ، ج ٢ ، ص ٥٨ – ٥٩) .

* * *

يتبين لنا مما تقدم :

١ — ان الوجوه الثلاثة في القراءة ناتجة عما يحتمله الرسم العثماني غير المشكول من جهة ، وعن الاجتهاد في مجال الخيار اللغوي من جهة ثانية .

٢ — انه ليس من خلاف في التخريج بين ابن خالويه والعكبري ، سوى في الوجه الأول ، حيث جعل ابن خالويه « ظلمات » تبييناً لماهية الموج المتراكم والسحاب من فوقه ، بينما اعتبرها العكبري خبراً لمبتدأ محذوف .

* * *

— [سورة الفرقان / الآيتان ٦٨ — ٦٩]

القراءة المشهورة « ومن يفعل ذلك يلقَ اثاما * يضاعفْ له العذاب ويخلدْ فيه مهانا » بجزم « يضاعف » و « يخلد » وهذه قراءة الجمهور ، ما عدا ابن عامر وعاصماً (في رواية أبي بكر) . (النشر في القراءات العشر ، ج ٢ ، ص ٣٣٤) .

فالحجة لمن جزم أنه لما اتصل بعض الكلام ببعض جعلت « يضاعف » بدلاً من قوله « يلق » فجزمته ، ورددت عليه « ويخلد » بالجزم عطفاً بالواو . والحجة لمن رفع ، أنه لما اكتفى الشرط بجوابه كان ما أتى بعده مستأنفاً فرفعه . (الحجة في القراءات السبع ، ص ٢٤١) .

ولا يختلف العكبري عن ابن خالويه في تخريج قراءة الجزم . لكنه يقرّر ان قراءة الرفع على الاستئناف قراءة شاذة ، (إملاء ما منّ به الرحمن ، ج ٢ ، ص ٩٠) ، وهو أمر يثير الدهشة حقاً ، إذ إن قراءة ابن عامر من القراءات الرسمية ، وكذلك رواية أبي بكر بن عياش ، لأنها رواية عن عاصم وهو من القراء السبعة .

* * *

- [سورة النمل / الآية ٧]

القراءة المشهـــورة « ... أو آتيكم بشهابٍ قبسٍ لعلكم تصطلون » ، وهي قراءة عاصم ، وحمزة ، والكسائي ، ويعقوب ، وقرأ الباقون بلا تنوين في « شهاب » ، (النشر في القراءات العشر ، ج ٢ ، ص ٣٣٧) .

فالحجة لمن نوّن (الكلمتين) أنه جعل القبس نعتاً لـ « شهاب » فأعربه بإعرابه . وأصل الشهاب كل أبيض نوري . والحجة لمن أضاف أنه جعل الشهاب غـــير القبس ، فأضافه . أو أن يكون أراد « بشهابٍ من قبسٍ » فأسقط « من » وأضاف ، أو يكون أضاف ، والشهاب هو القبسُ ، لاختلافِ اللفظين ، كما قال تعالى « ولدار الآخرةِ خيرٌ » [سورة يوسف / الآية ١٠٩] ، (الحجة في القراءات السبع ، ص ٢٤٤) .

ولا يختلف العكبري عن ابن خالويه في تخريج القراءتين ، سوى أنه اكتفى في قراءة الاضافة بالوجه الأخير مما جاء في « كتاب الحجة » ، أي أنه من باب إضافة الشيء إلى نفسه كما في قولك « ثوب خزٍ » . (إملاء ما منّ به الرحمن ، ج ٢ ، ص ٩٣) .

* * *

وليس لنا على ما تقدّم سوى ملاحظة واحدة هي محاولة استنفاد كل الوجوه المحتملة في قراءة الاضافة ، سواء في ذلك الناحية المعنوية (جعل الشهاب غير القبس ، أو أن يكون الشهاب مقبوساً) والناحية اللغوية البحت (إسقاط « من » الواقعة بين الكلمتين « تقديراً » ثم اللجوء إلى الاضافة) .

* * *

- [سورة العنكبوت / الآية ٢٥]

القراءة المشهورة « وقال إنما اتخذتم من دون الله أوثاناً مودّةَ بينِكم في الحياة الدنيا » بنصب « مودة » غير منون ، وجرّ « بين » ، وهي قراءة حمزة ، وعاصم (في رواية حفص) . وقرأ ابن كثـــير ، وأبو عمرو ، والكسائي ،

برفع « مودّة » غير منوّن ، وخفض « بين » ، وقرأ الباقون بنصبها منوّنة ونصب بينكم . (النشر في القراءات العشر ، ج ٢ ، ص ٣٤٣) . وهناك وجه رابع ذكره ابن مجاهد عن عاصم (في رواية أبي بكر) هو برفع « مودة » منوّناً ، وفتح نون « بينكم » .

* * *

ذكر ابن خالويه الوجوه الأربعة في قراءة « مودّة بينكم » ، ثم قال « فالحجة لمن رفع مع الإضافة أنه جعل « إنما » كلمتين منفصلتين : « إن » الناصبة و « ما » بمعنى « الذي » ، و « اتخذتم » صلة « ما » . وفي « اتخذتم » (هاء) محذوفة تعود على « الذي » . و « أوثاناً » مفعول به ، و « مودة » خبر « إن » ، وتلخيصه : (إن الذي اتخذتموه أوثاناً مودّةُ بينِكم) . ومثله قول الشاعر (هو ابن غلفاء) :

ذريني إنمـــا خطئي وصوبي عـــليّ ، وإنما أهلكت مالُ

« وله في الرفع وجه آخر ، ان يرفع قوله « مودة » بالابتداء ، لأن الكلام قد تمّ عند قوله « أوثاناً » ، وقوله « في الحياة الدنيا » الخبر . والحجة لمن نصب أنه جعل « المودة » مفعول « اتخذتم » ، سواء أضاف أو نوّن ، وجعل « إنما » كلمة واحدة . أو جعل « المودة » بدلاً من « الأوثان » . ومن نصب « بينكم » مع التنوين (المقصود في « مودة ») جعله ظرفاً . ومن خفضه مع الاضافة جعله اسماً بمعنى « وصلكم ». (الحجة في القراءات السبع ، ص ٢٥٤ – ٢٥٥) » .

وقال العكبري « إنما اتخذتم » في « ما » ثلاثة أوجه :

١ – بمعنى « الذي » ، والعائد (أي الضمير العائد إلى الذي ، ويقدّر بالهاء في « اتخذتموه ») محذوف ، أي « اتخذتموه » . و « أوثاناً » مفعول ثان (باعتبار الهاء في اتخذتموه مفعولاً أول) أو حال ، و « مودة » الخبر على قراءة من رفع والتقدير « ذوو مودة » .

٢ – هي « كافّة » ، و « أوثاناً » مفعول (اتخذتم طبعاً) و « مودة » :

أ) بالنصب مفعول له ، أو على الصفة ، أي (ذوي مودة) .

ب) بالرفع على اضمار مبتدأ (أي « هي مودة ») ، وتكون الجملة نعتاً لـ « أوثان » .

٣ – « ما » مصدرية ، و « مودة » بالرفع الخبر . ولا حذف في هذا الوجه في الخبر ، بل في اسم « إن » والتقدير « إن سبب اتخاذكم مودّة » .

ثم يستطرد في بيان وجوه « بينكم » في الاضافة على أنها اسم ، ووجوهها في قراءة فتح النون على الظرفية ، شارحـاً ومعلّلاً ومبيناً مواضع الظرف من الاعراب ، بشكل يدهش القارىء ويحيّره في آن معاً . (إملاء ما منّ به الرحمن ، ج ٢ ، ص ٩٨ – ٩٩) .

* * *

ولعل الشكل الذي أبرزنا به جميع التعليلات والتخريجات والتعليقات عليها ، يغنينا عن القول بأن من يمعن النظر فيها يتأكّد له ما كان للوجوه الأربعة التي قرئت بها الآية من أثر عميق في فتح باب الاجتهاد المنطقي في الدرس النحوي على مصراعيه ، حتى لينوء طالب العربية بتحمّل أعبائها ، ويعيا عن استيعابها مهما كان مقدار طاقته على التذكّر والحفظ . وهذا لعمري من الأسباب التي تنفر من الدرس النحوي ، بينما الأجدى والأنفع أن يقتصر في الآية على القراءة بالوجه المشهور فيها وتتم دراستها الاعرابية ببساطة ويسر .

* * *

– [سورة لقمان / الآية ٢٧]

القراءة المشهورة « ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام والبحرُ يمده من بعده ... » برفع « البحر » ، وهي قراءة الجمهور ، ما عدا أبا عمرو بن العلاء

ويعقوب اللذين قرآ بالنصب . (النشر في القراءات العشر ، ج ٢ ، ص٣٤٧).

فالحجة لمن رفع أنه رده على (ما) قبل دخول « إن » عليها ، (أي انه عطفه على موضع إن واسمها وهو الرفع بالابتداء) ، أو استأنفه بالواو ، كما قال « يغشى طائفة منكم ، وطائفة قد أهمتهم أنفسهم » [سورة آل عمران / الآية ١٥٤] (برفع « طائفة » الثانية) . والحجة لمن نصب أنه ردّه على اسم « إن » . فإن قيل : ان من شرط أبي عمرو (ابن العلاء) أن يرفع المعطوف على « إن » بعد تمام الخبر(١) كقوله « والساعة لا ريب فيها » [سورة الجاثية / الآية ٣٢] (وذلك بعد قوله « إن وعد الله حق ») ، فقل : حجته في ذلك أن « لو » تحتاج إلى جواب يأتي بعد الابتداء والخبر ، فكان المعطوف عليها كالمعطوف على « إن » قبل تمام خبرها . والدليل على ذلك أن تمام الخبر ها هنا في قوله « ما نفدت كلمات الله » [من الآية نفسها] ، وهذا أدلّ دليل على دقة تمييز « أبي عمرو » ولطافة حذقه بالعربية . (الحجة في القراءات السبع ، ص ٢٦٠ — ٢٦١) .

ويعلّل العكبري قراءة الرفع من وجهين :

١ — انه مستأنف .

٢ — انه عطف على موضع اسم « إن » (طبعاً قبل دخول « إن » يكون اسمها مبتدأ) .

وقراءة النصب من وجهين :

١ — انه معطوف على اسم « إن » .

٢ — انه منصوب باضمار فعل يفسره ما بعده . (إملاء ما منّ به الرحمن ، ج ٢ ، ص ١٠٢) .

* * *

(١) انظر في ذلك المسألة رقم ٢٣ من « كتاب الانصاف في مسائل الخلاف » لابن الانباري .

ولنا ملاحظة واحدة على ما تقدّم ، هي انه على الرغم من خلاف البصريين والكوفيين في عطف الاسم بعد « ان واسمها » فلا يجيز الأولون عطفه بالرفع قبل تمام خبر « إن » ، ويجيزه الآخرون قبل تمامها ، وعلى الرغم من تمام خبر « إن » قبل العطف في الآية المذكورة ، فإن قراءة النصب هي لقطبين من أقطاب المدرسة البصرية . وقد احتجّ لهما ابن خالويه بأنه وإن تم خبر إن في الآية يبقى في حكم غير التام ، نظراً لأن جواب الشرط في « لو » لم يكمل قبل الاسم المعطوف ، ولذا فضل القارئان البصريان عطف « البحر » بالنصب على اسم « إن » .

* * *

– [سورة ص / الآية ٨٤]

القراءة المشهورة « قال فالحقُ والحقَ أقول » برفع « الحق » الأول ، ونصب « الحق » الثاني ، وهي قراءة عاصم وحمزة وخلف ، وقرأ الباقون بالنصب فيهما . (النشر في القراءات العشر ، ج ٢ ، ص ٣٦٢) .

فالحجة لمن نصبهما أنه أراد في الأول الاغراء ، ومعناه (فاتبعوا الحق) وأعمل الفعل المؤخر في الثاني . والحجة لمن رفع الأول أنه أضمر له ما يرفعه ، يريد (فهذا الحق) ، ونصب الثاني بالفعل المؤخر . أو يكون أراد (فأنا الحقُ) و (أقول الحقَّ) فأقام الفاء في الأول (أي في « فالحق ») مقام « انا » وهذا بعيد . (الحق الاولى تكون « الله » عز وجل في هذا التخريج) . (الحجة في القراءات السبع ، ص ٢٨١) .

ويعلّل العكبري لقراءة النصب في « الحق » الأول من وجهين :

١ – أن يكون مفعولاً لفعل محذوف ، أي (فاحق الحق) أو (فاذكر الحـــق) .

٢ – على تقدير حذف القسم ، أي (فبالحق لأملأن) (لأملأن هي رأس الآية التالية) ، و « الحق أقول » معترض بينهما . وسيبويه يدفع ذلك لأنه لا يجوز حذفه إلاّ مع اسم الله عز وجل .

وأما قراءة الرفع فيه فيعلّلها بأنها اما على معنى (فأنا الحق) ، وإما على معنى « فالحق مني » (أي الحق خبر لمبتدأ محذوف في الوجه الأول ، ومبتدأ محذوف الخبر في الوجه الثاني) .

وبديهي أن يعلّل قراءة النصب في « الحق » الثاني بالفعل المؤخر « أقول » . لكنه يضيف وجهاً جديداً في القراءة مما يحتمله النحو ، وهو قراءة الرفع في « الحق » الثاني فيعلّلها من وجوه :

١ ــ على تقدير تكرير المرفوع قبله (أي « الحق » الأول) .

٢ ــ على اضمار مبتدأ ، أي « قولي الحق » ، ويكون « أقول » على هذا مستأنفاً موصولاً بما بعده ، أي (أقول لأملأنّ) .

٣ ــ على انه مبتدأ و « أقول » خبره و « الهاء » محذوفة منه ، أي «أقوله» ، وهذا وجه فيه بعد . (إملاء ما منّ به الرحمن ، ج ٢ ، ص ١١٥).

* * *

يتضح لنا ممـــا تقدم :

١ ــ انه لا خلاف في تعليل قراءة النصب في « الحق » الأول على الاغراء.

٢ ــ ان الاشتغال بتخريج القراءات قديم العهد بدليل دفع سيبويه تقدير حذف القسم في الوجه الثاني لتعليل قراءة النصب في « الحق » الأوّل .

٣ ــ اتفاق ابن خالويه والعكبري عـــلى استبعاد وجهين من التخريج يسمح بهما الاعراب وإن كان هذا التخريج يقع على مسألتين مختلفتين .

٤ ــ محاولة العكبري اللجوء إلى تعليلات تتعدى نطاق النحو إلى نطاق البلاغة من حيث الفصل والوصل .

● ● ●

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الفصل الخامس

القراءة القرآنية و « الممنوع من الصرف »

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

لعل خير ما نقدم به بين يدي هذا الفصل ، اننا نميل إلى الاعتقاد بأن « الممنوع من الصرف » من أكثر الأبحاث اعتباطية في الدراسات النحوية . فالمأثور مثلاً عن اسم العلَم الممنوع من الصرف أن يجتمع فيه سببان أحدهما العلمية ، وآخر إما أن يكون العجمة ، أو العدل عن صيغة فاعل ، أو كونه بوزن الفعل ، إلى آخر ما هنالك من العلل المعروفة . ومع هذا نرى ابن جني(١) يقول : « ومما يفسد قول من قال : ان الاسم إذا منعه السببان الصرف ، فإن اجتماع الثلاثة فيه ترفع عنه الاعراب ، انا نجد في كلامهم من الأسماء ما يجتمع فيه خمسة أسباب من موانع الصرف ، وهو مع ذلك معرب غير مبني . وذلك كامرأة سميتها « بأذربيجان » . فهذا اسم قد اجتمعت فيه خمسة موانع : وهي التعريف (المقصود هنا العلمية) والتأنيث ، والعجمة ، والتركيب(٢) والألف والنون ، وكذلك إذا عنيت بـ « أذربيجان » البلدة ، والمدينة ، لأن البلد فيه الأسباب الخمسة ، وهو مع ذلك معرب كما ترى . »

وهذا لفظ « أشياء » ممنوع من الصرف ، مع ان علماء التصريف يقولون بأنه مقلوب عن « شيئاء » ووزنه « لفعاء » ، لا « فعلاء » ، وليس من ذكر لأن ما جاء على هذا الوزن من الأسماء يمنع من الصرف . وإذا نحن رجعنا إلى القرآن الكريم لم نجد هذه اللفظة بغير إضافة سوى في آية واحدة ، هي الآية ١٠١ من سورة المائدة ، في قوله تعالى « يا أيها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياء

---

(١) الخصائص ، ج ١ ، ص ١٨٠ .

(٢) يبدو انه مركب من « اذر » بمعنى النار ، و « بيجان » ، بمعنى خازن ومعناه « بيت النار » او « خازن النار » . انظر الحاشية رقم ٦ من « الخصائص » المذكور أعلاه .

إن تبد لكم تسؤكم » . ثم إذا نحن تدبّرنا أن في النص القرآني المجيد حرصاً كبيراً على التناغم الموسيقي ، وانسجاماً كلياً مع ميل العربي إلى النفور من كل ما يثقل على السمع أو النطق ، وجدنا أن « تنوين الجر » في « أشياء » (ولفظه « إن ») لا بدّ أن يشكل مع « إن » الشرطية التي بعده نوعاً من التنافر الموسيقي الذي تأباه الاذن العربية ، إذا لم نقل أن اللسان بعامة ، واللسان العربي بخاصة يتعثّر في النطق به .

ثم هناك لفظة « أُخر » (جمع « أُخرى ») ، وقد وردت في خمس آيات بينات من القرآن الكريم هنّ على التوالي : الآيتان ١٨٤ و ١٨٥ من سورة البقرة ؛ والآية ٧ من سورة آل عمران ؛ والآيتان ٤٣ و ٤٦ من سورة يوسف . وهي وحدها من الصفات التي على هذا الوزن : « فُعَل » ممنوعة من الصرف في الجموع . ولعلّ انفرادها من بين اخواتها اللائي هنّ على وزن « فُعلى » بهذا الوزن في الجمع جعل منها شبيهة لما هو معدول من أسماء العلَم على الوزن نفسه ، من مثل « هبل » ، و « زفر » ، و « عمر » ، فتبعته في عدم الصرف ، كما تبعها كذلك على ما نظن لفظ « جُمع » ، بمعنى « جميع » ، وليس من وزن « أُخر » في الافراد .

ومهما يكن من أمر فاننا لن نطيل الوقوف عند هذه القضية أكثر مما ينبغي ، وإنما ننتقل إلى ما ورد من قراءات في الصرف وعدمه في اسمين من أسماء العلم الأعجمية هما « عاد وثمود » ، ثم في اسمين مما يعرف في لغة النحاة باسم صيغة منتهى الجموع ، هما « سلاسل » ، على وزن مفاعل أو فواعل ، ثم « قوارير » ، على وزن مفاعيل أو فواعيل .

وإذا كان « عاد » مما يحتمل الصرف وعدمه ، نظراً لكونه ثلاثياً ساكن الوسط مثل « هند » ، و « مصر » و « صور » وغيرها من الأسماء التي على هذا الوزن ، فلسوف نكتفي بدراسة الظواهر القرائية في صرف « ثمود » أو عدم صرفه ، طالما انه لا يخضع في بنيته لما يخضع له « عاد » من القياس النحوي .

* * *

– [سورة هود / الآية ٦٨]

القراءة المشهورة « ألا ان ثمودَ كفروا ربهم الا بعداً لثمودَ » بعدم إجراء الاسمين في الصرف . ويقول ابن مجاهد (١) ان ابن كثير ، ونافعاً ، وأبا عمرو ، وابن عامر ، قرأوا « ثمود » بالتنوين في أربعة مواضع ، هي :

١ – الآية المذكورة من سورة هود .

٢ – الآية ٣٨ من سورة الفرقان « وعاداً وثمـــوداً وأصحاب الرس » [القراءة المشهورة بعدم صرف « ثمود »] .

٣ – الآية ٣٨ من سورة العنكبوت « وعـــاداً وثموداً وقد تبين لكم » [القراءة المشهورة بعدم صرف « ثمود »] .

٤ – الآية ٥١ من سورة النجم « وثموداً فما أبقى » [القراءة المشهورة بعدم صرف « ثمود »] (٢).

ويضيف أن القراء المذكورين أعلاه لم يصرفوا « لثمود » في آخر الآية من سورة هود . وكذلك ان حمزة ترك الصرف في هذه الأحرف الخمسة ، بينما صرفهن الكسائي جميعاً .

ويعلّق ابن خالويه على هذه الآيات بقوله « إلا ان ثموداً كفروا ربهم » ، يقرأ وما شاكله من الأسماء الأعجمية مصروفاً وغير مصروف . فلمن صرفه وجهـــان :

١ – انه جعله اسم حي أو رئيس ، فصرفه .

٢ – انه جعله « فعولاً » من « الثمد » ، وهو الماء القليل ، فصرفه .

والحجة لمن لم يصرفه انه جعله اسماً للقبيلة فاجتمع فيه علتان فرعيتان منعتاه من الصرف :

---

(١) كتاب السبعة في القراءات ، ص ٣٣٧ .

(٢) يلاحظ ان الرسم الاملائي في المصحف العثماني أضاف «ألفاً ساكنة» بعد « ثمود » في جميع هذه الآيات ، وهذا يحتمل قراءة الاجراء في الصرف بالنصب والتنوين .

١ – التأنيث ، وهو فرع للتذكير .

٢ – التعريف ، وهو فرع للتنكير . (المقصود بالتعريف هنا أن الكلمة اسم علم ، والعلم معرفة كما لا يخفى) .

والقراء مختلفون في هذه الأسماء ، وأكثرهم يتبع السواد (المقصود هنا الرسم الاملائي) ، فما كان فيه بألف أجراه ، وما كان بغير ألف منعه الاجراء (معنى الاجراء الصرف كما هو معروف) . فأما قوله « وآتينا ثمود الناقة » [سورة الاسراء / الآية ٥٩] ، فإنما ترك اجراؤه لاستقبال الألف واللام ، فطرح تنوينه ، كما قرأوا « قل هو الله أحدُ * الله الصمد » [سورة الاخلاص / الآيتان ١ و ٢] . (الحجة في القراءات السبع ، ص ١٦٣ – ١٦٤) .

واكتفى العكبري في التعليق على اجراء « ثمود » في الصرف أو عدم اجرائه ، بأنه يقرأ بالتنوين لأنه مذكّر وهو حي أو أبو القبيلة ، وبحذف التنوين غير مصروف على أنها القبيلة . (إملاء ما منّ به الرحمن ، ج ٢ ، ص ٢٣) .

* * *

ولعلّ مما يلفت النظر في هذه المسألة أن فيها إشارات تستدعي الوقوف طويلاً عندها ، وربما التساؤل معها عن مدى قابليتها للانطباق على بنية اللغة وطبيعتهـــا :

أوّلاً – بالرغم من أن القراءة المشهورة في مصاحفنا اليوم برواية حفص لم تصرف « ثمود » ، فإن الرسم المصحفي احتفظ فيها بعد « الدال » من « ثمود » الأولى بصورة ألف المد ، وهي من بين الحروف المهملة في اللفظ ، والواقعة بشكل « حامل » لفتحتي تنوين النصب ، باستثناء أن يكون الاسم المنوّن بتنوين **النصب** منقوصاً (ينتهي بالألف المقصورة) ، لأن المنطق لا يسمح برسم ألفين ما دامت إحداهما تنوب عن الثانية ، كما في « فتىً » ، أو أن يكون آخره همزة بعـــد ألف مد ، كما في « جزاءً وفاقاً » [سورة النبأ / الآية ٢٦] ، ويعود السبب فيه – على ما نظن – إلى القرابة بين « الهمزة » و « الألف » ، مما لا يبقى معه داع لإضافة الحامل المذكور .

ثانياً — ما هو المعيار الذي استخدمه « الكاتب » عندما رسم المصحف فزاد ألف المد بعد « ثمود » المنصوبة المنوّنة ؟ ألا يدعو هذا الأمر إلى الاعتقاد بأن الرواية المتواترة فيه كانت التنوين وإجراء الصرف ، وان منع الإجراء لا يعدو أن يكون بتأثير من قاعدة النحاة الكلية في « منع الصرف » ، وفرضهم هذه القاعدة على اللغة فيما بعد ؟ أوليس في إشارة ابن خالويه إلى ترك إجراء « ثمود » في قوله تعالى « وآتينا ثمود الناقة » لاستقبال الألف واللام (وهذا أمر داخل في دائرة « الصوتيات » و « الجمالية الموسيقية » ، نظراً لصعوبة انتقال اللسان من الفتح إلى الكسر ثم إلى الفتح « ثمودَ نِـنَاقة » لما أحدثه التنوين من سكون التقى السكون في « ال » التعريف ، فحرك بالكسر ، كما هو معروف ، ونظراً لقبح وقعه وجرسه في الاذن ، بآن معاً) ، نقول : أوليس في الاشارة الآنفة توكيد لمسألة إجراء الصرفً « قراءةً » في المواضع التي لا يتعثّر معها اللسان في النطق ، وترك الاجراء لأسباب فنية بحت ؟

ثالثاً — على الرغم من اعتراف ابن خالويه بـ « أعجمية » ثمود ، لقوله « يقرأ وما شاكله من الأسماء الأعجمية مصروفاً وغير مصروف » ، فانه لم يلبث أن احتجّ لمن صرفه بأنه « جعله اسم حي أو رئيس » ، وهذا الاحتجاج ينفي بالطبع « أعجمية » الاسم ويطبعه بطابع « العروبية » لأن لا سبب آخر مع « العلمية » يمنع من صرفه ، كشرط التأنيث المفترض في الاحتجاج عند عدم الاجراء بأنه « اسم للقبيلة » . وقد ذهب ابن خالويه في الاحتجاج لمن صرفه مذهباً آخر ، وهو أن يكون اعتبره « فعولاً » من « الثمد » ، أي الماء القليل. وهذا اعتراف ثان بـ «عروبية» ثمود ، يذكّرنا بمن أنكروا وجود كلمات غير عربية في القرآن الكريم المنزل « بلسان عربي مبين » ، أو بمن حاولوا التمحل لبعض الألفاظ غير العربية جذوراً وأصولاً عربية ، من مثل قول ابن دريد في «الجمهرة بأن « الفردوس » مشتق من « الفردسة » وهي « السعة » ، على الرغم من أن الكلمة مستعارة من اللغة اليونانية (١) .

(١) انظر المعرب للجواليقي ، ص ٢٤٠ — ٢٤١ .

رابعاً – ليس في قول العكبري إشارة ، ولو إيماءً ، إلى « أعجمية » ثمود ، وفي ذلك ما يؤيد رجحان ظننا بأن القاعدة النحوية هي التي أثرت في اجراء التنوين وتركه ، على اعتبار أنه إذا كان الاسم لحي أو لأبي القبيلة ، فلا سبب مع العلمية يمنعه من الصرف ، وإذا كان اسماً للقبيلة اجتمع له مع العلمية سبب « التأنيث » ، فمنعه من الاعراب . كما ان الجواليقي لم يذكر اسم « ثمود » بين عشرات أسماء الاعلام الأعجمية التي ذكرها في كتابه .

* * *

– [سورة النمل / الآية ٢٢]
القراءة المشهورة « ... من سبأٍ بنبأ يقين » .

– [سورة سبأ / الآية ١٥]
القراءة المشهورة « لقد كان لسبأٍ في مسكنهم آية » .

بتنوين الجرّ في الآيتين .

ويقول ابن الجزري بأن أبا عمرو قرأ بفتح الهمزة فيهما ، ونسب ابن مجاهد هذه القراءة إلى ابن كثير وأبي عمرو .

فالحجة لمن أجراه أنه جعله اسم جبل أو اسم أب للقبيلة . والحجة لمن لم يجره أنه جعله اسم أرض أو امرأة فثقل بالتعريف والتأنيث . ويزيد ابن خالويه انه سئل « ابو عمرو » عن تركه صرفه فقال : هو اسم لا أعرفه ، وما لم تعرفه العرب لم تصرفه . (الحجة في القراءات السبع ، ص ٢٤٥) .

ولم يزد العكبري على أن قال : وسبأ بالتنوين على انه اسم رجل أو بلد ، وبغير تنوين على أنها بقعة أو قبيلة . (إملاء ما منّ به الرحمن ، ج ٢ ، ص ٩٣) .

* * *

وليس في ما تقدّم من تعليقات جديد يسترعي النظر عما وقعنا عليه في صرف « ثمود » وعدم صرفه سوى الأمور التالية :

الأول — إنَّ قراءة الجمهور هي بالصرف ولم يشذّ عن إجماعهم سوى ابن كثير وأبي عمرو في قول ابن مجاهد ، وأبي عمرو وحده في قول ابن الجزري .

الثاني — إنَّ الرسم الاملائي في « سبأ » (في الآيتين) لا يوجب ما أوجبه تنوين النصب في « ثمود » من إضافة « حامل » فتحتي التنوين لأنهما مجروران ، وعليه يمكن الذهاب إلى أن قراءة الاجراء هي الافشى والأشيع في التواتر .

الثالث — إذا صحّ ما قيل عن أبي عمرو من تركه صرف « سبأ » لأنه اسم لا يعرفه ، والعرب لا تصرف ما لا تعرف — وفي رأينا انه قول مستبعد أن يصدر عن رجل في مثل شهرة أبي عمرو في انه كان « أعلم الناس بالقراءات والعربيـــة وأيام العرب والشعر »(١) — لجاز منطقياً أن تمنع أسماء كثيرة من الصرف مما ليس من لغة العرب أصلاً . ثم كيف يمكن أن يعرف جمهور القراء ما هو « سبأ » ويصرفوه ، ولا يعلم ذلك رجـــل بمنزلة أبي عمرو ؟ وهل لم يكن لـ « سبأ » من الشهرة في عالم العرب ما يكفي لأن « يعرفه » أو « يعرفها » أبو عمرو ؟ ان الأمر ليبدو في غاية الغرابة وعمر الحق .

* * *

— [سورة الانسان / الآية ٤]

القراءة المشهورة « انا اعتدنا سلاسل وأغلالاً وسعيرا » ، وقد اتبع المصحف العثماني الذي نقرأ به اليوم « الألف الحامل » لتنوين النصب بعد اللام من « سلاسل » ، لكنه اكتفى برسم فتحة واحدة على اللام .

* * *

— [سورة النمل / الآية ٤٤]

القراءة المشهورة « ... قال انه صرحٌ ممرّدٌ من قواريرَ ، قالت ... » .

---

(١) بغية الوعاة ، ج ٢ ، ص ٢٣١ .

القراءة المشهورة « ويطاف عليهم بآنية من فضّة وأكواب كانت قوارير * قوارير من فضّة قدروها تقديرا » .

وإذا كان من البديهي في الآية ٤٤ من سورة النمل أن يخلو الرسم الاملائي بعد « قوارير » من الألف الحامل لتنوين النصب ، لأن الاسم مجرور ، فانه أثبت هذا « الحامل » في الآيتين ١٥ و ١٦ من سورة الانسان ، لأن اللفظ « منصوب » في كلتيهما .

ويقول ابن الجزري (النشر في القراءات العشر ، ج ٢ ، ص ٣٩٥) : في « كانت قوارير » : ان المدنيين — نافع وأبو جعفر — وابن كثير ، والكسائي ، وخلف ، وأبو بكر (في روايته عن عاصم) يقرأون بالتنوين ويقفون بالألف ... وقرأ الباقون بغير تنوين ... » ويقول في « قوارير من فضة » ان المدنيين والكسائي وأبا بكر (في روايته عن عاصم) قرأوا بالتنوين ووقفوا عليه بألف ... وان الإمام أبا عبيد (أي القاسم بن سلام) نصّ على كتابة هذه الأحرف الثلاثة (أعني « سلاسلاً » و « قواريراً » و « قواريراً ») بالألف في مصاحف أهل الحجاز والكوفة . قال : ورأيتها في مصحف عثمان بن عفان (الأولى : قواريراً) بألف مثبتة ، والثانية (المقصود : قوارير كانت) بالألف ، فحكت ، ورأيت أثرها بيناً هناك . (النشر في القراءات العشر ، ج ٢ ، ص ٣٩٦) .

ويقول ابن خالويه : « سلاسل » يقرأ بالتنوين وتركه . فالحجة لمن نوّن أنه شاكل به ما قبله من رؤوس الآي ، لأنها بالألف ، وإن لم تكن رأس آية ، ووقف عليهما بالألف (١) . والحجة لمن ترك التنوين (أنه) قال : هي على وزن « فعالل » ، وهذا الوزن لا ينصرف إلاّ في ضرورة شاعر ، وليس في ،

(١) « إن صرف ما لا ينصرف يجيء لغير ضرورة ، بل ان المقام البلاغي قد يتطلب ذلك . وقد جاء في أفصح كلام عربي منثور نقل الينا ، تنوين (سلاسل) لغير ماحاجة ، لأن الثقل خصوصية في اللفظ يدركها الذوق . ولو ترك قارىء التنوين في الآية لاختل أيضاً حسن الرصف كما لا يخفى على ذي ذوق . » (فلسفة اللغة العربية وتطورها ، ص ١٥١ ، لجبر ضومط) . نقلا عن الحاشية (٩) من كتاب « الحجة في القراءات السبع » ، ص ٣٣٠ .

القرآن ضرورة . وكان « أبو عمرو » يتبع السواد في الوقف فيقف بالألف ويحذف عند الإدراج (المقصود متابعة القراءة دون توقف) . (الحجة في القراءات السبع ، ص ٢٣٠) .

وفي قوله تعالى « كانت قوارير ، قوارير ... » يقول ابن خالويه : يقرآن معاً بالتنوين وبالألف في الوقف ، وبطرح التنوين فيهما ، والوقف على الأول بألف وعلى الثاني بغير ألف ، إلاّ ما روي عن « حمزة » من أنه كان يقف عليهما بغير ألف . فالحجة لمن قرأهما بالتنوين أنه نوّن الأولى لأنها رأس آية ، وكتابتها في السواد بألف ، واتبعها الثانية لفظاً لقربها منها ، وكراهية للمخالفة بينهما وهما « سيّان » كما قال الكسائي : « إلاّ ان ثموداً كفروا ربهم الا بعداً لثمود » [سورة هود / الآية ٦٨] فصرف الثاني لقربه من الأول (١) . والحجة لمن ترك التنوين أنه أتى بمحض قياس العربية ، لأنه على وزن « فواعيل » ، وهذا الوزن نهاية الجمع (يعرف بصيغة منتهى الجموع) المخالف لبناء الواحد ، فهذا ثقل ، ومع ذلك فهو جمع ، والجمع فيه ثقل ثان ، فلما اجتمع فيه ثقلان منعاه من الصرف . فأما الوقف عليه في هذه القراءة بالألف فاتّباع للخط ، ولأن من العرب من يقول « رأيت عُمَرا » (المقصود « عمر » لا « عمرو ») فيقف على ما لا ينصرف بالألف ، ولزم حمزة القياس وصلاً ووقفاً . » (الحجة في القراءات السبع ، ص ٣٣١) .

ويقول العكبري في قوله تعالى (سلاسل) : القراءة بترك التنوين . ونوّنه قوم أخرجوه على الأصل . وقرب ذلك عندهم شيئان :

١ — اتباعه ما بعده (أي « اغلالاً ») .

٢ — انهم وجدوا في الشعر مثل ذلك منوّناً في الفواصل ، وان هذا الجمع قد جمع كقول الراجز :

« قد جرت الطير أياميننا » .

(إملاء ما منّ به الرحمن ، ج ٢ ، ص ١٤٨) .

---

(١) وقد قال ابو القاسم الزجاجي : « وكثير من العرب لا يمتنع من صرف شيء في ضرورة شعر ولا غيره... وعلى هذه اللغة قرىء « قواريراً، قواريراً من فضة » بتنوينهما جميعاً ، فاذا نون فانما يرده إلى أصله . » (الأمالي ، لأبي القاسم الزجاجي ، ص ٥٥) نقلا عن الحاشية رقم ٣ من كتاب « الحجة في القراءات السبع ، ص ٣٣١ » .

وقال في قوله تعالى (قواريرا ، قواريرا) : « يقرآن بالتنوين وبغير التنوين . وقد ذكر . والأكثرون يقفون على الأول بالألف لأنه رأس آية وفي نصبه وجهان :

١ — هو خبر كان .

٢ — هو « حال » ، و « كان » تامة ، أي كوّنت .

« وحسن التكرير لما اتصل به من بيان أصلها . ولولا التكرير لم يحسن أن يكون الأول رأس آية لشدة اتصال الصفة بالموصوف . » (إملاء ما منّ به الرحمن ، ج ٢ ، ص ١٤٩) .

* * *

ماذا يستنتج مما تقدّم أعلاه ؟

١ — يكاد الباحث لا يشكّ في ان رسم « الألف الحامل لتنوين النصب » مغرق في الزمن ، حتى انه ليعود إلى المرة الاولى التي كتبت فيها المصاحف العثمانية ، بدليل ما جاء في قول أبي عبيد القاسم بن سلام (ولا ننس انه أول من ألّف في القراءات) من أنه رآها (أي الألف) مثبتة في مصحف عثمان بن عفان في « قواريرا » الاولى ، وانها كانت في « قواريرا » الثانية بالألف ، ثم حكّت ، وظلّ أثرها بيّناً في المصحف .

٢ — ان لنا دليلاً على إثبات « الألف الحامل لتنوين النصب » في المصاحف العثمانية القديمة ، في قول ابن خالويه بأن أبا عمرو كان « يتبع السواد » في الوقف ، فيقف بالألف ، ويحذف عند الإدراج .

٣ — انه ما دامت « قواريرا » قد رسمت بالألف في المصحف العثماني القديم ، فهل بعد من شك في أنها كانت ثابتة في اللفظ (أي في القراءة) ؟ وهل يجوز أن يكتبها « الكاتب » كذلك إذا لم يكن من أملاها عليه قد أملاها بذلك على اللفظ ؟

٤ – إثبات « الألف الحامل لتنوين النصب » في مصاحف أهل الحجاز والكوفة في قول ابن سلام دليل آخر على تواترها بإجراء التنوين في القراءة .

٥ – ان إجماع ستة من القراء العشرة (هم : نافع ، وأبو جعفر ، وابن كثير ، والكسائي ، وخلف ، وعاصم) – في رواية أبي بكر – على قراءة « قوارير » بالتنوين ، والوقوف عليها بالألف ، دليل جديد على أن المنع من صرفه ليس على كل حال مما تفرضه بنية اللغة وطبيعتها .

٦ – مما لا ريب فيه أن الباحث إذا أمعن النظر في ما قدّموه من حجج في صرف تلك الأحرف الثلاثة (سلاسل ، وقوارير ، وقوارير) أو عدم صرفها ، وجد فيه من الاضطراب الشيء الكثير :

أ) ان الحجة لمن نوّن أنه « شاكل به ما قبله من رؤس الآي ، لأنها بالألف » (أي انها منصوبة مع التنوين : « مذكوراً » في الآية الاولى من سورة الانسان ، و « بصيراً » في الآية الثانية ، و « كفوراً » في الآية الثالثة ، ثم « سعيراً » في الآية الرابعة (وهنا نجد أن الجرس الموسيقي يصبح أكثر استقامة وجمالية إذا قرئت الآية : « انا أعتدنا للكافرين سلاسلاً وأغلالاً وسعيراً ») . [راجع رأي جبر ضومط في اختلال حسن الرصف في قراءة من ترك التنوين .]

ب) ان الحجة لمن نوّن « قوارير » الثانيـــة انه اتبعها سابقتها « كراهية للمخالفة بينهما ، وهما سيّان » ، ينطبق في رأينا كذلك على « سلاسل » (في الآية ٤) ، حتى وإن جاء الأمر فيها بعكس ما جاء في « قوارير » الاولى والثانية ، إذ ان « اغلالاً » اللاحقة على « سلاسل » أثرت فيها من الناحية الموسيقية والجمالية المحض ، فجعلتهم ينوّنونها ، وهذا رأي العكبري كما سلف .

ج) ان الكسائي إنما صرف « لثمود » وحده دون غيره من القراء تبعاً لما جاء في الرأي السابق من انها والتي قبلها « سيّان » . (على الرغم من انتصاب الاولى وخفض الثانية .)

٧ — لا تقلّ حججهم في عدم الاجراء (أو المنع من الصرف) اضطراباً عن حججهم في اجرائه وصرفه ، فهم تارة يقولون بأن من ترك التنوين فقد « أتى بمحض قياس العربية » ، وهذا القول يفضي بنا إلى أن الممنوع من الصرف في مثل هذه الصيغ (قصدنا ما تعارف النحاة على تسميته « صيغة منتهى الجموع ») لا تفرضه بنية اللغة ذاتها ، وإنما « قياس العربية » ، أي بتعبير آخر ، « قواعد النحاة» أنفسهـــم .

٨ — لعلّ الحجة التي قدّموها بين يدي الاتيان بمحض قياس العربية ، لا تقلّ غرابة عن حجتهم في « قياس العربية » ذاته . ففي رأيهم أن الجمع بحدّ ذاته ثقيل ، فكيف إذا كان وزنه نهاية الجمع ؟ أجل لقد بات في نظرهم يجمع « ثقلين » ، فلماذا يصرف إذن ؟ وهنا نسألهم : أليس جمع « صيقل » مثلاً ، « صياقل » ، و«دكان» « دكاكين » ، وليس في كليهما من « منتهى الجموع » سوى الوزن ؟ هل في أي منهما « ثقلان » ؟ أو ليس كل منهما « جمعاً » ليس له من « جمع » غيره ؟ فكيف يجوز والحالة هذه أن يكون مثل هذين اللفظين « نهاية الجمع » ، وليس لهما صيغة للجمع أخـــرى ؟

٩ — حتى حجتهم في « انهم وجدوا في الشعر مثل ذلك منوّناً في الفواصل» (انظر العكبري) لا تقوم لها قائمة ، إذا نحن رجعنا إلى آرائهم بأنه إذا كان في الشعر ضرورة ، فليس في كتاب الله موضع اضطرار . فكيف يسمحون لأنفسهم أن يحظروا حين يروق لهم الحظر ، ويبيحوا حين تسمح أمزجتهم بالإباحة ؟

١٠ — وهذه الحجة السابقة ، ألا ينقضها ما قرّره الزجاجي في أماليه من أن « كثيراً من العرب لا يمتنع من صرف شيء في ضرورة شعر ولا غيره » ؟ وكذلك ما قرّره ابن خالويه (في شيء من الحذر) إذ قرّر بأن من العرب من يقول « رأيت عمرا » فيقف على ما لا ينصرف بالألف ؟ بل هل لنا أن نسأل ابن خالويه : من أين جاءوا بهذه « الألف » ، إن لم يكن لها أصل يسوّغه الصرف ، لأنها لا تعدو أن تكون « حاملاً » لتنوين النصب وهو « أصل » وهي « فرع » عليه ، كما يحلو لهم أن يقولوا ؟

١١ — ان إصرار ابن خالويه على اعتبار لزوم حمزة « القياس » في قراءته الأحرف الثلاثة بغير إجراء لدليل شبه قاطع بأن ما يعنيه لفظ « قياس » لا يخرج عن كونه مرادفاً لـ « القاعدة النحوية » التي جاءونا بها دون سند من شاهد أو غيره ، ولا سيما حين وجدوا في قراءة من صرف شذوذاً على قواعدهم ، فاهتبلوها فرصة لتوكيد القاعدة بإحدى القراءات الرسمية المعترف بها .

* * *

وبعد فإذا كان كثير من العرب يصرفون ما لا ينصرف حتى وإن لم يكن ذلك في ضرورة شعر أو غيره ؛ وما دام هناك من العرب من يقف على « عمر » بألف إذا قال « رأيت عمرا » ؛ ولما كانت تلك الألف ليس لها ما يسوغ وجودها سوى أن تكون الألف التي يقف عليها العرب بالاشباع في أي اسم منكّر منوّن بتنوين النصب وإن لم يكن ممنوعاً من الصرف ، (مثل قولهم : كان فلان شاعرا) ؛ وإذا نحن أخذنا بعين الاعتبار نكوص النحويين على أعقابهم كلما سنحت لهم الفرصة (قول ابن خالويه بلزوم « حمزة » القياس وصلاً ووقفاً ، وقوله بأن تارك التنوين في مثل « قوارير » إنما « أتى بمحض قياس العربية ») ؛ ولو دقّقنا النظر في قول الزجاجي بأن من نوّن أمثال « قوارير » فإنما يكون قد ردّه « إلى أصله » ؛ نقول : إذا نحن أمعنا الفكر في كل هذا الكلام ، أمكننا الخروج بالنتائج التالية :

اولاً – قد لا يكون المنع من الصرف من بنية اللغة العربية في الأساس .

ثانياً – قد يكون ان البعض استثقلوا بعض الصيغ غير العربية وبعضها الآخر العربي ، فمنعوها الصرف لأسباب موسيقية صرفة .

ثالثاً – ربما كان للعامل « الفونولوجي » (الفونولوجيا علم يعالج الوظائف الصوتية ودلالاتها في اللغة) أثره الفعال في صرف ما يعتبره النحاة ممنوعاً من الصرف ، وعدم صرف ما لا يرى النحاة سبباً لمنعه الصرف . ولعلّ لنا دليلاً بارزاً على ذلك في ما كان الشعراء (حتى من يستشهد بهم أكثر النحاة تزمتاً في التزام « القياس » وإيثار « السماع ») يسمحون به لأنفسهم ، أو قل ما كانت قرائحهم وسلائقهم تجود به ، من صرف ما لا ينصرف والعكس . ومـــا قضية « الضرورة الشعرية » ، في رأينا ، سوى بدعة من البدع التي أتى بها النحاة دعماً لما قعّدوه من قواعد ، وفرضوه على اللغة من « اصول » .

رابعاً – هناك أكثر من دليل على أن قراءة المنع من الصرف في بعض الصيغ – سواء ما كان منها عربياً وما ليس بعربي – متأخرة في الزمن على قراءة الصرف . وأبرز هذه الأدلة وأقواها التزام كَتَبَة المصاحف العثمانية برسم الألف الحامل لتنوين النصب بعد كل صيغة من الصيغ المعتبرة ممنوعة من الصرف في رأي النحاة .

خامساً – ان لجوء النحاة في الممنوعات من الصرف إلى التنقيب عن سببين في كل صيغة من الصيغ الممنوعة ، كالعلمية والعجمة ، أو العدل عن صيغة فاعل ، أو التأنيث ، أو وزن الفعل ، أو كون الاسم مختوماً بألف ونون غير أصليتين ، أو التركيب المزجي ؛ وكالوصفية ووزن « فعلان » الذي يؤنث على « فعلى » ، أو وزن « أفعل » الذي مؤنثه « فعلاء » ؛ إلى غير ذلك من الأسباب والشروط المانعة من الصرف ، وقولهم بالمنع منه التماساً للتخفيف واستبعاداً للثقل ، ليس دليلاً شافياً على وجود « الممنوع من الصرف » في أصل بنية اللغة . ولعلّ « المتكلم » إذا كان يلجأ أحياناً إلى عدم التنوين ، أو العكس ،

في صيغة من الصيغ – الأمر الذي لا سبيل إلى إنكاره على أي حال – فإنما كان يفعل التماساً للحفاظ على الهيكلية الموسيقية التي لا نظن أن أحداً يشكّ في ملازمتها اللغة العربية أو كونها لحمتها وسداها .

* * *

ولعلّ خير ما نختتم به هذا الفصل ، القول بأن مبحث « الممنوع من الصرف » يكاد يكون أبين مباحث هذه الدراسة في أثر القراءات القرآنية على « النحو » من جهة ، وتأثرها به من جهة ثانية . ذلك أنه من غير المنطقي في اعتقادنا أن يؤثر قراء الذكر الحكيم من الصحابة والتابعين – وهم يؤلفون طليعة المشتغلين باللغة ، والمهتمين بظواهرها المختلفة – في بناء النحو العربي ، دون أن يتأثر المتأخرون منهم به ، ولا سيما اولئك الذين ارتضتهم الأمة أئمة القراءة في مختلف أرجاء الوطن العربي ، وأقربهم في الزمن إلى واضع النحو الأول لا يكاد يفصل بينه وبينه أكثر من نصف قرن .

● ● ●

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الفصل السادس

اعراب القرآن

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

ليس من المستغرَب بالطبع أن يشغل القرآن الكريم مركز الثقل في جميع الدراسات الأدبية واللغوية التي قامت عبر تاريخ الأمة الاسلامية بعامة ، والأمة العربية بخاصة . فهو إلى جانب كونه كتاب هاتين الأمتين المقدس ، ومصدر تشريعهما الديني والدنيوي ، سجل أدبي نزل بأفصح لسان وأنصع بيان . ولقد رأينا كيف أنه كان الحافز الأكبر على قيام الحركة النحوية في القرن الأول الهجري ، على يد الطليعة الأولى من حَمَلَته ومقرئيه ، والمصدر الأساسي الذي استقى منه الرعيل الأول من السلف الصالح ، لتكوين أنظارهم اللغوية التي اتسمت بطابع العفوية والبساطة في نشأتها ، ثم ما لبثت تتشابك وتتصارع وتتعقّد لتتمخض عن ذلك الصرح الشامخ الذي يمثله « النحو العربي » اليوم .

وقد لمسنا في الفصول السابقة أثر القراءات القرآنية — قبل أن تصبح السبع ، ثم العشر ، قراءات رسمية — في توجيه الأنظار النحوية الأولى في المجاري الطبيعية التي كان لا بد أن تسير فيها ، على اعتبار ما رافقها من فوارق كانت كلها تفسّر على ضوء « الأحرف السبعة » التي نزل بها الكتاب المجيد . ولئن نظر إلى هذه الفوارق بشيء من الاستحياء بادىء الأمر ، وإذا كان مؤسسو المدرسة البصرية حين اشتد ساعدهم وفرضوا قواعدهم على الناطقين بالعربية ، قد احتفظوا بذلك « الاستحياء » ، متذرّعين بأن القراءة « سنة » لا يجوز التعرّض لها بنقض أو تخطئة أو رفض ، ولكنها لا تدخل على كل حال دائرة « القياس » الذي أخذوا أنفسهم به وفرضوه على اللغة ، نقول : لئن نظر إلى الفوارق في القراءات بشيء من الاستحياء حين كان « النحو »

وليداً ، وحتى يوم شبّ عن الطوق ، فإن الأمر اختلف اختلافاً شديداً بعد أن كرّست القراءات الرسمية ، وصنفت القراءات الشاذة ، وغدت كلها فاعلة في النحو تارة ، ومنفعلة به وبقواعده آونة .

وظلّ هذا الشعور بضرورة تجنّب التعرّض للقراءات القرآنية ملازماً لكثيرين من المشتغلين بالنحو بعد مرور حوالي قرنين من الزمن . فهذا أبو جعفر النحاس (المتوفى عام ٣٣٨ هـ) يقول : « وقد حكي اختلافهم في ترجيح (فك رقبة) (١) [سورة البلد / الآية ١٣] بالمصدرية والفعلية . والديانة تحظر الطعن على القراءة التي قرأ بها الجماعة ، ولا يجوز أن تكون مأخوذة إلاّ عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد قال : (انزل القرآن على سبعة أحرف) ، فهما قراءتان حسنتان ، لا يجوز أن تقدم إحداهما على الاخرى . » (٢) لكنه يكفي أن يوجد مثل هذا الدفاع عن قراءتين مختلفتين للتدليل على أنه وجد من ناحية ثانية صراع حولهما

وهنا لا بد من وقفة أمام المعايير التي استخدمها العلماء في تكريس القراءات والاعتراف بها ، بعد أن تفرّق القراء في البلاد وانتشروا ، وكثر بينهم الاختلاف وقلّ الضبط ، واتسع الخرق ، وكاد الباطل يلتبس بالحق (٣) . ومما يسترعي الانتباه حقاً أن يكون المعيار الاول منها « موافقة العربية ، ولو بوجه » (٤) ، وسواء كانت عن الأئمة السبعة ، أم عن العشرة ، أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين . وقضية « الأئمة المقبولين » هذه تقودنا إلى ما أكّده ابن الجزري (النشر في القراءات العشر ، ج ١ ، ص ٣٧) نقلاً عن الإمام أبي محمد مكي ابن أبي طالب (المتوفى عام ٣٩٤هـ) من أن الناس ذكروا في كتبهم من الأئمة أكثر من سبعين ممن هو أعلى رتبة وأجلّ قدراً من السبعة ، وان بعضهم

---

(١) قرأ ابن كثير ، وابو عمرو ، والكسائي (فك رقبة) بصيغة الفعل الماضي في « فك » ونصب « رقبة » على انه مفعول به . (النشر ، ج ٢ ، ص ٤٠١) و (البرهان في علوم القرآن ، ج ١ ، ص ٣٤٠) .

(٢) البرهان في علوم القرآن ، ج ١ ، ص ٣٣٩ – ٣٤٠ .

(٣) النشر في القراءات العشر ، ج ١ ، ص ٩ .

(٤) سبق لنا أن بينا رأي ابن الجزري بأن « موافقة العربية » معناه موافقة وجه من وجوه « النحـو » .

تركوا قراءات منسوبة إلى السبعة ، من مثـــل حمزة والكسائي وابن عامر ، وزادوا نحو عشرين رجلاً من الأئمة ممن هم فوق هؤلاء السبعة .

وجاء عن ابن تيمية قوله انه « لم يتنازع علماء الاسلام المتبعون من السلف والأئمة في أنه لا يتعين أن يقرأ بهذه القراءات المعينة (المقصود المعترف بها رسمياً) في جميع أمصار المسلمين ، بل من ثبتت عنـــده قراءة الأعمش (هو سليمان الأعمش المتوفى عام ١٤٨هـ) شيخ حمزة ، أو قراءة يعقوب الحضرمي ونحوهما ، كما ثبتت عنده قراءة حمزة والكسائي ، فله أن يقرأ بها بلا نزاع بين العلماء المعتبرين المعدودين من أهل الإجماع والخلاف . بل أكثر العلماء الأئمة الذين أدركوا قراءة حمزة كسفيان بن عيينة (المتوفى عام ١٩٨هـ) وأحمد بن حنبل ، وبشر بن الحارث (المتوفى عام ٢٢٧هـ) وغيرهم ، يختارون قراءة أبي جعفر بن القعقاع ، وشيبـــة بن نصاح (المتوفى عام ١٣٠هـ) ، وقراءة البصريين كشيوخ يعقوب وغيرهم ، عـــلى قراءة حمزة والكسائي . وللعلماء الأئمة من الكلام ما هو معروف عند العلماء . ولهذا كان أئمة أهل العراق الذين ثبتت عندهم قراءات العشرة ، والاحد عشر ، كثبوت هذه السبعة يجمعون في ذلك الكتب ، ويقرأونه في الصلاة وخارج الصلاة ، وذلك متفق عليه بين العلماء ، لم ينكره أحد منهم . » (١) .

وعلى الرغم مما تقدم ، فاننا نرى المبرّد (محمد بن يزيد ، أبو العباس ، المتوفى عام ٢٨٥هـ) صاحب كتاب « الكامل » ، وأحد المؤلفين في « إعراب القرآن » يطعن في قراءة حمزة « والارحامِ » (بكسر الميم) في الآية الاولى من سورة النساء ، و « مُصْرِخيّ » (بكسر ياء المتكلم المضافة إلى « مصرخين ») [سورة ابراهيم / الآية ٢٢] ، بدلاً من فتحها ، كما هي القراءة المشهورة برواية حفص) (٢) . وكذلك نجد أحـــد النحاة المغاربة وهو ابن عصفور (علي بن مؤمن ، أبو الحسن ، المتوفى عام ٦٦٣ أو ٦٦٩هـ) يطعن في قراءة ابن عامر « قتلُ أولادَهم شركائهم » [سورة الانعام / الآية ١٣٧] ، مما حدا

---

(١) نقلا عن (النشر ، ج ١ ، ص ٣٩ – ٤٠) .

(٢) وجهت هذه القراءة – قراءة كسر الياء المشددة – بأنها على أصل التقاء الساكنين . (انظر البرهان في علوم القرآن ، ج ١ ، ص ٣١٩) .

بالزركشي ، وهو من رجال القرن الثامن (توفي عام ٧٩٤هـ) ، إلى القول بأنه لا عبرة بإنكار أمثال هؤلاء النحاة قراءة اولئك القراء ، لأن القراءات السبع متواترة عند الجمهور ، أو أنها « مشهورة » (١) .

وأكثر من ذلك نقول بأن قراءة حمزة « والارحام » (بالخفض) قد فتحت الباب أمام نحاة الكوفة إلى وضع قاعدة كلية في « النحو » مفادها جواز عطف الاسم الظاهر على الضمير المخفوض من غير حاجـــة إلى تكرار الخافض . وقد حمل هذه القراءة عن حمزة خمسة من أعلام القراءات هم : ابراهيم النخعي (المتوفى عام ٩٦هـ) ، ويحيى بن وثاب (المتوفى عام ١٠٣هـ) ، وطلحة بن مصرف (المتوفى عام ١١٢هـ) ، وقتادة السدوسي (المتوفى عام ١١٧هـ) ، وسليمان الاعمش (المتوفى عام ١٤٨هـ) . وذهب الكوفيون في دعم قاعدتهم تلك إلى الاستشهاد بعدد من الآيات القرآنية هي :

— [سورة النساء / الآية ١٢٧]

« ويستفتونك في النساء ، قل الله يفتيكم فيهن ومـــا يتلى عليكم » ، معتبرين أن (ما) معطوفة بالواو على « هن » الضمير في « فيهن » .

— [سورة النساء / الآية ١٦٢]

« ... لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وما انزل من قبلك والمقيمين الصلاة ... » ، على ان « المقيمين » في موضع خفض بالعطف على الكاف في (اليك) ، والتقدير (يؤمنون بما أنزل اليك وإلى المقيمين الصلاة) ، يعني من الأنبياء عليهم السلام ، أو أنه يجوز أن يكون عطفاً على الكاف في (قبلك) ، والتقدير (ومن قبل المقيمين الصلاة) ، يعني من امتك .

— [سورة البقرة / الآية ٢١٧]

« ... وصد عن سبيل الله ، وكفر به والمسجدِ الحرام » ، فعطف (المسجد الحرام) على « الهاء » من (به) .

---

(١) البرهان في علوم القرآن ، ج ١ ، ص ٣١٩ .

« وجعلنا لكم فيها معايش ومَنْ لستم به برازقين » ، فـ (من) في موضع خفض بالعطف على الضمير المخفوض في (لكم) .

واختلف البصريون مع الكوفيين ، فلم يتقبّلوا قاعدتهم ، وأصرّوا على ضرورة تكرار الحرف الخافض عند عطف الاسم الظاهر على الضمير المخفوض وكانت حجتهم في ذلك أن الجار والمجرور بمنزلة شيء واحد ، فإذا عطفت على الضمير المجرور ، والضمير إذا كان مجروراً اتصل بالجارّ ولم ينفصل عنه ، فكأنك قد عطفت الاسم على الحرف الجار ، وعطف الاسم على الحرف الجار لا يجوز .

وذهب بعض البصريين في الحجة على الكوفيين إلى أن قالوا : أجمعنا (المقصود البصريون والكوفيون معاً) على أنه لا يجوز عطف المضمر المجرور على المظهر المجرور ، فلا يجوز أن يقال (مررت بزيدٍ و « ك ») ، فكذلك ينبغي ألا يجوز عطف المظهر المجرور على المضمَر المجرور ، فلا يقال (مررت بك وزيد) ، لأن الأسماء مشتركة في العطف . فكما لا يجوز أن يكون المضمر معطوفاً ، فلا يجوز أن يكون معطوفاً عليه .

وقد تصدى ابن الانباري صاحب كتاب « الانصاف في مسائل الخلاف» للرد على الكوفيين في ما احتجوا به من آيات الكتاب بما يلي :

١ — ان المجرور في الآية الاولى (والارحامِ) مجرور بالقسم ، وجواب القسم قوله تعالى « ان الله كان عليكم رقيباً » . أو انه مجرور بـ « باء » مقدرة غير الملفوظة (وبالارحام) ، وحذفت لدلالة الاولى عليها .

٢ — ان (ما) في الآية الثانية ليست في موضع « جر » ، وإنما هي في موضع « رفع » بالعطف على (الله) ، والتقدير (الله يفتيكم وما يتلى عليكم يفتيكم) ، أي القرآن . أو انه في موضع « جر » ، ولكن بالعطف على (النساء) ، لا على الضمير المجرور في (فيهن) . (التقدير : يستفتونك في النساء ، وفي ما يتلى عليكم) .

٣ – لا نسلم بأن (المقيمين) في الآية الثالثة في موضع « جر » ، وإنما هو في موضع « نصب » على المدح ، بتقدير فعل (اعني : المقيمين) ، وذلك لأن العرب تنصب على المدح عند تكرر العطف والوصف . وقد يستأنف فيرفع . قال الله تعالى « وآتى المال على حبه ذوي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين وفي الرقاب وأقام الصلاة وآتى الزكاة والموفون بعهدهم إذا عاهدوا والصابرين في البأساء والضراء » [سورة البقرة / الآية ١٧٧] ، فرفع (الموفون) على الاستئناف ، فكأنه قال (وهم الموفون) ، ونصب (الصابرين) على المدح ، فكأنه قال (اذكر الصابرين) .

واستشهد ابن الانباري بعد ذلك ببيتي الخرنق (اخت طرفة بن العبد لأمه) ترثي فيهما زوجها عمرو بن مرثد وابنها علقمة بن عمرو وأخويه حسان وشرحبيلاً ، وهما :

لا يبعدن قومي الذين همُ سمُّ العداة وآفة الجُزْرِ
النازلون بكلّ معترك والطيبين معاقدَ الأُزُرِ

وان الشاعرة نصبت (الطيبين) على المدح ، فكأنها قالت (اعني : الطيبين) . ويروى كذلك (والطيبون) بالرفع . ثم هو يستشهد بعد ذلك ببيتين لابن خياط (أو ابن حماط) العكلي :

وكل قومٍ أطاعوا أمر مرشدهم إلا نميراً أطاعت أمر غاويها
الظاعنين ولمّا يظعنوا أحداً والقائلون : لمن دارٌ نخلّيها ؟

وأنه رفع (القائلون) على الاستئناف . وأن لك أن ترفعهما (أي : « الظاعنين » و « القائلون ») جميعاً . ولك أن تنصبهما جميعاً . ولك أن تنصب الأول وترفع الثاني . ولك أن ترفع الأول وتنصب الثاني . لا خلاف في ذلك بين النحويين .

والوجه الثاني : انا نسلّم أنه (أي : المقيمين) في موضع « جر » ، ولكن بالعطف على (ما) من قوله (بما انزل اليك) ، وكأنه قال (يؤمنون بما انزل اليك وبالمقيمين) .

ولا يفوت ابن الانباري أن يذكر احتمالاً ثالثاً في (المقيمين) — سواء كان نصباً أو جراً — وهو ما روي عن عائشة ام المؤمنين رضي الله عنها أنها سئلت عن هذا الموضع (غني عن البيان ان زوج النبي عليه الصلاة والسلام تبدو لنا في هذا الموقف وكأنها من المشتغلات بالنحو) ، فقالت : « هذا خطأ من الكاتب » . وكذلك ما روي عن بعض ولد عثمان بن عفان رضي الله عنه من انه سئل عنه (لا بد من الملاحظة نفسها) ، فقال : « ان الكاتب لما كتب (وما انزل من قبلك) ، قال : ما اكتب ؟ فقيـــل له : اكتب (والمقيمين الصلاة) ، يعني أن المملّ اعمل قوله (اكتب) في (المقيمين) على أن الكاتب يكتبها بالواو كما كتب ما قبلها (لا يفوتنا تسجيل أثر التعمل في الرواية ، ولا سيما لجهة اعمال فعل الأمر النصب في (المقيمين) وتوقع المملي من المملى عليه أن يكون نحوياً بارعاً مثله فيكتب الكلمة بالواو رغم لفظها بالياء) ، فكتبها على لفظ المملّ .

٤ — ان (المسجد الحرام) مجرور في الآية الرابعة ولكن بالعطف على (سبيل الله) لا بالعطف على (به) ، والتقدير (وصد عن سبيل الله وعن المسجد الحرام) ، لأن إضافة « الصد » عنه أكثر في الاستعمال من إضـــافة « الكفر به » . ألا ترى انهم يقولون (صددته عن المسجد) ، ولا يكادون يقولون (كفرت بالمسجد) ؟

٥ — أما في الآية الخامسة فان (من) في موضع نصب بالعطف على (معايش) ، أي (جعلنا لكم فيها المعايش والعبيـــد والاماء) (هؤلاء يفسر بهم ابن الانباري الاسم الموصول « من » ، على ما يبدو) . (راجع هذه المسألة رقم ٦٥ في كتاب « الانصاف » لابن الانباري) .

* * *

ويدهش الباحث أحياناً إذ يصطدم ببعض الآراء التي من شأنها إزعاجه عما كان اطمأن اليه من معطيات . فهذا الزركشي ينقل في « برهانه » عن مكي بن أبي طالب أنه قال : « وقد اختار الناس بعد ذلك ، وأكثر اختياراتهم

إنما هو الحرف إذا اجتمع فيه ثلاثة أشياء : قوة وجه العربيـــة ، وموافقته للمصحف ، واجتماع العامة عليه . والعامة عندهم هو ما اتفق عليه أهل المدينة وأهل الكوفة . وربما جعلوا العامة ما اجتمع عليه أهل الحرمين . وربما جعلوا الاعتبار بما اتفق عليه نافع وعاصم (الأول مدني ، والثاني كوفي) ، فقراءة هذين الإمامين أوْلى القراءات وأصحّها سنداً وأفصحها في العربية ، ويتلوها في الفصاحة خاصة قراءة أبي عمرو والكسائي . » (١) .

فما معنى أن تكون قراءة العشرة قراءة رسمية معترفاً بها ومجمعاً على صحتها ، ثم يأتي نوع من التخصيص لقراءتي نافع وعاصم بالفصاحة في الدرجة الاولى ، وقراءتي أبي عمرو والكسائي في الدرجة الثانية ؟ ألا يدعو هذا إلى القول بأن في الأمر ما فيه من توازن بين « صحة السند » بالنسبة إلى الاولين ، وقوة العارضة اللغوية والنحوية بالنسبة إلى الأخيرين ، وكلاهما من أئمة النحاة المشهود لهم في تاريخ النحو بصريه وكوفيه ؟ أولا نشم في مثل هذا التوازن ما قلنا به من تأثير القراءة في النحو ، وتأثرها به ؟

* * *

وينقضي عهد النحو الأول بكلّ ما رافقه من بساطة وعفوية ، وتطل العهود التالية بكل ما صاحَبها من تسلُّح بالحجج الكلامية والمنطقية لدعم القواعد الكلية التي آمن بها النحاة وفرضوها ، وتطل خلالها محاولات لاعراب الكتاب الكريم على ضوء تلك القواعد ، إعراباً يتأرجح بين ما سمّاه الزركشي « تفسير معنى » و « تفسير إعراب » ، وان الفرق بينهما ان تفسير الاعراب لا بدّ فيه من ملاحظة الصناعة النحوية ، وتفسير المعنى لا يضرّ به مخالفة ذلك (٢).

وملاحظة الصناعة النحوية تقودنا إلى ما قاله ابن جني (٣) من أن « ما يحتمله القياس ولم يرد به السماع كثير . منه القراءات التي تؤثر رواية ولا تُتَجاوَز ، لأنها لم يسمع فيها كذلك ، كقوله عز اسمه « بسم الله الرحمن الرحيم » ،

(١) البرهان في علوم القرآن ، ج ١ ، ص ٣٣١ .
(٢) البرهان في علوم القرآن ، ج ١ ، ص ٣٠٤ .
(٣) الخصائص ، ج ١ ، ص ٣٩٨ – ٣٩٩ .

فالسنّة المأخوذ بها في ذلك اتباع الصفتين (أي : « الرحمن » و « الرحيم ») إعراب اسم الله سبحانه . والقياس يبيح أشياء فيها ، وإن لم يكن سبيل إلى استعمال شيء منها . نعم ، وهناك من قوة غير هذا المقروء به ما لا يشكّ أحد من أهل هذه الصناعة في حسنه ، كأن يقرأ :

أ) بسم الله الرحمنُ الرحيمُ ، برفع الصفتين جميعاً على المدح (١) .

ب) ويجوز « الرحمنَ الرحيمَ » بنصبهما جميعاً عليه ، (أي على المـــدح) .

ج) ويجوز « الرحمنُ الرحيمَ » برفع الأول ونصب الثاني . (الاول على تقدير : هو الرحمن ، والثاني على تقدير : أعني – أو أخصّ بالذكر – الرحيم) .

د) ويجوز « الرحمنَ الرحيمُ » بنصب الأول ورفع الثاني .

« كلّ ذلك على وجه المدح ، وما أحسنه ها هنا . وذلك ان الله تعالى اذا وُصِف ، فليس الغرض من ذلك تعريفه بما يتبعه من صفته ، لأن هذا الاسم لا يعترض شك فيه ، فيحتاج الى وصفه لتخليصه ، لأنه الاسم الذي لا يشارك فيه على وجه ، وبقية اسمائه – عزّ وعلا – كالأوصاف التابعة لهذا الاسم . وإذا لم يعترض شك فيه ، لم تجيء صفته لتخليصه ، بل للثناء على الله تعالى . وإذا كان ثناء فالعدول عن إعراب الأول أوْلى به . (المقصود هنا ان اتباع الصفة « الرحمن » الاسم « الله » ليس من شأنه أن يلفت النظر بقدر ما يلفته العدول عن اتباعه . والحق ان في الخروج بإعراب الصفة عمـــا اعرب به الموصوف من المفاجأة والمباغتة الشيء الكثير ، وهو ما ذهب اليه ابن جني من ان في العدول عن إعراب الأول ثناء عليه) . وذلك ان اتباعه إعرابه جار في اللفظ مجرى ما يتبع للتخليص والتخصيص . فإذا عدل به عن إعرابه ، علم انه للمدح أو الذم في غير هذا ، عز الله وتعالى ، فلم يبق فيه إلاّ المدح . »

* * *

(١) المشهور في المدح النصب كما سيأتي في التخريج الثاني لقراءة النصب في الصفتين . ولعل ابن جني اعتبر « هو الرحمن » بمثابة المدح ، اذ المقصود إبراز عناية المتكلم بهذه الصفة ، وهذا من أنواع المدح .

وهذا نموذج آخر نقتبسه من (البرهان في علوم القرآن)(١) في الدفاع عن بعض القراءات القرآنية الشاذة من وجهة نظر « الصناعة النحوية » . قال الزركشي :

« وقد يستبشع ظاهر الشاذ بادىء الرأي فيدفعه التأويل كقراءة « قل أغيرَ الله أتخذ وليـاً فاطر السموات والأرض وهو يُطعَمُ ولا يُطعِم » [سورة الانعام / الآية ١٤] (القراءة المشهورة ببناء « يطعم » الأول للمعلوم ، والثاني للمجهول ، بينما القراءة الشاذة عكس ذلك) ، على بناء الفعل الأول للمفعول دون الثاني ، وتأويل الضمير في (وهو) بأنه راجع الى (الولي) . (المقصود في هذه القراءة جعل « الولي » ممن يطعمهم غيرهم ولا يطعمون الآخرين ، لا «الله» سبحانه وتعالى) .

« وكذلك قوله : (وهو الله الخالق البارىءُ المصوِّرَ) بفتح الواو والراء (٢) ، على انه اسم مفعول ، وتأويله انه مفعول لاسم الفاعل الذي هو « البارىء » ، فانه عمل الفعل ، كأنه قال : الذي برأ المصوِّرَ .

« وكقراءة : (إنما يخشى اللهُ من عباده العلماءَ) [سورة فاطر / الآية ٢٨] (٣) ، (برفع اسم الجلالة فاعلاً ، ونصب العلماء مفعولاً به) ، وتأويله أن « الخشية » هنا بمعنى الاجلال والتعظيم ، لا الخوف » .

وجاء في « تأويل مشكل القرآن » لابن قتيبة (٤) أن من اعتلال النحويين لعاصم بن أبي النجود في قراءته « وكذلك نُجّي المؤمنين » [في الآية ٨٨ من سورة الأنبياء] ببناء الفعل « نُجّي » للمجهول والإبقاء على النصب في « المؤمنين » (رسم الفعل في المصحف العثماني بنون واحدة في أوله وفوقها رسم « ن » ، وقراءة الجمهور هي « ننجي » بالبناء للفاعل الذي هو الله تعالى) ، بأنه اضمر المصدر فيه كأنه قال « نُجّي النجاءُ المؤمنين » (باعتبار المصدر « النجاء » نائباً عن الفاعل ، و « المؤمنين » مفعولاً به على الأصل) ، كما

---

(١) ج ١ ، ص ٣٤١ .

(٢) تعتبر هذه القراءة إشراكاً بالله إذا جاءت برفع كلمة « المصور » .

(٣) تنسب هذه القراءة إلى عمر بن عبد العزيز ، وأبي حنيفة .

(٤) ص ٣٩ — ٤٠ .

تقول « ضُربَ الضربُ زيداً » ثم تضمر « الضرب » .

قال ابن قتيبة : « وكان أبو عبيدة يختار في هذا الحرف مذهب عاصم ، كراهية أن يخالف الكتاب ، (المقصود الرسم المصحفي) ويستشهد عليه حرفاً في سورة « الجاثية » كان يقرأ به أبو جعفر المدني (ابن القعقاع) ، وهو « ليُجزى قوماً بما كانوا يكسبون » [سورة الجاثية / الآية ١٤ ، ببناء الفعل للمجهول ، والقراءة المشهورة فيه البناء للمعلوم] ، أي « ليُجزى الجزاءُ قوماً » . وأنشدني بعض النحويين (١) :

ولو ولدت فقيرةُ جرو كلبٍ لسُبَّ بذلك الجرو الكلابا (٢)

« ومن ذلك قوله (فأصّدّقَ وأكن من الصالحين) [سورة المنافقين / الآية ١٠] أكثر القراء عليه . واعتلّ بعض النحويين في ذلك بأنها محمولة على موضع (فأصدق) لو لم يكن فيه الفاء ، وموضعه جزم . وكان أبو عمرو ابن العلاء يقرأ (وأكونَ) — بإثبات الواو ونصب الفعل — ويذهب الى ان الكاتب أسقط الواو كما تسقط حروف المد واللين .

« وليست تخلو هـذه الحروف من أن تكون على **مذهب من مذاهب أهل الإعراب فيها** ، أو أن تكون غلطاً من الكاتب كما ذكرت عائشة رضي الله عنها .

« فإن كانت على مذاهب النحويين فليس ها هنا لحن بحمد الله » .

ولا نظنّ بعد هذا كله اننا بحاجة إلى بيان ما آل إليه « النحو » القرآني ، أو « إعراب القرآن » ، من تمحُّل « التخريج » في القراءات المختلفة ، الأمر الذي يؤكّد كيف فعلت هذه القراءات في النحو وانفعلت به في آن . ويتضح الأمر أكثر فأكثر في تصدي النحاة حتى لبعض مشاهير القراء من بين الأئمة المعترف بهم ، وأخذهم عليهم أُموراً اعتبرها فريق « لحناً » ودافع عنها فريق آخر مقدماً بين يديها من الأدلة ما فيه مقنع .

---

(١) هو الزجاج كما ورد في خزانة الأدب .

(٢) نسب البيت في الخزانة إلى جرير ، لكنه ليس في ديوانه ولا في كتاب « النقائض » .

فهذا ابن قتيبة يهاجم حمزة الزيات دون أن يسمّيه قائلاً بأنه لم ير فيمن تتبع وجوه قراءته « أكثر تخليطاً ، ولا أشدّ اضطراباً منه ، لأنه يستعمل في الحرف ما يدعه في نظيره، ثم يؤصل أصلاً ويخالف إلى غيره لغير ما علة ، ويختار في كثير من الحروف ما لا مخرج له إلاّ على طلب الحيلة الضعيفة.»(١)

ثم يذكر قراءته « ومكر السّيّءْ ، ولا يحيق المكر السّيّءُ إلاّ بأهله » [سورة فاطر / الآية ٤٣] وأنه جزم الحرف الأول ، والجزم لا يدخل الاسماء، وأعرب الآخر ، وهو مثله » (٢) .

وقد تأرجحت قراءة الوقف على « السّيء » الأول، بين مدافع عنها بأنها إما على أساس إجراء الوصل مجرى الوقف ، وإما إسكاناً لتوالي الحركات واجراء للمنفصل مجرى المتصل ، كقوله : « لنا ابْلان » (بإسكان الباء بدلاً من كسرها كما هو المعروف)، وبين مهاجم لها على أساس تصييرها لحناً لخلوها من الاعراب ، مما لا يجوز في كلام ولا شعر ، أو ما يجوز في الشعر فقط للاضطـــرار .

وهاجم ابن قتيبة حمزة أيضاً في قراءته « ولا يحسبن الذين كفروا انهم لا يعجزون » [سورة الانفال / الآية ٥٩] (بالياء في « يحسبن ») بأنـــه « لو اريد بها الوجه الذي ذهب إليه لكانت (ولا يحسبن الذين كفروا أنهم سبقوا ، إنهـــم لا يعجزون » (٣) (من المعروف أن يحسب إذا اسند إلى فاعل وجب بعده تصدير الفعل بـ « أن ») . لكن هذه القراءة — وهي القراءة المشهورة برواية حفص في المصاحف العثمانية التي نقرأ بها ، وقراءة ابن عامر أيضاً — دوفع عنها بأن فيها فاعلاً مقدراً ، أي : لا يحسبن الرسول ، أو حاسب أو المؤمن ، بينما قراءة التاء في « تحسبن » خطاب للرسول أو للسامع .

* * *

(١) تأويل مشكل القرآن ، ص ٤٢ .

(٢) نفسه ، ص ٤٤ .

(٣) تأويل مشكل القرآن ، ص ٤٥ .

ومن الأدلة على انفعال القراءات القرآنية – ولاسيما منها ما اعتبر شاذاً – بالدراسات النحوية أخذُ أبي بكر العطار (المتوفى عـــام ٣٥٤ هـ) في سبيل ابن شنبوذ (المتوفى عام ٣٢٨هـ) بالقراءة بالشواذ . وقد كان العطار هذا « من أعرف الناس بالقراءات ، وإنما أفسد عليه أمره أنه من أئمة نحاة الكوفيين ، فخالف الاجماع وصنع في ذلك صنعاً كوفياً ... فاستخرج لقراءته وجوهاً من اللغة والمعنى . ومن ذلك قراءته في قوله تعالى « فلما استيأسوا منه خلصوا نجياً» [سورة يوسف / الآية ٨٠] ، فإن هذا الأحمق قرأها « نجباً » ، فأزالها بذلك عن أحسن وجوه البيان العربي ، ولم يبال ما صنع إذا هو انفرد بها على حالة الكوفيين في الرواية ... » (١) (من المعروف في تاريخ النحو أن النحاة الكوفيين كانوا يعتدون بالاستشهاد ولو لم يسمع الا من واحد) .

ومنها قول السيوطي في « الاقتراح » (٢) : « أما القرآن فكل ما ورد انه قرىء به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواتراً أم احاداً أم شاذاً . وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياساً معروفاً، بل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه ، وإن لم يجز القياس عليه كما يحتج بالمجمع على وروده ومخالفته للقياس في ذلك الوارد بعينه ولا يقاس عليه . »

ومنها نقض ابن جني في كتاب « المحتسب » موقف استاذه أبي علي الفارسي من قراءة حمزة « واتقوا الله الذي تساءلون به والارحامِ » إذ قال فيها « وأما من جرّ الارحام فانه عطف على الضمير المجرور بالباء وهذا ضعيف في القياس وقليل في الاستعمال ، وما كان كذلك فترك الأخذ به أوْلى » . أما ابن جني فقال في تخريجها بأنها مجرورة بباء ثانية ثم حذفت لتقدّم ذكرهـــا (٣) .

ومنها ما قاله الزركشي في « البرهان » (٤) من ضرورة « تجنب الأعاريب المحمولة على اللغات الشاذة ، فإن القرآن نزل بالأفصح من لغة قريش . وبهذا

---

(١) إعجاز القرآن والبلاغة النبوية ، ص ٥٧ .
(٢) ص ١٤ .
(٣) الدكتور فاضل السامرائي ، ابن جني النحوي ، ص ١٢٧ – ١٢٨ .
(٤) من صفحة ٣٠٤ إلى صفحة ٣٠٩ .

يتبيّن غلط جماعة من الفقهاء والمعربين حين جعلوا من العطف على الجوار قوله تعالى « وأرجلكم » [سورة المائدة / الآية ٦] في قراءة الجرّ . فنحن في غنية عن ذلك كما قال سيبويه : ان العرب يقرب عندها المسح من الغسل ، لأنهما أساس الماء ، فلما تقاربا في المعنى حصل العطف كقوله (١) :

يا ليت بعلك قـد غدا متقلّداً سيفـاً ورمحا

« ومهما أمكن المشاركة في المعنى حسن العطف ، وإلاّ امتنع ، فظهر أنه ليس على المجاورة بل على الاستغناء بأحد الفعلين عن الآخر . وهذا بخلاف صرف ما لا ينصرف في قوله تعالى (سلاسلاً وأغلالاً) [سورة الانسان / الآية ٤] ، فإنما اجيز في الكلام لأنه رد إلى الأصل . والعطف على الجوار خروج عن الأصل ، فافترقا . »

وكذلك ضرورة « تجنب الأعاريب التي هي خلاف الظاهر والمنافية لنظم الكلام كتجويز الزمخشري في « للفقراء » [سورة الحشر / الآية ٨] أن يكون بدلاً من قوله « ولذي القربى » [في الآية السابقة من السورة] ، وإنما حمله عليه لأن أبا حنيفة يقول : انه لا يستحق القريب بقرابته ، بل لكونه فقيراً ، والشافعي يخالفه ... »

ثم ضرورة « تجنب التقادير البعيدة والمجازات المعقدة ، ولا يجوّز فيه جميع ما يجوّزه النحاة في شعر امرىء القيس وغيره ... »

وأيضاً ضرورة « البحث على الأصل والزائد ، فالنون في قوله تعالى (إلاّ ان يعفون أو يعفوَ الذي بيده عقدة النكاح) [سورة البقرة / الآية ٢٣٧] ضمير الجمع المؤنث . كذلك يبحث عما تقتضيه الصناعة في التقدير ، ولا يؤخذ بالظاهر . ففي نحو (لا مرحباً بهم) [سورة ص / الآية ٥٩] يتبادر إلى الذهن أن « مرحباً » نصب اسم « لا » ، وهو فاسد ، لأن شرط عملها في الاسم ألا يكون معمولاً لغيرها . وإنما نصب بفعل مضمر يجب اضماره .

« ومنه قوله تعالى (واعلموا أن فيكم رسول الله) [سورة الحجرات / الآية

(١) هو عبد الله بن الزبعرى . والشـاهد في البيت ان « التقلد » يكون للسيف وحـده ، ولا يشاركه فيه الرمح .

٧] يتبادر إلى الذهن أن الظرف (المقصود الجار والمجرور « فيكم ») قبله خبر « أن » على التقديم . وهو فاسد لأنه ليس المراد الإخبار بأن رسول الله فيهم ، وإنما الغرض أنه لو أطاعكم في كثير من الأمر لعنتم . وإنما «فيكم» حال ، والمعنى (واعلموا أن رسول الله في حال كونه فيكم ، لو أطاعكم لكان كـــذا) .

« ومنه قوله (لا يقضى عليهـــم فيموتوا) [سورة فاطر / الآية ٣٦] ، وقوله (ولا يؤذن لهم فيعتذرون) [سورة المرسلات / الآية ٣٦] . فالاولى مثل (ما تأتينا فتحدثنا) ، أي ما يكون إتيان ولا حديث . والثانية على العطف .

« وقريب من ذلك (ابشراً منا واحداً نتبعه) [سورة القمر / الآية ٢٤] و (أبشرٌ يهدوننا) [سورة التغابن / الآية ٦] ، فالأول منصوب على الاشتغال وشاغله الضمير في الفعل (أي في « نتبعه ») ، والثاني الشاغل مرفوع مثل : أزيدٌ قام ؟ (المقصود انه ليس في « قام » ضمير منصوب . والقاعدة النحوية تنص كما هو معروف على ترجيح النصب في المشتغل عنه حين يسبقه استفهام لأن الجملة بعده لا تصلح لأن تكون خبراً للمبتدأ ، كما هي الحال في الآية الأولى ، فجملة « نتبعه » لا تصلح لذلك بعد الاستفهام) .

« وقريب منه إجماع القراء على نصب « قليل » في (فشربوا منه إلاّ قليلاً) [سورة البقرة / الآية ٢٤٩] واختلفوا في (ما فعلوه إلاّ قليل) [سورة النساء / الآية ٦٦] ، فالأول استثناء من موجب (فالاسم بعده لا يكون إلاّ منصوباً بالاستثناء) ، والثاني استثناء من منفي (وهنا لا يجوز فيه إلاّ أن يعرب حسب موقعه من الجملة . وقد رفع « قليـــل » لأنه بدل من الواو في « فعلوه » .) فإذا قيل : لم الاجماع على النصب في (فلا يؤمنون إلاّ قليلاً) [سورة النساء / الآية ٤٦] مع أنه استثناء من غير موجب ، قيل لأن هذا استثناء مفرّغ [أي ان المستثنى منه غير مذكور فيه] ، وهو نعت لمصـــدر محذوف ، فالتقدير (فلا يؤمنون إلاّ إيماناً قليلاً) .

« ومثله (وكلاً وعد الله الحسنى) [سورة الحديد / الآية ١٠] و [سورة النساء / الآية ٩٥] . ففي سورة الحديد قرأها ابن عامر برفع (كل) ووافق الجماعة على النصب في النساء . والفرق ان الذي في سورة الحديد شغل الخبر

بهاء مضمرة (المقصود في « وعد » ، أي « وعده ») ، وليس قبل هذه الجملة جملة فعلية فيختار لأجلها النصب ، فرفع بالابتداء . وأما التي في سورة النساء ، فإنما اختير فيها النصب لأن قبله جملة فعلية ، وهي (وفضّل الله المجاهدين).»

ومن أبرز ما جاء في « البرهان » دليلاً على تأثر القراءات بالصناعة النحوية قول الزركشي :

« وقد يتجاذب الاعراب والمعنى الشيء الواحد ، وكان أبو علي الفارسي يلمّ به كثيراً ، وذلك انه يوجد في الكلام ان المعنى يدعو إلى أمر ، والاعراب يمنع منه . قالوا : والتمسك بصحة المعنى يؤول لصحة الاعراب ، وذلك كقوله (انه على رجعه لقادر * يوم تبلى السرائر) [سورة الطلاق / الآيتان ٨ و ٩] . فالظرف الذي هو « يوم » يقتضي المعنى أن يتعلّق بالمصدر الذي هو (رجع) أي أنه (على رجعه في ذلك اليوم لقادر) . لكن الاعراب يمنع منه لعدم جواز الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي ، فحينئذ يجعل العامل فيه فعلاً مقدراً دلّ عليه المصدر . وكذا قوله (لمقت الله أكبرُ من مقتكم أنفسكم إذ تدعون إلى الايمان فتكفرون) [سورة المؤمن / الآية ١٠] ، فالمعنى يقتضي تعلق « إذ » بالمقت ، والاعراب يمنعه ، للفصل بين المصدر ومعموله بالخبر ، فيقدر له فعل يدل عليه المقت » .

* * *

وهذه طائفة اخرى من الدراسات النحوية الدائرة حول القرآن الكريم ويظهر فيها أثر « الصناعة النحوية » ، مستقاة من كتاب (إعراب ثلاثين سورة من القرآن) لابن خالويه :

قرأ الحسن البصري (في يوم ذا مسغبة) [سورة البلد / الآية ١٤] ، فجعل « ذا » نعتاً لاسم محذوف ، والتقدير (أو أطعم فقيراً ذا مسغبة) [وذلك في قراءة « اطعم » بصيغة الفعل الماضي بدلاً من المصدر « اطعام » ، معطوفاً على « فك رقبة » بصيغة الفعل الماضي أيضاً في « فك » بدلاً من المصدر . وقد أشرنا إلى هذه القراءة فيما سبق] . (ص ٩١) .

أما « يتيماً » في الآية ١٥ من هذه الصورة ، فهو مفعول به ينتصب عند البصريين بالمصدر « اطعام » لأن المصدر يعمل عمل الفعل وإن كان منوّناً . وأهل الكوفة يقولون انه إذا نوّن المصدر أو دخلته الألف واللام ، صحّت له الاسمية وبطل عمله . وقد انتصب « يتيم » عندهم بمشتق من هذا (لا ننس أن الفعل عند الكوفيين مشتق من المصدر ، لا العكس كما يرى البصريون) ، والتقدير (أو اطعامٌ يُطعمُ يتيماً) . (ص ٩١) .

(والسماء وما بناها) [سورة الشمس / الآية ٥] . (ما) ها هنـــا فيه وجهان . قال أبو عبيدة : (ما) بمعنى (من) وهو اسم الله تعالى ، ومعناه (ومن بناها) . وقال المبرّد والحذاق من النحويين : (ما) مع الفعل مصدر ، والتقدير (والسماء وبنائها) ، فأقسم الله تعالى بالسماء وبنائها . (ص ٩٨) .

(وما خلق الذكر والانثى) [سورة الليل / الآية ٣] ، (ما) في معنى الذي ، ويكون مصدراً بمعنى (وخلقِه الذكر والانثى) . وقرأ ابن مسعود (والنهار إذا تجلى * والذكرِ والانثى) . (ص ١٠٧ — ١٠٨) .

(لو تعلمون علم اليقين) [سورة التكاثر / الآية ٥] ، (علم) نصب على المصدر ، أي تعلمون ذلك علماً يقيناً حقاً لا شكّ فيه . فهذا قول النحويين إلاّ « الأخفش » (هو سعيد بن مسعدة الملقب بالأخفش الأوسط ، تلميذ سيبويه ، توفي عام ٢١١هـ) فإنه قال ينتصب « علم اليقين » على حذف الواو وهم قسم ، والأصل « وعلمِ اليقين » (بجرّ « علم ») ، فلما نزعت الواو نصبت ، كما تقول : والله لأذهبن ، فإذا حذفت قلت : اللهَ لأذهبن (بنصب اسم الجلالة) . (ص ١٦٨) .

* * *

ومن الأمثلة على اشتغال النحويين بإعراب القرآن ما جاء في (أمالي ابن الشجـــري) :

— [قال الله هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم] [سورة المائدة / الآية ١١٩] . انفرد نافع بنصب الميم من يوم » « وأجمع الباقون من السبعة على

رفعها . ففي قراءة الرفع تكون الاشارة بـ « هذا » إلى اليوم ، وهو يوم القيامة . والتقدير (هذا اليوم يوم ينفع) ، فـ « هذا » مبتدأ و « يوم » خبر ، وموضع الجملة نصب بوقوع القول عليها ، وموضع الجملة التي هي « ينفع الصادقين صدقهم » جرّ بإضافة « يوم » إليها .

وفي قراءة النصب يكون « يوم » مفعولاً لـ « قال » وانتصابه على الظرف للقول . والاشارة بـ « هذا » إلى القصص الذي تقدم ذكره من (وإذ قال الله يا عيسى بن مريم أأنت قلت للناس اتخذوني ...) [الآية ١١٦] إلى (أن تعذبهم ...) [الآية ١١٨] ، فالمعنى (قال الله هذا الكلام في يوم ينفع ...)

وأجاز الفرّاء أن يكون النصب في (يوم) بناء ، وموضعه رفع ، ولم يجزه البصريون لأن المضارع معرب ، وإنما يجيزون البناء في المضاف إذا كان فيه ابهام كمثل (غير) و (حين) .

وقرىء في القراءات الشاذة بنصب (صدقهم) مع نصب (يوم) وإسناد (ينفع) إلى ضمير راجع إلى الله ، وفيه ثلاثة وجوه :

١ — هو مفعول لأجله ، والتقدير (ينفع الله الصادقين لصدقهم) .

٢ — هو منصوب على المصدر ، والتقدير (ينفع الله الصادقين صدقاً) كقولك (أكرمت القوم اكرامَهم) .

٣ — هو منصوب بتقدير حرف « الباء » ، والتقدير (ينفع الله الصادقين بصدقهم) .

(ج ١ ، ص ٤٤ — ٤٦)

— [فقال اني أحببت حبَّ الخير عن ذكر ربي حتى توارت بالحجاب] [سورة ص / الآية ٣٢] .

ظاهره انتصاب (حب) على المصدر ، وليس كذلك لأنه لم يخبر أنه أحبّ حباً مثل حب الخير . لأنه لو أراد هذا لأخرج (الخيل) عن أن تكون من (الخير) إذ التقدير (أحببت الخيل حباً مثل حبّ الخير) . وفي رأي ابن الشجري أن يكون :

— مفعولاً به ، والمعنى (آثرت حبّ الخير) ، وهذا قول الفراء والزجاج . و (الخير) ها هنا هو (الخيل) [الخيل معقود في نواصيها الخير] . فكأنه قال (آثرت حب الخير على ذكر ربي) [« عن » تحلّ محل « على »] . وإن شئت علقت (عن ذكر ربي) بحال محذوفة تقديرها (آثرت حبّ الخير غافلاً عن ذكر ربي) .

— (احببت) من قولهم (احب البعير) إذا وقف ، وهو كالحران لذوات الحافر ، فيكون انتصاب (حب الخير) على أنه مفعول له ، وهو قول حكاه الرماني عن أبي عبيدة : (لصقت بالأرض لحب الخير حتى فاتتني الصـــلاة) .

(ج ١ ، ص ٥٧ — ٥٨)

— [قل تعالوا اتل ما حرّم ربكم عليكم ألا تشركوا به شيئاً] (سورة الانعام / الآية ١٥١) .

الكوفيون يعلقون (عليكم) بـ (اتل) ، وهو جيد لأنه الأسبق (أتل عليكم) . والبصريون يعلقونه بـ (حرم) ، وهو الوجه لأنه الأقرب . و (ما) بمعنى الذي ، وقد أجاز الزجاج أن تكون (ما) استفهامية في موضع نصب بـ (حرم) والجملة من الفعل والفاعل والمفعول محكية بالتلاوة ، لأن التلاوة بمنزلة القول ، فكأنه قيل (تعالوا أتل : أي شيء حرّم ربكم عليكم ؟ أهذا الذي ادعيتم تحريمه ، أم هذا الذي جئتكم بتحريمه ؟) . وأما قوله (ألا تشركوا به شيئاً) فيحتمل العامل فيه وجوهاً :

— أن يكون في موضع نصب بدلاً من (ما) .

— أن يكون في موضع رفع على تقدير مبتدأ محذوف ، أي (هو) ألا تشركوا به شيئاً .

ولا يصحّ عندي هذان التقديران إلا ان يحكم بزيادة (لا) ، لأن الذي حرّمه الله عليهم هو أن يشركوا به . فإن حكمت بأن (لا) للنفي ، صار المحرّم ترك الإشراك . فإذا قدرت بها الطرح كما لحقت مزيدة في (لا اقسم

بربّ المشارق والمغارب) [سورة المعارج / الآية ٤٠] ، و (ما منعك ألا تسجد إذ أمرتك) [سورة الاعراف / الآية ١٢] ، استقام القولان .

وأجاز الزجاج فيه ثلاثة أوجه :

- منصوب بتقدير طرح اللام واضمار (أبيّن) ، أي (أُبيّن لكم الحرام لئلا تشركوا به شيئاً) ، لأنهم إذا حرّموا ما أحلّ الله لهم فقد جعلوا غير الله بمنزلة الله . ولما جعلوه في قبولهم منه بمنزلة الله ، صاروا بذلك مشركين .

- محمول على المعنى ، فتضمر له فعلاً من لفظ الأول ، ومعناه وتقديره (أتل عليكم ألا تشركوا به شيئـاً) ، أي (اتل عليكم تحريم الإشـراك) .

- منصوب بتقدير (أوصيكم) بألاّ تشركوا به شيئـاً ، لأن قوله (وبالوالدين إحسانا) هنا وفي [سورة الاسراء / الآية ٢٣] محمول على معنى (اوصيكم) .

ويحتمل عندي – والكلام هنا لابن الشجري – قوله (ألا تشركوا به) وجهين آخرين :

- ان تكون (أن) مفسرة بمعنى « أي » ، وتكون (لا) نهياً . و (ان) المفسرة تؤدي معنى القول . فكأنه قيل (أقول لا تشركوا به شيئاً) ، وتنصب (إحسانا) في هذا الوجه على المصدر (واحسنوا بالوالدين احساناً) ، [تجيء أحسن بـ] ، كما في قوله (وقد أحسن بي إذ أخرجني من السجن) [سورة يوسف / الآية ١٠٠] .

- ان تجعل (عليكم) منفصلة مما قبلها فتكون إغراءً بمعنى (الزموا) ، كأنه اجتزىء بقوله (قل تعالوا أتل ما حرّم ربكم) ، ثم قيل على وجه الاستئناف (عليكم ألاّ تشركوا به شيئاً) ، أي عليكم ترك الإشراك ، وعليكم احساناً بالوالدين ، وان لا تقتلوا أولادكم ، وأن لا تقربوا الفواحش .

(ج ١ ، ص ٤٧ – ٤٩)

— وفي « مبحث الحال من المضاف إليه » قدّم ابن الشجري قول المسيب يمدح عمارة بن زياد العبسي ، وكان قد آلى على نفسه ألا يسمع صوت أسير ينادي في الليل إلاّ افتكّه :

كسيف الفرند العضب اخلص صقله تراوحه أيدي الرجال قياما

وقال بأن الشاعر نصب (قياماً) على الحال من الرجال ، والحال من المضاف إليه قليلة . فمن ذلك قول النابغة الجعدي يصف فرساً :

كأنّ حواميه* مدبراً خضبن وإن كان لم يخضب

فنصب « مدبراً » من « الهاء » على الحال .

وقول تأبط شراً :

سلبت سلاحي بائساً وشتمتني فيا خير مسلوب ويا شرّ سالب

ولست أرى ان (بائساً) حال من ضمير المتكلم الذي في (سلاحي) ، ولكنه عندي حال من مفعول سلبت المحذوف والتقدير (سلبتني بائساً سلاحي). ومثل ذلك في القرآن (ذرني ومن خلقت وحيداً) [سورة المدثر / الآية ١١] ، فـ « وحيداً » حال من « الهاء » العائدة في التقدير على (من) ، و (أهذا الذي بعث الله رسولاً) [سورة الفرقان / الآية ٤١] ألا ترى أنك لا بد أن تقدر (خلقته وحيداً) ، أو (بعثه الله رسولاً) ، لأن الاسم الموصول لا بدّ له من عائد لفظاً أو تقديراً . وإنما وجب العدول عن نصب (بائس) على الحال من (الياء) التي في (سلاحي) كما ذكرته لك من عزة حال المضاف إليه ، فإذا وجدت مندوحة عنه وجب تركه .

ومما جاءت فيه الحال من المضاف إليه في القرآن (قل بل ملّة ابراهيم حنيفاً) [سورة البقرة / الآية ١٣٥] . فقد قيل ان (حنيفاً) حال من ابراهيم . وأوجه من ذلك عندي أن تجعله حالاً من (الملة) في معنى الدين . فإذا جعلت (حنيفاً) حالاً من (الملة) ، فالناصب له هو الناصب للملة ، وتقديره (بل نتبع ملّة ابراهيم حنيفاً) . وإنما اضمر (نتبع) لأن ما حكاه الله عنهم

* الحوامي : ما عن يمين الحوافر وشمالها .

من قولهم (كونوا هوداً أو نصارى تهتدوا) [سورة البقرة / الآية ١٣٥] معناه (اتبعـــوا ...) .

وإنما ضعف مجيء الحال من المضاف إليه ، لأن العامل في الحال ينبغي أن يكون هو العامل في ذي الحال .

(ج ١ ، ص ١٧ — ١٨)

* * *

وخلاصة القول أن هذا الكتاب المجيد الذي كان الدافع الأساسي إلى قيام الحركة النحوية والمصدر الأول للأنظار اللغوية وما استخرجته من ملاحظات بسيطة وعفوية حول بعض الظاهرات في اللغة ، ومنها ظاهرة الاعراب بمعناه الوظيفي ، لم يفارق تلك الحركة إبان اشتداد ساعدها ، ولا على مرّ تاريخ الأمة العربية . ولكنه غدا في هذه المراحل الأخيرة ميداناً واسعاً للاجتهادات والتقديرات والتخريجات البعيـــدة في أكثر الأحيان ، كما غدت القراءات المختلفة في آياته البينات ، ولا سيما ما سمي القراءات الشاذة — رهناً لربقة القواعد ونير النحاة ، بعد أن عاشت ردحاً من الزمن في حماية شعار « السنّة » و « التواتر » عن النبي صلى الله عليه وسلّم ، وهو ما كنا نرجو أن تبقى عليه حالها فتظلّ مصدر القياس ، بدل أن تنفعل بأثر النحو والمنطق جانحة مع تيارهما العرم الجارف إلى مهاوي التعقيد الذي لا مسوّغ له ولا ضرورة .

● ● ●

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

ختام

مما لا ريب فيه أن القراءات القرآنية ، الرسمي منها والشاذ ، قد أغنت الدرس النحوي غنى يكاد يفوق حدّ التصوُّر . ولكنه مع الأسف غنى بلغ حد التخمة ، بما فتحه من مجالات التمحُّل والتأويل ، وأتاحه من فرص أمام النحويين — ولا سيما المتأخرين منهم — للتسابق والتنافس ، على درجات متفاوتة في قوة العارضة ، وتمكّن الحجة ، وغلبة المنطق في الاقناع ، بمعزل عن بنية اللغة وما تتيحه من فرص الخيار للمتكلِّم ، أو ما تفرضه عليه أحياناً من قسر على اسلوب واحد من أساليب التعبير لا خيار له معه في أن يتعداه إلى غيره .

ولا ريب كذلك في أن تلك القراءات قد حفزت اللغويين والنحاة إلى التنقيب في تراثهم الأدبي ، وعلى الأخص منه الشعر ، « فلا يعرف في تاريخ العلوم اللسانية قاطبة شواهد تبلغ عدتها ، أو تقاربها ، أو تكون منها بنسبة متكافئة . فإن مبلغ ما أحصوه من شواهد القرآن فيما ذكروا ثلاثمائة ألف بيت من الشعر » (١) . ولا نظن أن هذه الظاهرة الحميدة في أساسها تخلو من عيوب في الشكل ، إذ إن الكثير من هذه الشواهد الشعرية قد ورد أحياناً دون عزو ، أو باضطرب في نسبته إلى الشعراء اضطراباً شديداً ، حتى ان البيت الواحد قد ينسب إلى أكثر من شاعر . ويرى الباحث نفسه في معظم الأحيان أمام أبيات تفوح منها رائحة الصنعة ، سواء في ذلك منها المنسوب وغير المنسوب ،

(١) إعجاز القرآن والبلاغة النبوية ، ص ١٣٠

حتى ليتساءل عما إذا لم يكن مؤلفها – على قدمه في الزمن كما هو مفترض – نحوياً طويل الباع في دنيا « الصناعة النحوية » بكل ما يرافقها من دقة المنطق وسلطانه ، وكل ما فيهـــا من تتبُّع الجزئيات وإمكان تمحُّل الوجوه التي « تحتملها » اللغة .

من جهة اخرى فتحت القراءة ميداناً واسعاً ثالثاً من ميادين البحث ، هو ميدان التأليف في القراءات وطبقات القراء ، جال فيه المؤلفون جولات واسعة في تتبُّع الوجوه وتوثيق أصحابها ، وما حفلت به مؤلفاتهم من إثارة القضايا اللغوية والنحوية والغوص على دقائقها وجزئياتها ، وعلى الأخص في العصور المتأخرة ، واتسامها أحياناً بموقف المعارضة أو الدفاع ، تبعاً لأقيسة المدارس المختلفة التي ينتمون إليها . ثم نهوض بعضهم بالقراءات الشاذة تخريجاً وتأويلاً ودفاعاً عما تحتمله من الوجوه في « قياس العربية » ، من مثل ما فعله ابن جني في كتاب « المحتسب » . ويمثل هذا العمل مرحلة من مراحل تطور الدرس النحوي لجهة انفعال القراءات بالنحو . بعـــد أن كانت في أصل نشأتها فاعلة فيه .

ونحن اليوم إزاء ما تقدّم بين أمرين :

١ – موقف الاعتزاز بذلك التراث الضخم الذي خلفه لنا السلف الصالح في مختلف ميادين اللغة وفروعها ، حافظين بذلك منهلاً ثرّاً من مناهل العربية كان وما يزال سياجاً لها أمـــام الهجمات الشرسة عليها من قبل التيارات العديدة ، تلك التيارات المتمثلة حيناً في الدعوة إلى طغيان العاميات المتباينة عـــلى الفصحى ، وطوراً في محاولات الأجانب وأذنابهم تحطيمها وإحلال لغات اخرى محلها .

٢ – وموقف الشكوى من الأورام السرطانية التي أصابت ذلك التراث ، والتي إذا لم تتضافر الجهود لاستئصالها ، هدّدت الجسم اللغوي بالتضعضع . وربما بالبوار ، أمام اجفال طلاب العربية ونفورهم من الإقبال على « نحوها » ، بدلاً من حفزهم على اكتناه أسرارها الخيّرة من أيسر الموارد وأقربها متناولاً .

وقد يقول قائل بأننا وضعنا يدنا على موطن الداء ، واننا لم نأت بجديد إذ سبقنا الكثيرون في هذا المضمار ، وجاسوا في مسالكه الوعرة ولم يخرجوا من متاهاته بطائل ، وان المشكلة أزلية أبدية . ونجيب على ذلك القول بأننا مع اعترافنا بأسبقية كثير من الغيارى على العربية وفضلهم ، لا يسعنا التسليم بالاكتفاء من الغنيمة بالاياب ، إذ لو قدّر للعلوم الانسانية ، ومن بينها العلوم اللسانية ، أن يكتفى فيها بما قاله السابق وان يصرف النظر عن محاولة الإدلاء بدلو جديدة ، لما عرفت التطور والرقي الذي تعرفه اليوم ، ولكتب عليها الجمود ثم الضمور والاندثار .

ثم اننا لسنا ممن يقبلون بالاكتفاء بتلمُّس مواطن الداء وأسباب العلّة . وإنما نحن من المؤمنين بأن المجال يتسع أمام كل باحث نبيل القصد صادق النية لوصف الدواء . ولا عبرة بألاّ ينجع العلاج ويعطي ثماره في الحال ، فلا بد له من أن يفلح في القضاء على جزء من المرض يتلوه القضاء على الأجزاء الباقية بأنواع اخرى من العلاج يقدمها أبناء اللغة البرَرة في خضم نهضتهم الجديدة وتطلُّعهم إلى اللحاق بمصافّ الامم الراقية .

وهذا يقودنا بالطبع إلى التشمير عن ساعد الجد لتقديم المقترحات التي نرى ضرورة الأخذ بها لتجديد النحو العربي وتيسير أمره على طلبته من أبناء الضاد ، راجين أن يحالفنا التوفيق والسداد ، غير طامحين إلى أن ما سنقوله يؤلِّف البلسم السحري الشافي الذي لا يترك مجالاً لمستزيد . ولكن قبل تقديم مثل هذه المقترحات ، يطيب لنا أن نذكّر بالمعطيات الأولية التي دفعتنا إلى مثل هذا البحث العسير ، وهي تتمثّل في ما يلي :

أوّلاً — ان القرآن الكريم مصدر من أهمّ المصادر التي تدور حولها الأبحاث اللغوية والنحوية .

ثانياً — ان المصحف العثماني برواية حفص يؤلف القراءة الرسمية الاولى في معظم أنحاء الوطن العربي .

ثالثاً — ان دراسة القراءات القرآنية ووجوهها المختلفة ليس هدفاً بحدّ ذاته وإنما هو منطلق لدراسة أجدى وأعود بالنفع على العربية ، ألا وهي : كيف السبيل إلى تيسير اللغة على أبنائها ؟

رابعاً – ان الدرس النحوي – حتى الذي يدور منه حول الكتاب الكريم ووجوه القراءة فيه – ليس القصد منه عرض العضلات وبسط المعلومات والإدلال بالمعرفة الواسعة على الطلاب ، بقدر ما هو منارة لهم في طريق الإصلاح من شأنهم في ضبط ألسنتهم باللغة التي بها يقرأون ويكتبون ، والتي هي الوعاء الأسمى لنتاجهم الفكري ، والوسيلة الوحيدة لاسهامهم في الحضارة الانسانية .

خامساً – انه لا يجوز أن يصال ويجال في ميدان « النحو » بمعزل عن غيره من ميادين اللغة المختلفة ، وإلاّ كان في ذلك تفكيك لوحدة اللغة وتقطيع لأوصالها .

وبعد ، فهذه مقترحات نتقدّم بها بكل تواضع ، آملين أن تحظى برضى القيّمين على اللغة من باحثين ومعلّمين ومربّين ، راجين أن يكون فيها شيء من العون على الأخذ بيد الناشئة من أبناء العربية لامتلاك ناصية لغتهم الرائعة ، لا بالقهر والقسر ، وإنما بتنمية السلائق وتفتيح القرائح بشكل عفوي يستبعد كل تعمّل وكل افتعال :

١ – اننا من المؤمنين بضرورة تلقين أطفالنا منذ نعومة أظفارهم آيات يسيرة من كتاب الله تعالى على يد معلّمين برَرَة أكفياء ممن تتوافر فيهم الأمور التالية :

أ) فصاحة اللسان وامتلاك ناصية اللغة .

ب) حسن مخارج الحروف وإتقان أحكام التجويد .

ج) المعرفة بأصول التربية الحديثة وكيفية التعامل مع الناشئة .

٢ – الاستمرار في التلقين والقراءة في جميع سنوات المرحلتين الابتدائية والمتوسطة شحذاً للسلائق وإعداداً للقرائح لتقبّل المفاهيم النحوية التي يقدمها المختصّون من معلمي اللغة العربية في أثناء تدريسهم هذه اللغة على أساس الوحدة المتكاملة .

٣ ــ أن تكون المادة القرآنية في المرحلة الثانوية ثم في المرحلة الجامعية عوناً للطلاب على القيام بمختلف التدريبات اللغوية والنحوية والبلاغية .

٤ ــ أن ينظر إلى قراءة حفص على أنها الأساس الأول ، بل المنطلق الأول للدراسة اللغوية بعامة والنحوية بخاصة ، لأن تلك القراءة تكون قد اختزنتها حافظة الطلاب اللغوية ، وترسّخت جذورها فيهم .

٥ ــ ان تدرس الفروق القرائية في مرحلة التخصّص الجامعي على ضوء « القراءة المشهورة » ــ أي رواية حفص ــ بشكل يتيح للطلاب وعي المشكلات اللغوية الناجمة عن تلك الفروق وعياً تلقائياً يسمح لهم بفهم ملابساتها المتعدّدة في مجال الوجوه والاحتمالات والتخريجات دون عنت .

٦ ــ الاقتصار في القضايا النحوية بصورة خاصة على أيسر الوجوه في القراءات وألطفها في التعليل والتأويل بحيث لا نرهق الطالب بكل ما رافق الدرس النحوي القديم من تناحر وتنافس وتعنّت ، ولا نترك له مجالاً للضجر من ألاعيب النحاة وتعدّد الجوازات بأكثر مما ينبغي له .

٧ ــ ان نسعى جاهدين لإعادة النظر في دراسة القراءات على ضوء معطيات جديدة نتمكّن معها من استخراج قواعد جديدة نستطيع بها استبعاد القواعد التي لا نطمئن إلى صحتها لكونها مبنية على الاحتمال دون الاستعمال ، وعلى شواهد تبدو مختلفة ومصطنعة وعلى تأويلات وتخريجات لا يسوّغها سوى إمكان الوجود في حدود الفلسفة والمنطق ، لا في عالم الاستعمال الخيّر .

٨ ــ الحدّ ما أمكن من وجوه الاحتمال في القضية النحوية ، والاكتفاء فيها بوجه واحد معقول إذا كان ذلك متيسراً ، وإلاّ فبوجهين على الأكثر .

* * *

ولا بدّ لنا في ختام هذا البحث من التأكيد كرّة أُخرى بأن القصد منه ما كان التأريخ للقراءات القرآنية ، ولا التصدي لكلّ الدراسات التي قامت حولها ، ولا الغوص على كل ما حفلت به كتبها من مكنونات ، وإنما القصد كل القصد كان أن نتخذ من بعض معطياتها منطلقاً لبيان تأثيرها في الدرس النحوي من ناحية ، وتأثّرها به من ناحية ثانية ، على أمل الوصول منه إلى معلم آخر من معالم تجديد النحو وتيسيره على أبناء العربية .

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

مصادر البحث ومراجعه

١ — ابن أبي داود السجستاني : كتاب « المصاحف » ، طبعة ليدن ، ١٩٣٧ .

٢ — ابن الانباري : كتاب « الإنصاف في مسائل الخلاف » .

٣ — ابن الجزري : « النشر في القراءات العشر » ، بإشراف علي محمد الضباع ، المكتبة التجارية الكبرى .

٤ — ابن جني : « الخصائص » ، دار الهدى للطباعة والنشر ، بيروت ، الطبعة الثانية .

٥ — ابن حسنون : كتاب « اللغات في القرآن » ، تحقيق الدكتور صلاح المنجد ، دار الكتاب الجديد ، بيروت ١٩٧٢ .

٦ — ابن خالويه : « الحجة في القراءات السبع » ، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم ، دار الشروق ، بيروت ١٩٧١ .

ابن خالويه : « إعراب ثلاثين سورة من القرآن » ، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ١٩٤١ .

٧ — ابن الشجري : « الأمالي » ، دار المعرفة ، بيروت .

٨ — ابن قتيبة : « تأويل مشكل القرآن » ، تحقيق السيد أحمد صقر ، عيسى البابي الحلبي ، مصر ١٩٥٤ .

٩ — ابن مجاهد : كتاب « السبعة في القراءات » ، تحقيق الدكتور شوقي ضيف ، دار المعارف بمصر ١٩٧٢ .

١٠ — ابو بكر الانباري : كتاب « إيضاح الوقف والابتداء » ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، ١٩٧١ .

١١ — أبو البقاء العكبري : « إملاء ما منّ به الرحمن » ؟

١٢ — الجواليقي : « المعرّب من الكلام الأعجمي » ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، طهران ١٩٦٦ .

١٣ — الزبيدي : « طبقات النحويين واللغويين » ، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ، دار المعارف بمصر ، ١٩٧٣ .

١٤ — الزجاج : « إعراب القرآن » ، تحقيق ابراهيم الابياري ، وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، القاهرة ١٩٦٤ .

١٥ — الزركشي : « البرهان في علوم القرآن » ، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ، عيسى البابي الحلبي ، ١٩٥٧ .

١٦ — السيوطي : « بغية الوعاة » ، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ، عيسى البابي الحلبي ، ١٩٦٥ .

١٧ — شارل بلا : « الجاحظ » ، ترجمة الدكتور ابراهيم الكيلاني ، دار اليقظة ، دمشق ١٩٦١ .

١٨ — الدكتور عبد الصبور شاهين : « القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث » ، دار الكاتب العربي ، القاهرة ١٩٦٦ .

١٩ — الدكتور عبد العال سالم مكرم : « القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية » ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٨ .

٢٠ ــ الدكتور فاضل السامرائي : « ابن جني النحوي » ، جامعة بغداد ١٩٦٩ .

٢١ ــ كارل بروكلمان : « تاريخ الشعوب الإسلامية » ، ترجمة نبيه فارس ومنير بعلبكي ، دار العلم للملايين ، بيروت ١٩٥٤ .

٢٢ ــ مصطفى صادق الرافعي : « إعجاز القرآن والبلاغة النبوية » ، المكتبة التجارية الكبرى بمصر ، ١٩٤٥ .

٢٣ ــ اليافعي : « مرآة الجنان » ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، بيروت ١٩٧٠ .

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

فهرس الكتاب

		صفحة
تمهيـــد		٥
الفصل الأوّل :	الأحرف السبعة والقراءات	٧
الفصل الثاني :	الرسم الإملائي ووجوه الخلاف	٢٧
الفصل الثالث :	القراءات ونشأة النحو	٤٣
الفصل الرابع :	وجوه القراءات ووجوه الإعراب :	٥١
	الفئة الأولى : ما فيه وجهان من وجوه الإعراب	٥٣
	الفئة الثانية : ما يحتمل ثلاثة وجوه في الإعراب	٩١
	الفئة الثالثة : مـــا كثر فيه التأويل والتفريع	١٠٠
الفصل الخامس :	القراءة القرآنية والممنوع من الصرف	١٥١
الفصل السادس :	إعراب القرآن	١٦٩
ختـــام		١٩٣

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

لا تعبر الآراء الواردة في هذه الدراسة بالضرورة عن آراء المعهد

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com